AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

د. رباب عبد الهادي "للهدف":
تجارب التحرر الوطني حول العالم تشير إلى أنّ الشعوب المحتلة لا تنتصر لوحدها، بل تحتاج إلى دعم شعوب العالم الحرّة جميعها

أبو علي مصطفى

سَلامٌ عَلى مَن تَقَدَمَنا

الهدف - فلسطين - العدد 53 (1527) - أيلول / سبتمبر 2023

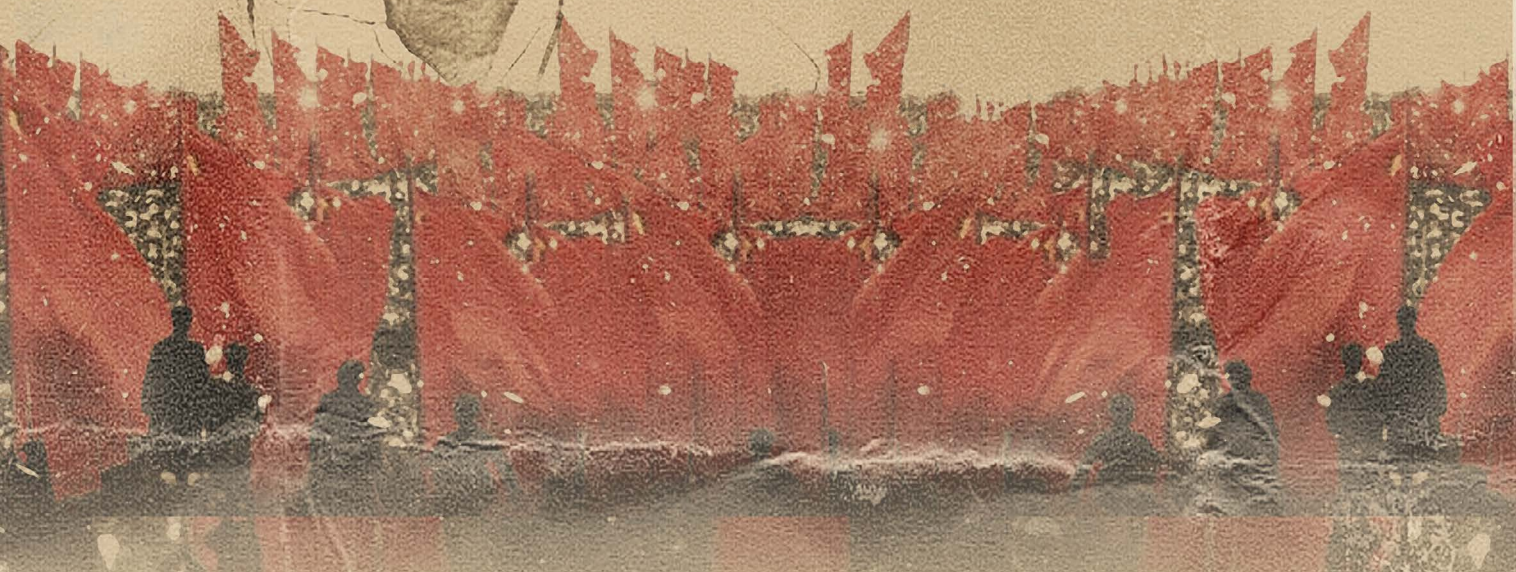

الهدف
AL-HADAF
فلسطينية عربية ديمقراطية هوية يسارية

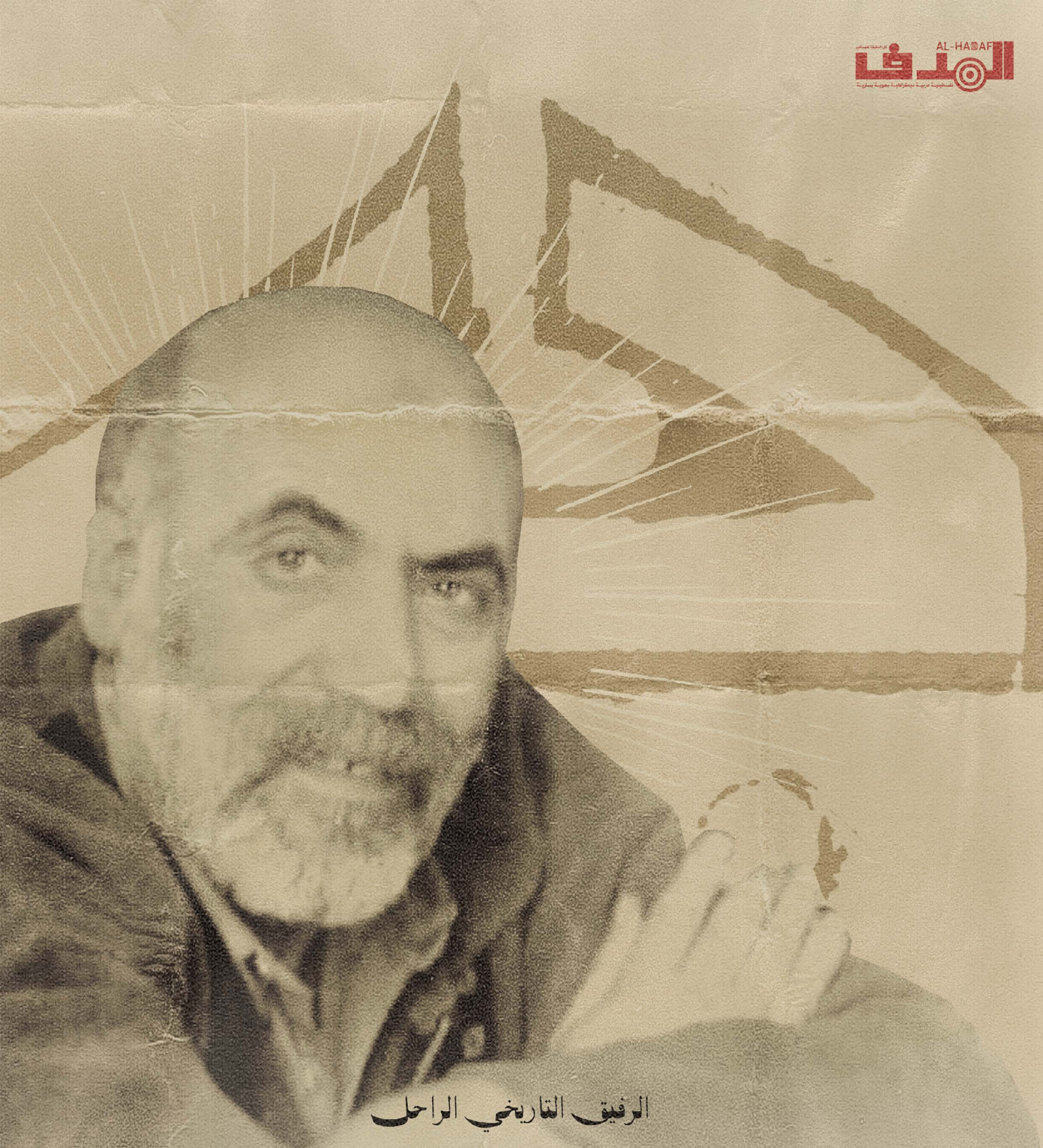

الرفيق التاريخي الراحل

فاروق المصري

1946 - 2023

الهدف AL-HADAF

كل الحقيقة للجماهير

فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

العدد رقم 53 (1527) أيلول / سبتمبر 2023

غلاف العدد

تصميم الأغلفة
جيفارا عبد القادر

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة نظر الهدف بالضرورة

في هذا العدد

الافتتاحية: أبو علي مصطفي .. يخاطبنا..... 2

شؤون فلسطينية

نحو تأريخ تجربة أبو علي مصطفى في المقاومة المسلّحة والتزامه الفكري والتنظيمي..... عليان عليان..... 3
راهنية غسان كنفاني في المسألة التنظيميّة..... د. وسام الفقعاوي..... 5
البعدُ الوطنيّ والقوميّ في مسيرة الشهيد أبو علي مصطفى..... محمد صوان..... 7
صرخة أمهات شهداء مقابر الأرقام: «أبناؤنا لهم أسماء ولهم وطن»..... إلهام الحكيم 9
أبو علي مصطفى سيبقى في قلوب أبناء فلسطين وعقولهم جيلًا بعد جيل..... د. ماهر الطاهر 11
أبو علي مصطفى حضورُك باقٍ فينا..... د. طلال ناجي 13

شؤون عربيـــة

المغربُ العربيّ بين إرادة التحرير والتقدّم والوحدة وكوابح الخضوع والتخلّف والفرقة!..... د. كمال الساكري..... 17
مهام قوى التحرّر العربيّة في مواجهة الاستعمار الجديد..... د. عابد الزريعي..... 19
السعوديّة بين التأرجح الأميركي وهواجس التطبيع ..... محمد أبو شريفة..... 21
لبنان على شفير الانهيار الكبير: فهل من إمكانيّة للإنقاذ؟..... د. ماري الدبس..... 23
التطبيعُ وكيفيّةُ المواجهة الشعبيّة..... مسعود أحمد..... 25

شؤون دولية

مقابلة العدد مع د. رباب عبد الهادي أجرها د. وسام الفقعاوي..... 27
في عالم شديد التعقيد، سريع التغيّر: مجموعة «بريكس» واحتدام الصراع (2-2)..... تيسير محسين..... 33
صعودُ اليمين في العالم..... د. موفق محادين..... 35
انقلابُ النيجر واتّساع الطوق الروسي في منطقة الساحل والصحراء..... د. سامح إسماعيل..... 37
مخاضاتُ ولادة عالم متعدّد الاقطاب..... رضى الموسوي 39
عودةُ الحرب الباردة؟..... حسن شاهين 41

شؤون العدو

تشقّق العلاقة الأميركيّة الإسرائيليّة...!..... أكرم عطا الله..... 43
في مواجهة مخطّطات حسم الصراع .. المقاومةُ حاضرة..... نهاد أبو غوش 44
ضمّ ما تبقّى من أراضي الضفّة الغربيّة «لإسرائيل».. نهايةٌ لمسرحية حلّ الدولتين..... حيدر العيلة..... 47
الكيان الصهيوني.. أزمةُ قضاء أم أزمةُ «دولة»؟..... اسحق أبو الوليد 49
ما الذي يجري في (إسرائيل)؟..... حاتم استانبولي 51

شؤون ثقافية

افتتاحية: رفاعة الطهطاري : رائد من رواد النهضة 53
ميليشيا انحطاط الثقافة..... وليد عبد الرحيم 54
ما السرُّ الكامنُ في المرأة، وهل هو عصيٌّ على الإدراك؟..... تغريد بومرعي..... 56
الوعي وغير الوعي..... علاء حمد..... 58
شيءٌ يشبه الحبّ.. تقويضُ الصورة المثالية لعاموس عوز..... د. نهلة راحيل..... 60
أدبٌ لا يخاطبُ أحدًا..... د. أحمد الخميسي..... 62
رحلةٌ ما بين مخيّم وكامب..... مريانا أمين..... 63

في الهدف

بين العلمين..... طلال عوكل..... 64

أسسها الأديب الشهيد
غسان كنفاني
عام 1969

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د . وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
نضال أبو مايلة

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

يسمح بالنقل وإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر

عناوين مجلة وبوابة الهدف
غزة - بجوار مستشفى الشفاء
نهاية شارع الثورة

08 - 2836472
info@hadfnews.ps

تصدر عن :
دائرة الإعلام المركزي في
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الافتتاحية
رئيس التحرير

أبو علي مصطفي .. يخاطبنا

في حفل استقباله في بيت حانون، بعد أن وطأت قدماه قطاع غزة أوّل مرّة بعد عودته لأرض الوطن، بادرنا الشهيد القائد أبو علي مصطفى، بسؤال ما يزال راهنًا: «هل نبقى على هذا الحال في الوقت الذي يُنفّذ عدوّنا مخطّطاته ضدّ شعبنا وحقوقنا الوطنيّة، وليس (الطرف الآخر)؟ أم علينا أن نتّحد بمفاهيمنا نحو هذا العدو؟! مطلوبٌ أن يسأل كلّ واحدٍ منا نفسه هل نقبل هذا الوضع؟ أم علينا أن نعيد النظر في هذا الحال؟!

إنّ ما يجري باستمرار الحال الراهن لا يمكن أن يحمي القضيّة الوطنيّة، بل يبدّد الوقت كما يبدّد الأرض، لذلك ضعوا هذا السؤال على طاولة البحث حتى نُوحّد الموقف والسياسة والتنظيم، يجب مصارحة الذات. لا بدّ من استخدام الوقت، ولا يجوز لنا بعد اليوم من هدر الوقت الذي يستخدمه العدوّ الصهيوني في تنفيذ سياسته وبرنامجه».

وانطلاقًا من قناعته بترابط الوطني التحرّري والاجتماعي الديمقراطي الذي لم نجد ممارسته طوال تجربتنا المنصرمة، خاطبنا في كلمته في مخيّم جباليا، بالقول: «علينا ضرورة الربط بين النضال التحرّري والنضال الاجتماعي، بمعنى كيفيّة تأمين قاعدةٍ اجتماعيّةٍ على أسسٍ ديمقراطيّة، تمثّل قاعدةَ فعلٍ ماديّ للنضال التحرّري».

وحول أهميّة منظمّة التحرير الفلسطينيّة ومكانتها ووظيفتها ودورها، وفي كلمته التي ألقاها في مخيم خان يونس، خاطبنا بالقول: «نحن لنا عنوان، هو منظمة التحرير الفلسطينية، نعدّها المرجعيّة الفلسطينيّة، نعدّها العنوان الذي جرى تغييبه عن الحياة السياسية، ونعتقد بضرورة إعادته إلى دوره، وإعادة مكانته ليستطيع تجميع الشعب الفلسطيني وتوحيده. ولا يظن أحد أنه يمكن أن يكون أي عنوان آخر بديلًا عن منظّمة التحرير الفلسطينيّة، مهما كانت المساومات أو التخلّي عن برنامجها وميثاقها... واقترانًا بهذه النقطة نرى من حقّ المواطن الفلسطيني أن يتساءل عن أسباب هذا التهميش؟ وعن أي منظمّة تحرير تتحدثون؟

نحن نقول لا بدّ أن نميّز بين منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها عنوانًا، والمؤسسات التي يجب إعادة بنائها بشكلٍ يعيد الثقة للشعب الفلسطيني؛ كي تتوفر الإمكانية لإعادة بناء البيت الفلسطيني على أسسٍ سياسيّةٍ وتنظيميّةٍ جيّدة».

أمّا حول البعد القومي للقضيّة الفلسطينيّة، وفي إطار تشخيص لواقع النظام الرسمي العربي، وما هو المطلوب في هذا الجانب، وتحديدًا الشعبي منه، وفي مقابلة مع الكاتبة والأديبة الفلسطينيّة دنيا الأمل إسماعيل، قال: «أدرك أن النظام الرسمي العربي ليس نظامًا واحدًا مُنسجمًا، ففيه فريقٌ يُحبّذ أن نعفيه من المسؤوليّة أمام جمهوره، وتبريره أنّنا نحن أصحاب القضيّة، قد قبلنا بهذا الوضع، فلماذا هو يتحمّل المسؤوليّة، وقد سمعنا كلامًا من هذا القبيل، وهو في حقيقة الأمر كان يتمنّى أن يحدث ذلك ليُعفى من مسؤولياته تجاه فلسطين. وهناك فريق راض عما يحدث، من منطلق أنه هو نفسه قد دخل التسوية، ويريد للكل أن يكونوا مثله، فلماذا يعزف هو منفردًا، في حين بالإمكان وجود فرقة تعزف معه لحن التسوية. وهناك فريق ثالث غير راض عما يحدث، لكنه لا يعبر عن عدم رضاه بفعل مضاد، ويتحدّث بلهجة سلبيّة... رغم ذلك التشخيص، يجب الربط بين الوطني والقومي، واعتبار أنّ بُعدنا القومي يشكّل ركيزةً استراتيجيّةً في الصراع مع العدو الصهيوني، ولا يجوز أن تُقاس الأمور على شكوى هذا النظام أو ذاك، والتركيز على البعد الشعبي العربي الفعّال، لقد كان معنا آلاف المقاتلين العرب، الذين قاتلوا معنا في مرحلة الكفاح، وقد استشهد منهم من استشهد وأسر من أسر».

وحول أهمية التنظيم والتخطيط المفقود في واقعنا القائم، وفي كلمته أمام الأطر النقابيّة في قطاع غزة، خاطبنا بالقول: «أنا أعتقد أنّه إذا لم يرتقِ العامل الفلسطيني إلى مستوى القدرة على التخطيط والتنظيم من خلال المؤسسات الفلسطينية الفعّالة، فلا يعتقد ولا يظن أحد أنه مهما حَسُنت النوايا سنحقق إنجازات وطنيّة كُبرى؛ فالمسألة ليست بتعداد الشهداء وتعداد الأسرى، بل يجب أن تتطور لحد بناء بُنية سياسيّة تنظيميّة كُبرى على مستوى الوطن الفلسطيني والوطن العربي. لماذا أقول ذلك؟ لأن لا أحد يقدر أن يخفي أننا نعاني من واقع فشل أو هزيمة أمام المشروع الصهيوني، وعلينا أن نصارح النفس بأنه مع كل التضحيات، فإن المشروع الصهيوني ما زال يتقدّم على حساب المشروع الوطني التحرري الفلسطيني العربي».

من يكرّم الشهيد... يتّبع خطاه.

في الذكرى الـ (22) لاستشهاده:

نحو تأريخ تجربة القائد الرمز أبو علي مصطفى في المقاومة المسلّحة والتزامه الفكري والتنظيمي

عليان عليان
باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ الأردن

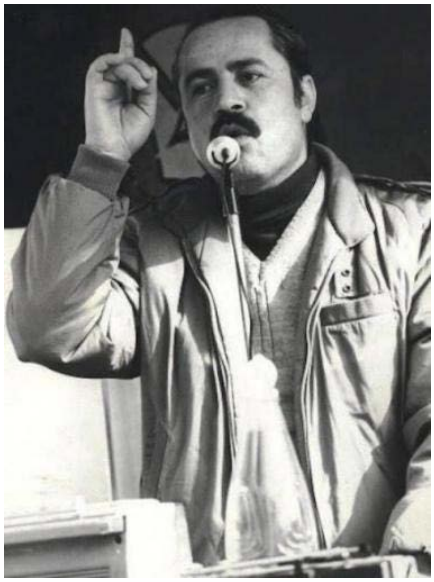

بدايةً لا بدّ من التأكيد على أنّ التعامل مع ذكرى استشهاد القائد الرمز أبو علي مصطفى ليس مجرّد إحياءٍ لمناسبة ذكرى استشهاده، بل مناسبةٌ لاستحضار تجربته الكفاحية الغنية بتفاصيلها العسكرية والسياسية والتنظيمية والفكرية، في سياق ربطه بين الخاص الوطني والعام القومي والأممي، على أرضية التزامه بأيديولوجيّة الماركسيّة - اللينينيّة.

واستحضار هذه التجربة مهمّةٌ نضاليّةٌ تقع على عاتق رفاقه الذين عايشوه في حركة القوميين العرب، وفي إقليم فلسطين للحركة، وفي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عندما باشر باختراق الحواجز وقيادته للدوريات العسكرية تجاه الوطن لخلق البنى التحتية للمقاومة المسلحة، ما مكّن الجبهة عندما شرعت في الكفاح المسلّح، بعد أن تجاوزت شعار الحركة «فوق الصفر وتحت التوريط» ارتباطًا بتنسيقها مع خالد الذكر جمال عبد الناصر.

البعد العسكري المقاوم:

وفي إطار التأريخ لتجربة أبو علي في العمل العسكري المقاوم، نشير من واقع مقابلاته ومما جاء في مخطوطته «دفاعًا عن الحقيقة... في الردّ على ما جاء في كتاب» نايف حواتمة يتحدّث» إلى ما يأتي:

1- أوكلت قيادة «إقليم الحركة الأردني الفلسطيني، بعد عقد مؤتمر الإقليم في مطلع عام 1965 في غور الأردن (الجفتلك)، إلى لجنةٍ خاصّةٍ للتحضير للعمل الفدائي بمسؤوليّة د. توفيق رمضان وعضويّة كل من أبو علي مصطفى، أحمد محمود إبراهيم (أبو عيسى)، كامل هادي، فايز جابر، مهمتها آنذاك: الاستطلاع في مناطق 1948 - تنظيم خلايا عسكريّة في الضفة والمحتل من فلسطين عام 1948 - تدريب الخلايا السرية وتهريب السلاح وتخزينه. وفي هذه السنة ذهبتْ سرًا أوّل مجموعة قيادية من الأردن للتدريب الخاص، في معسكر أنشاص في مصر».

2- وبعد نكسة 1967 التقى من تعاهدوا على الصمود والتواصل، وكانوا قدوة في السجون وأقبية التحقيق مع الدكتور جورج حبش وهم: (أبو علي مصطفى، حمدي مطر، أحمد محمود إبراهيم «أبو عيسى» والمهندس الزراعي)، حيث وضع المذكورون تصورهم لإحياء العمل وإعلان البداية، وإعداد الذات لمرحلة الكفاح المسلح.

3- تم تكليف «أبو علي مصطفى» في أول تموز 1967، لعبور النهر إلى الضفة للبناء على ما تم إنجازه قبل عام 1967 على صعيد البنية التحتية للمقاومة، ولاستجلاء إمكانية عمل ترتيباتٍ تنظيميّةٍ جماهيريّةٍ عسكريّة، وعاد بحصيلةٍ محددةٍ بعد اللقاءات التي عقدها في المدن من شمال الضفة إلى جنوبها، مع توسّم فيهم إمكانية العمل، وعلى إثر ذلك اتخذت القيادة في عمان ثلاث قرارات وهي: (تشكيل قيادة للداخل بمسؤولية أبو علي مصطفى وعضوية عزمي الخواجا وأحمد خليفة وعادل سمارة وعبد الله العجرمي/ تشكيل لجنة عسكرية بمسؤولية أحد الضباط الأحرار (أحمد زعرور) / وتشكيل لجنة تنظيمية في الخارج بمسؤولية أحمد محمود إبراهيم (أبو عيسى).

ويسجل لأبو علي مصطفى، في إطار التأريخ لتجربته في المقاومة موقفان هما :

1- أنه سجّل نقدًا على الحركة بشأن تخلّفها عن التقاط اللحظة السياسيّة المناسبة في إعلاء راية الكفاح المسلّح على أرض فلسطين، في الوقت الذي كانت تمتلك فيه الأسباب السياسيّة والإمكانات البشرية والتنظيمية والمادية، التي تؤهّلها لبداية جيدة، إلا أنها غلبت تحالفها مع عبد الناصر على المهمة الوطنية المباشرة، وأخضعت كل الجهود القائمة لمقولة «فوق الصفر وتحت التوريط».

2- إنصافه لدور الحركة في قطاع غزة بقوله: «لا يمكن لأحد إذا أراد إنصاف التاريخ أن يتجاهل تجربة حركة القوميين العرب في قطاع غزة، وهي التي كانت ذات بعد شعبي وتنظيمي ونضالي مميز في إقليم فلسطين، وهي التجربة التي لم يتم التطرق إليها، مع أنها كانت خارج ما أشير له من ترتيبات الفرع الفلسطيني - الأردني، بالمعنى التنظيمي لخاصيّة وضع القطاع.

وفي سياق التأريخ لتجربته لا بدّ من التأكيد على ثلاث مسائل هي:

1- أنّه كان لأبو علي مصطفى مع رفاقه البصمة الرئيسيّة في توفير البنية اللوجستيّة العسكريّة للجبهة، قبل تأسيس الجبهة الشعبيّة « ائتلافًا بين كل من (شباب الثأر وأبطال العودة وجبهة التحرير الفلسطينية) في 11-12- 1967، بعد حرب 1967 ـ وبعد أن

تراجعت حركة فتح عن موقفها بشأن تأسيس جبهة وطنيّة تضمّ كل الفصائل لمزاولة الكفاح المسلّح ضدّ العدو الصهيوني.

2- أنّه كان لأبو علي مصطفى اليد الطولى في بناء قاعدة الإسناد للثورة في منطقة الأغوار؛ ما مكّن مقاتلي الجبهة الشعبيّة من شنّ عمليّات عسكريّة نوعيّة في الداخل الفلسطيني، بعيدًا عن عملياتٍ القشرة، التي استخدمت من قبل البعض للتوظيف الإعلامي في إطار المنافسة الفصائليّة.

3- أنّه كان لأبو علي مصطفى دورًا مركزيًا إلى جانب الدكتور جورج حبش وبقية قيادات الجبهة وكوادرها في استمرار نهجها الكفاحي في السياق الاستراتيجي لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، بعيدًا عن المساومات التي وظّف فيها البعض البندقية الفلسطينية، آليةً لمشاريع تسوية بعيدًا كل البعد عن الهدف الاستراتيجي للنضال الفلسطيني.

وما أعطى أهميةً لتجربته العسكرية

قائدًا استثنائيًا، بعيدًا عن الرتب العسكرية الجوفاء والنجوم التي تعلق على الأكتاف، أنّه كان قائدًا فعليًا للعمل العسكري المقاوم في الجبهة لا يشقّ له بنان، لم يقم بقيادة الفعل المقاوم العسكري من مكاتب أو مواقع خلفية، بعيدًا عن مواقع الاشتباك مع مواقع العدو الصهيوني، بل إنّه وبشهادة رفاقه من مقاتلي وكوادر الجبهة العسكرية، وكوادر ومقاتلي بقية الفصائل، كان يقود الدوريات العسكرية وينفذ العمليات الفدائية، ما أكسبه قوة المثال، وزاد من حافزيّة النضال لفدائيي الجبهة الشعبية وهم يرون قائدهم في مقدمة الصفوف.

ولم يركز أبو علي على الكفاح المسلح فقط، بل أكد على أشكال النضال كافة، سواءً بشكلها السياسي أو الجماهيري؛ لأنّ أصل المعركة سياسي، والعنف أساسًا ترجمةٌ سياسيّة، وأن شكل النضال الجماهيري ينطوي على الجانب الثقافي والأيديولوجي والاقتصادي، ومؤكّدًا أنّ صراعنا مع العدوّ مفتوحٌ على كلّ أشكال النضال.

ثباتٌ على المواقف المبدئيّة:

وفي إطار ممارسته النضالية، من موقع نائب الأمين العام، ومن ثمّ موقع الأمين العام لم يحد عن مواقفه الثابتة والمبدئيّة، وقرن الموقف النظري بالتطبيق العملي، وأكد على الدوام حقائق موقفه السياسي قبل اتفاقيات أوسلو - التي رفضها بقوة - وبعدها، وهي:

أوّلًا: أنّه لا يمكن أن يكون تعايش مع العدوّ الصهيوني، ومشروعه الإمبرياليّ في أرض فلسطين، مهما كانت الصعوبات والظروف، التي ما تزال تحول دون التخلّص من هذا الكيان ومشروعه.

ثانيًا: إنّ التواصل الاستعماريّ منذ ما قبل 1948، وحتّى اليوم، ملخّصٌ في دور زعيمة الإمبرياليّة العالميّة، هذا التواصل مع المشروع الصهيوني، على ترابط جدليّ لا فصل بينهما، ومن يريد أن يكون مناهضًا للمشروع الصهيونيّ، لا يستطيعُ إلا أن يكون مناهضًا للمشروع الإمبرياليّ، ومن يريد أن يكون عدوًّا للإمبرياليّة ومشاريعها في المنطقة عليه أن يكون صادقًا مع نفسه في عدائه للمشروع الصهيونيّ.

ثالثًا: إنّ الترابط بين الوطنيّ والقوميّ، وبين الخاصّ والعامّ ترابطٌ مصيريّ، فالخطرُ الذي يهدّد شعب فلسطين، هو خطرٌ يهدّدُ مستقبلَ الأمّة العربيّة، حاضرها ومستقبلها وجغرافيتها وثروتها، وكل ما يعنيها على صعيد التقدّم والحضارة، فلا فكاك بين الترابط بين الوطنيّ والقوميّ في معركة المصير.

هذه الحقائقُ الثلاثُ تظلُّ راهنة، ولا يمكنَ دحضها من قبل فريق أوسلو، ولا من قبل القوى الرجعية، حيث أثبتت حقائق الحياة العنيدة وتطورات الصراع صحتها، فالقيادةُ المتنفّذة في المنظمة وأدواتها، سعت إلى دحض الحقيقة الأولى وإضعافها عبر إشاعة الوعي الزائف بثقافة السلام، حيث جاءت وقائع الحياة العنيدة وقانون المقاومة، لتكشفَ بؤس الرهان على خيار التسوية الأوسلوي، الذي مكّن العدوّ من التمدّد في الضفة بما يزيد عن 400 مستوطنة وبؤرة استيطانيّة، ومن قطع شوط طويل في تهويد القدس على الصعيدين الديمغرافي والاستيطاني، وإقامة دولة للمستوطنين يفوق عدد المقيمين فيها 850 ألف مستوطن، نصفهم في الضفّة والنصف الآخر في القدس.

الالتزام التنظيمي والفكري والنضالي:

لم يكن الالتزام الفكري بنظرية الماركسية اللينينة ترفًا وفذلكة فكريّة بالنسبة لأبو علي مصطفى، كما كانت عند البعض في اليسار الفلسطيني والعربي، بل كانت مرجعيّةً أساسيّةً له ولبقية الرفاق في قيادة الجبهة وكوادرها، يوظّفها في إطار نهج الماديّة الجدليّة في قراءة الوقائع السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وفي قراءة الأوضاع الطبقية في الساحتين الفلسطينية والعربية، بغية طرح البرامج النضالية في مواجهة معسكر الأعداء ممثلًا بـ (الصهيونية والإمبرياليّة الغربيّة والرجعيّة العربيّة) ولطرح الموقف السياسي الدقيق والواضح في مختلف محطات النضال الفلسطيني.

وبحكم انتمائه الفكري الصارم، فقد أولى (أوّلًا) أهميّةً قصوى للطبقة العاملة في إطار أدبيات الجبهة، ليس لأنّ الجبهة فصيلٌ طليعيٌّ من الطبقة العاملة وَفْقَ نظامها الداخلي وحسب، بل لأنّه جاء من صفوفها، كما أبدى (ثانيًا) التزامًا صارمًا بالمركزية الديمقراطية وترجم هذا الالتزام بدقة في الموقف السياسي الصادر من الجبهة، رغم موقفه الخاص، عندما عاد إلى الوطن تنفيذًا لقرار اللجنة المركزيّة للجبهة رافعًا شعار «عدت لأقاوم لا لأساوم»، حيث عمل على إعادة بناء التنظيم، كما أدى دورًا مركزيًا في تفعيل انتفاضة الأقصى مع القائد الفتحاوي مروان البرغوثي إلى أن ارتقى شهيدًا عبر قصف العدو لمكتبه، الذي أدرك خطورة دوره النضالي على العدو على الصعيد الاستراتيجي، وبعد أن أدرك حقيقة موقفه الذي طبقه على أرض الواقع، بأنه عاد ليقاوم وليس ليساوم.

راهنية غسان كنفاني
في المسألة التنظيميّة

د. وسام الفقعاوي
أكاديمي ورئيس تحرير مجلة وبوابة الهدف/ فلسطين

تعدُ الركيزتان التنظيميّة والفكريّة أساسًا في بنية أي حزب، فما بالنا إذا كان الحزب يطرح ذاته، باعتباره حزبًا ثوريًا طليعيًا، يطمحُ لأن يقود الجماهير نحو تحقيق أهدافها الوطنيّة والطبقيّة؟ ففي هذه الحالة، ودون أدنى شكّ، فإنّ المسألة التنظيميّة، المرتبطة جدليًا بمرجعيّتها/بنيتها الفكريّة، في ملاءمتها مع الأهداف السياسيّة للحزب، تغدو مسألةً أساسيّةً وحيويّة في آن.

فإذا كان التنظيم/الحزب هو، كما يقول لوكاتش، شكل التوسّط بين النظريّة والممارسة، بين الهدف والعمل في سبيل الوصول إليه وتحقيقه، ندرك أهميّة بل حيويّة المسألة التنظيميّة ومركزيّتها، خاصّةً أنّ الفكرة الأساسيّة وراء تأسيس الأحزاب الثورية وقيامها هي تجاوز - ما أمكن — قيود الشروط الموضوعيّة، والبناء وفق ما يُخطط له لا ما يمليه الواقع. هنا يكمن جوهر فكرة الحزب في شقّه التنظيمي تحديدًا، لناحية تلازم ضرورتين: معرفة الواقع ومحدّداته، وصياغة تجربة تتجاوز هذا الواقع وتتمرّد عليه؛ كون ترك الواقع وحده يصيغ التجارب، يعني قتل فكرة الحزب الثوري.

لقد كان غسان كنفاني من القلائل الذين أدركوا محوريّة المسألة التنظيميّة وأولويّتها، ليس فلسطينيًا فحسب، بل عربيًا أيضًا، وهو الذي لم يفصل في كتاباته السياسيّة بين تلازم البعدين الوطني والقومي تجاه القضيّة الفلسطينيّة خصوصًا، والقضايا العربيّة عمومًا. وعليه؛ نجده يسجّل ذلك من خلال مقالتين متلازمتين، الأولى تحت عنوان: التركيب التحتي للثورة: وثيقة عن السلاح التنظيمي. والثانية تحت عنوان: المقاومة ومعضلاتها كما تراها الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، سنحاول من خلال هذه المقالة إلقاء الضوء عليهما، ما أمكن.

التجربة التنظيميّة.. العفويّة القاتلة:

ظلّت المسألة التنظيميّة في نظرية الثورة العربيّة — ومنها الفلسطينية بالطبع - وممارستها، دون أن تأخذ المكانة التي تستحقّها أو يجب أن تحتلّها، بحيث تعرّضت هذه المسألة الاستراتيجيّة إلى إهمال شبه تام، تعود إلى أنّ قيادات هذه الأحزاب «لم تفهم أو لم تحاول أن تفهم أن الشكل التنظيميّ المتلائم يشكّل هو الآخر شرطًا أساسيًا من شروط الاستراتيجيّة المتلائمة»[1] ، حيث خضعت في معظمها للعفوية في تشكيلها، ولم تقم بناءً على قراءة موضوعيّة — علميّة، لواقعها، ولهذا فقدت أحد أهم شروطٍ تشكّلها، وهي ضرورة امتلاكها لنظرية

ثورية تُمكّنها من امتلاك رؤية واضحة ووعي كامل لهذا الواقع، وكيفية التعامل مع أحداثه/معضلاته؛ فوعي المسألة التنظيمية وما يرافقها من معضلات على أنّها عمليّةٌ وطنيّةٌ واجتماعيّةٌ موضوعيّةٌ وتاريخيّة، يعكس بقدرٍ كبير، ولكنّه ليس مطلقًا، معضلات الواقع وتعقيداته، مع الاحتفاظ دائمًا بالمساحة المناسبة للعامل الذاتي ودوره في حلّ هذه المعضلات أو تسعيرها، بما يحقّق أهداف الحزب، لكن تجربة العمل التنظيمي العربي والفلسطيني عمومًا وخضوعه للعفويّة والتجريبيّة، وضعنا أمام نتائج خطيرة، لجهة أنّها جعلت الحزب الذي من المفروض أن يكون ثوريًا، ومن ثَمّ أن يكون ردًا واعيًا وشاملًا، سواء بسياسته الوطنيّة والاجتماعيّة أم بحياته الداخليّة، على الواقع الفاسد/الثائر ضدّه؛ يتلوّث به، وينقل أمراض هذه الواقع إلى صفوفه [2] ، وإخضاعه لعمليّة تآكل ذاتي على طريق عدم التأثير في الواقع من جهة، والتلاشي والاندثار من جهة أخرى، في حين أنّ الحزب يفترض أن يكون صورةً أوليّةً عن «ملكوت الحرية» بالمعنى الذي تناوله كارل ماركس؛ فالنظريّة التنظيميّة في ارتكازها على الرؤية الأيديولوجيّة هي شرط وجود الحزب الثوري، لكن هذه النظرية وتعبيراتها العمليّة خضعت «في تاريخ المسيرة العربيّة، وخصوصًا في الأحزاب والتجمّعات السياسيّة، لميوعة لا حدّ لها، وشهدت أشكالًا لا حصرَ لها من الانتهازيّة، فقد تجلّت حينًا بصورة الانضباط الفاشي، وغالبًا بهيمنة البيروقراطيّة المستفيدة من «شكل» التنظيم والمتحكّمة فيه، كما أنّها شهدت إمكان التحوّل إلى «الشلليّة» وإلى العسكريّة، وانتهى الأمر بكثير من التنظيمات نتيجةَ الجمود إلى التشرذم، لكن في مرات قليلةً تكاد تحصى استطاعت سلامة الواقع التنظيمي لحزب من الأحزاب — نسبيًا — أن تؤدي إلى تعبير حقيقي عن واقع احتدام الجدل داخله، وتطوّر هذا الاحتدام نحو صيغ أرقى على صعيد المخطّط السياسي، أو في طريق الالتزام الأيديولوجي» [3] .

وهذا بدوره ما أوصل غسان كنفاني للقول: أنه في «المسيرة

النضاليّة العربيّة كانت المسألة التنظيمية على الدوام نقطة الضعف القاتلة، فبالنسبة للتنظيمات التي جاهرت بأيديولوجيا تقدّميّة، وكذلك بالنسبة للتجمّعات التي وصلت في مسيرتها أحيانًا إلى حمل السلاح ضدّ العدو الإمبريالي، كانت رخاوة البنية التنظيميّة تتيح دائمًا للقيادات أن تنحرف بالثورة أو تجهضها أو تساوم عليها»[4]، وما وصلت إليه التجربة التنظيمية الفلسطينية، منذ بداية التسعينيات يؤكد ذلك.

وعليه؛ فإنّ وجود حزب أو أحزاب ثوريّة فلسطينيّة وعربيّة تناضل من أجل انتزاع حريتها واستقلالها وتحقيق أهدافها في العدالة والوحدة، يكتسب أهميته وراهنيته من سوء، بل كارثية الأوضاع العربيّة الداخليّة - ومنها الفلسطينيّة - على صعيد كل قُطر، وعلى الصعيد القومي العام، بحيث تتبدّى المسألة التنظيميّة اليوم، من أكثر مسائل العمل الثوري العربي أهميّة وأولويّة.

الحزب ومسألة الوعي:

ليس من باب الترف، القول إنّ الوعي ضرورةٌ لنجاح أيّ ثورة وتحقيق أهدافها، من خلال ضرورة أن تكون الأهداف شعبيّة، وهذا لا يمكن أن يتحقّق دون الوعي، كما أن هدف نجاح المعركة الوطنيّة والاجتماعيّة التغييريّة الحقيقيّة، يتجسّد بالوعي أوّلًا وثانيًا وأخيرًا، فإذا كانت حوامل الثورة — حزبًا أو أفرادًا - غير واعية، من المستحيل أن تكون ثوريّة، وهذا ما يحيل الثورة إلى فوضى، ومن ثَمّ التخلّي عن أهدافها الحقيقيّة، حيث يذهب مهدي عامل للقول: «ليس بالحلم تكون الثورة، وإن كان الحلم شرطًا من شروطها. ومن شروط الثورة أن يتوفّر لها وعي متّسق، إليه تستند، وبه تستبق الممكن. أعني الضروري. ومن شروطها أن يتجسد وعيها المتسق هذا، أي العلمي، وفي وعي القائمين بها، جماهير الكادحين، المنتجين بأيديهم وأدمغتهم، صانعي التاريخ، بوعيهم الممارسيّ يستحيل الوعي النظري قوةً ماديةً تَدُكُّ أعمدة القائم، وتهيئ لولادة الجديد»[5].

فالحزب أو التنظيم حسب ماوتسي تونغ هو وسيلة النظرية إلى التنفيذ، أو بقوله أيضًا: القارب أو الجسر، واللذان لا غنى عنهما أو عن واحد منهما للعبور من ضفة القرار إلى ضفة الممارسة، وهذا لا يمكن أن يتجسد إلا من خلال التفاعل المستمر بين النظري والعملي، الذي بدوره يحتاج إلى حزب ثوري ينصهر في واقعه من بوابة الوعي والمعرفة والتجدّد الدائم، «فالمعرفة والممارسة هما طرفا حركة جدليّة لا تتوقّف، وأنّهما تتبادلان مكاسبهما بصورة مستمرّة، وأنّ حركتهما هذه تقتضي المضي في إجراء الإضافات والتصحيحات والتعديلات»[6]؛ لتنتج عملية التغيير المنشودة، وهنا تغدو المسألة التنظيمية كما ذهب غسان كنفاني، في العمل الثوري، ليست «عملية ترتيب تقنية، بل انعكاس للموقف العقيدي، وإذا هو مضى يشق طريقه من دون هدى من الموقف العقيدي، فسينتهي إلى صيغة تآمرية، لا إلى صيغة ثورية، وفي أحسن الأحوال سينتهي إلى صيغة عصبوية»[7]؛ فالحزب الثوري الذي يملك نظرية واستراتيجية، فإنه يعدُّ المسألة التنظيمية جزءًا لا يتجزأ من هذه النظريّة ومن هذه الاستراتيجيّة[8].

الحزب ومسألة الديمقراطيّة:

تعدّ مسألة/قضيّة الديمقراطيّة في الحزب من المسائل/القضايا الأساسيّة التي لا يمكن تجاوزها، خاصّةً أنّها تمثّل مسألة حيويّة ومصيريّة يتوقّف عليها دور أداء الحزب الوطني والاجتماعي ووظيفته ومستواه، في سياق العلاقة الجدلية ما بين المسألتين؛ الوطنيّة والديمقراطيّة، الذي يستمد ذلك من تعريفنا للمرحلة التي يمرّ بها نضال شعبنا الفلسطيني، بأنّها: مرحلة تحرر وطني وديمقراطي، بحيث يطرح ذلك التعريف للمرحلة، أن لا انفصال بين الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي، وأنّ أيّ انفصال يبدو أو يظهر بينهما، ليس أكثر من مسألة افتعال انتهازي، يضرب مشروع الحزب، كما قانونه الناظم (النظام الداخلي)، ووثائقه وبرامجه، بعرض الحائط، ويُبقي الحزب رهينةً لدوائر الأزمة والمراوحة والتراجع، هنا تستحقّ المسألة الديمقراطيّة أولوية نقاشها وأهمّية تناولها بعمق ومسؤوليّة، وتجذّر فكري وثقافي، ووطني واجتماعي ثوري؛ وهذا ما ذهب إليه غسان كنفاني بالقول إنّه: «حين يقر الفكر السياسي أن العلاقة بين الفكر والعمل هي علاقة جدلية، وأنه لا يوجد فكر مجرد لا يمارس ولا ترتد إليه التجربة بالإغناء، ثم يرتد إليها بالدليل، فإنه من غير المنطقي ألا يضع التنظيم بعد ذلك مسألةَ الديمقراطية في صلب بنيانه»[9].

فمن البديهي والحال هذا، أن تكون الديموقراطية مطلبًا أوليًّا وأساسيًّا من مطالب الحزب الثوري، الذي لا يمكن أن ينمو نموًّا سليمًا، أو يتطوّر، أو يتقدم نحو أهدافه، إلا في مناخ وطني وديموقراطي صحي، أو بمعنى أدقّ إذا غدت الديمقراطيةُ: نظام حياة.

هوامش

(1) جورج طرابيشي: في التنظيم الثوري، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط.1، 1969، ص 5.

(2) المرجع السابق: ص 13.

(3) غسان كنفاني: التركيب التحتي للثورة: وثيقة عن السلاح التنظيمي، دار العودة، بيروت، 1971، ص 8.

(4) المرجع السابق: ص 7.

(5) مهدي عامل: الثقافة والثورة، موقع الحوار المتمدن، العدد 6569، 2020/5/20:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=518075

(6) غسان كنفاني: الدراسات السياسية — المجلد الخامس، منشورات الرمال، قبرص، ط.1، 2015، ص 198.

(7) غسان كنفاني: التركيب التحتي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(8) جورج طرابيشي: في التنظيم الثوري، ص 16.

(9) غسان كنفاني: الدراسات السياسية، ص 198.

البعدُ الوطنيّ والقوميّ في
مسيرة الشهيد أبو علي مصطفى

محمد صوان
كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ/ تركيا

تحلُّ الذكرى الـ 22 لاستشهاد الأمين العام للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين أبو علي مصطفى، فنستحضر مسيرته المفعمة بالعمل والكفاح وسَطَ ليالٍ فلسطينيّة وعربيّة حالكة السواد تتفكّك فيها عرى الوحدة الوطنيّة والقوميّة، الواحدة تلو الأخرى، وينحدر الحقل السياسي الفلسطيني والعربي إلى قاعٍ غير مسبوق.

* البعد الوطني:

كان أبو علي من أشدّ المنافحين عن الوحدة الوطنيّة بوصفها ضرورةً لا استغناء عنها، وشرطًا حاسمًا وملحًّا للانتصار على العدوّ الصهيوني، وقد جسّد إيمانه هذا عبر مسيرةٍ نضاليّة واجه فيها محاولات اغتيالٍ عدّة، لاحقته من منفى إلى آخر حتّى دفع حياته ثمنًا لذلك!

انطلق أبو علي في نضاله من قناعة راسخة بأنّ صراعنا مع الاحتلال، هو صراعٌ تاريخي شامل ومفتوح، ركيزته نفي وجود الشعب الفلسطيني الحضاري والمادي عن أرض وطنه، ديدنه إقامة «دولة يهوديّة إحلاليّة».. ولهذا آمن الشهيد بأنّ أقصر الطرق إلى الخلاص والتحرّر الناجز هو الكفاح بكلّ أشكاله وأساليبه؛ بهدف إيقاع أكبر الخسائر بالاحتلال وتحويله إلى مشروعٍ مكلف وخاسر، خاصّةً للدول التي دعمتْ وتدعم بقاء الكيان الغاصب، وتعمل على إطالة عمره بكلّ أشكال الدعم العسكري والمالي والدبلوماسي.. وفي هذا السياق كان أبو علي يدعو إلى اعتماد نهج المقاومة بأشكالها كافة، وفي مقدّمتها العنف الثوري، وليس طريق المفاوضات العقيمة والتسويات العبثيّة، تحت مظلّة ما سمّي «اتفاق السلام» الذي لم يأتِ للشعب الفلسطيني وقضيّته إلا بالكوارث المتلاحقة!

تميّزت حياة أبو علي بالصدق والوضوح والشفافيّة في التعامل مع شعبه، وداخل مؤسّسات العمل الوطني وخارجه، مع التأكيد على ضرورة تظهير الحقائق والابتعاد عن الديماغوجيّة والتضليل جنبًا إلى جنبٍ مع إعادة الاعتبار للمؤسّسات الوطنيّة والمنظّمات الشعبيّة، بوصفها الإطار الجامع والمنظّم لطاقات الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، وعلى أسس المقاومة بكل أشكالها، أضف إلى ذلك تعزيز القيم الوطنيّة والقوميّة في صفوف الجيل الجديد بعيدًا عن الفصائليّة العصبويّة الفئويّة التي تنامت خلال العقود الثلاثة الأخيرة.. وطالما ردّد في لقاءاته اليوميّة مع الجماهير على أهميّة إحياء قيم التكافل والتضامن والتعاضد داخل المجتمع ونبذ الأنانيّات الفرديّة والجهويّة، وضرورة إعادة تشكيل منظّمات المجتمع المدني على أسس وطنيّة.

أيْقَن أبو علي أهميّة الربط بين التحرّر الوطني والخلاص من الاحتلال، والتحرّر الاجتماعي والديمقراطي، خصوصًا بعد أن استحوذت قضيّة التحرّر الوطني وطغت على التحرّر الاجتماعي والديمقراطي.. وتمّ إهمال قضايا الشعب وتجاوز همومه بمختلف قطاعاته وتجمعاته في الداخل، كما في بلدان اللجوء والمهجر، مثل حماية الحريات العامة وصونها، وعدم التعدّي عليها بأي شكل، وتوفير مقومات الصمود الوطني، وحماية الحقوق والمكتسبات الوطنية والاجتماعية وضمان تعزيز العدالة والديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص، وإعادة بناء المؤسسات الوطنية على أساس الشراكة والكفاءة والمساءلة والنزاهة على طريق إعادة الاعتبار لقضيتنا الوطنية العادلة، ومشروعنا التحرري ومؤسّساتنا الوطنيّة الجامعة، وفي المقدمة منها (م. ت. ف) المرتكزة على استراتيجيّة وطنيّة موحّدة وشاملة.. تنضوي في إطارها جميع فصائل العمل الوطني وقوى الشعب الحيّة، وبما يعزّز البنية الداخليّة ويحمي قضيّتنا وشعبنا ويفتح الطريق لاستعادة حقوقنا كاملة.

آمن أبو علي كما رفيقه مؤسّس حركة القوميين العرب والجبهة الشعبيّة د. جورج حبش، أنّ الثورة تتمحور حول الحاجة إلى إعادة تطوير العدالة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة وعودة السلطة إلى أيدي الشعب عبر المؤسسات والتشريعات والسياسات التي تحمل مضمونًا وجوهرًا إنسانيًا.. هذا ما تطمح إليه الثورة، فالثورةُ ليست مجرّد بندقيّة وحدها..!

* البعد القومي:

اهتمّ أبو علي طوال مساره السياسي بالمسألة القوميّة والأفق العروبي، في زمن عزّ فيه الحديث عن القومية العربية والمشروع الوحدوي العربي.. إلا أن المسألة ما زالت من بين القضايا التي حرص فيها الشهيد - كما هو منذ سبعينات القرن الماضي - على مجابهتها والتفكير في استعادة روحها في الحاضر العربي و مستقبله.

لقد وجد في التحولات الإقليمية الحاصلة مع بداية الألفية الثالثة الوجه الإيجابي لمختلف المبادرات الاحتجاجية وما خلّفته من تداعيات، حيث رفعت هذه الاحتجاجات مطالب الحرية والكرامة والعدالة في مجتمعاتنا، وأسهمت في إنعاش التطلعات العربية إلى الوحدة والتحديث والديمقراطية.

صحيح أن العلاقات البينية العربية تزداد بؤسًا، وأن الثورات المضادة وأشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني قد شملت بلدانًا عربيّةً كثيرةً وسّعت المسافات القائمة بين الأقطار العربية، إلا أنها لم ولن تستبعد إمكانية الانخراط مجددًا بإعادة بناء المشروع العروبي الديمقراطي الذي دعا له الشهيد أبو علي قبل رحيله.

لقد توقّف مليًا أمام بعض أسئلة المشروع القومي، والمناقشات المؤسّسة لمحاوره ومفاصله الكبرى في «خطاب المشروع القومي» من قبيل: وجود الأمة أو عدم وجودها؟ أمة مكتملة أم أمة في طور التشكّل والتكوّن؟ كما توقف أمام بعض أسئلة التأخّر التاريخي العربي، وهيمنة النظرة المحافظة إلى الدين والتراث على ثقافتنا؟ كما توقّف أمام جدليّة العلاقة بين البعد القومي العربي والدولة الأمنيّة القُطريّة، واستخلص حينذاك «أن المشروع القومي العربي يقف أمام مفترق طرق، حيث يواجه جملة من الوقائع والمعطيات السياسية، وهو مدعو إلى التفاعل معها وبناء المشروع القومي العروبي الجديد في ضوئها ».

أدرك أبو علي مبكّرًا أن تجارب سلطة بعض الأحزاب القومية في المشرق العربي قد عملت على تحويل العروبة إلى منظومة شموليّة متضادة مع الديمقراطية، وما تستوعبه من قيم الحرية والمواطنة وحقوق الإنسان، لقد نبّه الشهيد من مخاطر مأزق هذه التجارب في تاريخنا المعاصر، وفي الوقت نفسه دعا إلى الانتفاضات الهادفة لتحرير الوطن العربي من الاستبداد، والمساهمة بدورها في تحرير الشعوب من الأنظمة التي ترفع راية العروبة زورًا، بينما تخاصم الحرية والعدالة والكرامة، ملحقةً أعطابًا كبيرة بمشروع العروبة القومي الديمقراطي المنفتح على المكاسب المعرفية والحضارية والسياسية الكبرى لعصرنا.

تعود العروبة اليوم تاركة خطاب الأمّة - بصيغه الطوباوية - لتنخرط في معركة الحرية والكرامة، ولعلّها بهذا الانخراط تقيم جسورًا أكثر صلابة على طريق الاقتراب من بناء المشروع القومي - الذي بشّر به الشهيد أبو علي — أفقًا مستقبليًّا مدعومًا بالشرعية الديمقراطية؛ الأمرُ الذي ظلّ غائبًا في خطابات العروبة الرومانسيّة.

نستعيدُ بعضًا من أفكار وآراء الشهيد أبو علي حول عروبة المستقبل، ونحن نواجه مختلف ارتدادات الانتفاضات العربيّة، نستعيده ضمن خيار التصدي لموجة التطبيع الجديدة مع الكيان الصهيوني بهدف إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية والمشروع التحرري الوطني والديمقراطي، ويستدعي هذا التوجه إعادة النظر بمبادئ كثيرة تصنع اليوم المعالم الكبرى للواقع العربي في تحوّلاته المختلفة إقليميًّا ودوليًّا، والمؤطرة لموازين القوى في البلدان العربية.

لا ننظر إلى التحوّلات الجارية اليوم في الواقع العربي باعتبارها حتميات، بل معطيات تحكمها شروطٌ سياسيّةٌ وتاريخيّةٌ قابلةٌ للتعديل بآليات الفعل السياسي كما يتشكّل ويتطور في التاريخ، وإذا انطلقنا من أن عروبة المستقبل تساوي أفقًا جديدًا في التفكير يسعفنا بإمكانية التعلّم من أخطاء المشروع القومي وتجاربه، ويدعونا إلى ابتكار خطاب جديد يكون بإمكانه أيضًا أن يساعدنا بفهم ما يجري اليوم في عالمنا والانخراط في التفاعل مع مستجداته في ضوء ما نتطلّع إليه، ويترتّب على ذلك إعادة النظر في الكثير من الأحكام المسبقة الشائعة، عن القوى الإقليميّة والدوليّة في محيطنا العربي؛ بهدف بناء خيارات سياسيّة وكفاحية، نتخلص عبرها من الثقافة القدريةً السائدة.

منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود دعا الشهيد أبو علي إلى بناء مرجعيّة قوميّة جديدة متكافئة مع المتغيرات الجارية في عالمنا منذ نهاية القرن الماضي، والإشارة هنا إلى مؤسسة المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي الإسلامي، وما يرتبط بهما معًا من مؤسّسات فرعيّة - أسهم الشهيد أبو علي بوضع لبناتها الأولى - مع ضرورة العمل على تجديد عمل هذه المؤسسات وتطوير خطابها وآلياتها، والتخلّص من الشوائب.. لعلّنا نتمكّن من مواكبة مختلف التحوّلات الجارية في عالمنا، ونعمل في الوقت نفسه على الاستفادة من كل الوسائل والأدوات التي طوّرت آليات التواصل في عالم مضطرب ومتغيّر.

يفتقد الشعب الفلسطيني قيادات بقامة الشهيد أبو علي وقيمه.. ترجّل في مرحلة يواجه فيها الفلسطيني الانقسام الداخليً مع انحراف فاحش لبوصلة النضال الوطني ويراجع المشروعً الوطني والقومي على طريق إعادة بنائه، يقابله تقدّم المخططات التصفويّة للقضيّة الفلسطينيّة، وعلى رأسها تسارع التطبيع العربي الرسمي مع الكيان الصهيوني.

صرخة أمهات شهداء مقابر الأرقام:
«أبناؤنا لهم أسماء ولهم وطن»...

إلهام الحكيم
كاتبة فلسطينية/ تركيا

تفخر الأمهات الفلسطينيات ببطولات أبنائهن في الدفاع عن الأرض والشعب، لكن الغصّة والحسرة تغلّفان قلوب أمهات لا يعرفن مصيرًا واضحًا لأبنائهن من الشهداء، لم يعانقنهم أو يودعنهم بقبلةٍ ووشْوَشة دعاء الرضى.. لم يزغردن لهم في زفة الاستشهاد.. فالعدو الصهيوني اعتقلهم وغيّب جثامينهم في الثلاجات ليس لأيا م أو شهور فحسب، بل لسنوات وعقود، وإمعانًا في غيّه وإجرامه نزع عنهم أسماءهم التي تدلل على شخصياتهم، ونقلهم إلى غياهب المقابر المجهولة المكان في زمنٍ مجهولٍ مستبدلًا أرقامًا مكتوبةً على الأكياس بأسمائهم، التي تضم رفاتهم الطاهر!

ومن هنا جاءت تسمية «مقابر الأرقام» التي ابتدعتها عقلية الاحتلال الصهيوني عام 1968 بعد انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة واحتجاز جثامين الفدائيين المتسللين من سوريا ولبنان، فبدأ بمقبرة «جسر بنات يعقوب» القريبة من الحدود السورية الفلسطينية، ثم تضاعفت حتى وصل عددها لخمس مقابر - أو يزيد- وتضم جثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب موزعة على أماكن سرية عدّة، حتى لا يتمكن الأهالي من معرفتها والوصول لأبنائهم أو تقديم الشكاوى للهيئات الدوليّة، يغلب على المقابر الإهمال، حيث تُسجّل أرقام الشهداء على الأكياس البلاستيكية بأقلام فلوماستر سرعان ما تُمحى بتأثير العوامل البيئية في التربة، كما يتعمّد الاحتلال عدم تثبيت اللوحة المعدنية المحفور عليها اسم الشهيد مما يؤدي لانزياحها من مكانها وضياع الحقيقة!! إضافةً لدفن الجثامين بالقرب من سطح التربة دون إحاطتها بطبقة إسمنتيّة حامية، مما يؤدي لانجرافها بفعل العوامل الجوية المختلفة «رياح، أمطار» واختلاط الرفات بالتربة وضياع الهوية الحقيقية للشهيد كما حصل مع رفات الشهيدة دلال المغربي التي لم يتم التبادل عليها بحجة انهيار التربة وانجراف جثمانها خارج المقبرة!

عندما يجد الفلسطينيون جثامين الشهداء بيد عدو غاشم لا يرعى إلّا ولا ذمة، ويغلب عليه الإجرام وغير الإنسانية فلا يصدر شهادة وفاة، ولا يسمح لأم بوداع ابنها، ولا لأخت بتعطير شقيقها بالزهر والبخور، ولا لأخ بحمل نعش أخيه، ولا لأب بدفن ولده حسب الشرائع السماوية، حينئذ لا بدّ لهذا الشعب من أتباع أساليب مواجهة تحفظ قدسية الشهيد، وتمكّن الأهالي من دفن شهدائهم بشكلٍ لائق، وبمكانٍ معروفٍ «مسقط رأسهم» وزيارتهم على الدوام، لقد تزايد عدد الجثامين المحتجزة خلال الانتفاضة الثانية، لهذا تمّ إطلاق «الحملة الوطنيّة لاسترداد جثامين الشهداء» يوم 2008/9/27 وتابعت الحملة فعاليّاتها تحت شعار «لنا أسماء ولنا وطن» وتمّ تقديم التماسات؛ فرديّة وأخرى جماعيّة إلى «المحكمة العليا الإسرائيليّة»؛ بهدف معرفة عدد المقابر التي تحتجز فيها الجثامين وأماكنها وظروف الدفن، وصولًا لاستردادها ودفنها حسب الشريعة.. أسفرت الفعاليات والنشاطات والضغوطات عن تحرير «131 جثمانًا» من مقابر الأرقام خلال - عشر سنوات - بجهودٍ شعبيّة وقانونيّة ومساعدة «مركز القدس للمساعدة القانونيّة» وكان أوّل المحرّرين جثمان الشهيد مشهور العاروري بعد احتجاز دام 34 سنة، تلاه تحرير جثمان الشهيد حافظ أبو زنط بعد 35 سنة احتجاز، وعام 2012 تمّ تسليم 91 شهيدًا وشهيدةً منهم

تسعة جثامين مجهولة الهُويّة دفنت في قبر جماعي في رام الله، تلاه عام 2014 انتزاعٍ قرار من المحكمة العليا بتحرير 37 جثمانًا سلمت قوات الاحتلال 28 شهيدًا وامتنعت عن تسليم البقية متذرعة بمبررات واهية غير مقنعة، بعدها توقفت عملية تسليم أية جثامين من مقابر الأرقام! بل على العكس فقد انتزع جيش الاحتلال قرارًا من الكابينيت الصهيوني 2015/10/13 يقضي باحتجاز جثامين الشهداء ليكونوا أداة رادعة لمنفذي العمليات ضد الجنود والمستوطنين حسب ادعائهم.. وأداة ضاغطة على الأهل.. إضافةً لاستخدامهم ورقةَ ضغط في حال التفاوض مع المقاومة الفلسطينيّةً على تبادل الأسرى، وبناءً عليه تحفّظ الصهاينة على جثامين 200 شهيد وشهيدة مددًا تتراوح بين أيام وعدة سنوات، كما أنه بقي محتفظًا بـ 45 جثمانًا للشهداء في الثلاجات 2/7/ 2019 حسب المحامي محمد عليان والد الشهيد بهاء الذي حُجز جثمانه عشرة أشهر قبل تسليمه لذويه ودفنه، كما أكّد عليان على نقل رفات أربعة شهداء «عبد الحميد أبو سرور، محمد طرايرة، رامي عورتاني، محمد الفقيه» من الثلاجات ودفنهم في مقابر الأرقام استنادًا للأمر العسكري يوم 2018/5/7 الذي سمح بأخذ عينات لفحص / DNA / وإثبات هُويّتهم وشخصيّتهم - كي لا تختلط الأمور كما حصل سابقًا - إضافةً لتحفّظ المحكمة على العديد من الجثامين لفترات متفاوتة في الثلاجات ومنع تحويلها للمقابر أو تسليمها للأهالي «سماح مبارك، أشرف نعالوة، فارس بارود، رائد الصالحي». ونظرًا لغياب التوثيق الرسمي فقد نشر عليان بجهد فردي (22 حزيران 2019) قائمة بأسماء «42 شهيدًا» محتجزين بظروف غير قانونية مع حرصه على متابعة قضيتهم حتى الإفراج عنهم ودفنهم بين ذويهم، ويبلغ عدد الجثامين الذين احتجزوا بالمقابر والثلاجات «370 شهيدًا بينهم أطفال» منذ عام 2015 حتى 2023/1/16.

يضاف إلى مقابر الأرقام «المقابر الجماعيّة» التي تضمُّ رفات المئات من الفلسطينيين الذين استشهدوا وبقيت جثثهم ملقاةً بالشوارع إثر المجازر الوحشيّة المتزامنة مع الاحتلال ونكبة 1948، لكن هؤلاء بقيت أعدادهم مجهولةً ويحرص العدو على طمس معالم تلك القبور الجماعية وعدم الاعتراف بها، خاصّةً أنّ معرفة هُويّة أصحابها تحتاج لفحص «DNA» للتأكيد على انتمائهم لفلسطين ولهم امتدادٌ في الوطن والشتات وهذا ما يمنعه الاحتلال، وقد فضح الفيلم الوثائقي «الطنطورة» تلك الجرائم وسلّط الضوء على أهميّة متابعتها لاستعادة الفلسطينيين لتاريخهم وهُويتهم وحقهم بالعودة والوجود على أراضيهم وممتلكاتهم التي هجّروا منها عام 1948.

فعاليّات الأمهات جسر تواصُل مع الأبناء:

ما زالتْ أمهات الشهداء المحتجزة جثامينهم يعتبرن احتجازها جريمة من جرائم الاحتلال.. ويطالبن بزيارة المحامين للثلاجات والقبور للتأكد من وجودهم واستردادهم لاحقًا وحصول أبنائهن على أبسط حق من حقوق الإنسان ألا وهو دفنهم بكرامة حسب الشريعة والقانون.. تقول إحدى الأمهات: «صرت أكره الاقتراب من ثلاجة المنزل؛ لأنّها تؤلمني وتذكّرني بابني داخل ثلاجة الاحتلال عديم الإنسانيّة والأخلاق».. يسعين لتدويل القضيّة والتوجّه للصليب الأحمر والهيئات الحقوقيّة والدوليّة ومطالبتهم بالضغط على الاحتلال للإفراج عن الجثامين ومعاقبة الصهاينة على جرائمهم بحقّ الإنسانيّة.. يشاركن بفعاليات «الحملة الوطنيّة لاسترداد الجثامين» منذ انطلاقها عام 2008 ويعتبرن أن المشاركة بتلك الوقفات شيء أساسي للإبقاء على التواصل مع الشهداء الذين يجهلون مكان دفنهم في مقابر الاحتلال الظالم، الذي يسانده العالم المنافق من خلال الصمت على جرائمه ضدّ الإنسانيّة.. يعلين أصواتهن رغم هدم البيوت واعتقال الآباء والأخوة للضغط عليهن ومنعهن من التحرّك والمطالبة بأبنائهن، لكنهنّ لم يرضخن، بل زاد إصرارهن، ويؤكدن أن البيوت لن تكون أغلى من الأبناء حتى وهم جثامين، ومع أن بعضهن حصلن بواسطة «مؤسسة عدالة» على تقرير طبي يكشف الحالة وتفصيل الاستشهاد وحجز الجثمان إلا أنّهن رفضن وقف التحرّك الجماعي ومازلن مع غيرهن يسعين لتحويل ملف «الشهداء المعتقلين» إلى قضيّة وطنيّة عامة يجب أن تشارك فيها المؤسسات الرسمية والقانونية والإعلامية حتى الإفراج عنهم ودفنهم بشكل لائق يحفظ كرامتهم الإنسانيّة، خاصّةً وأنّهن حصلن على بعض المعلومات بأن الاحتلال يبيع الأعضاء والأجساد لمراكز طبية مهتمة بها..!

مجابهة القرارات العنصريّة:

إنّ قرار الكابينيت عام 2015 عززته القرارات والقوانين الصادرة من الكنيست والحكومة مؤخّرًا بعد سيطرة اليمين المتطرّف عليهما بوصول العديد من المستوطنين المتطرفين إلى مركز القرار «سموتريتش، بن غفير» ومساندتهم لنتنياهو في عنصريّته المفرطة ضدّ الفلسطينيين والدعوة إلى الضرب بيد من حديد لكلّ من يتجرأ على المساس بأمن الدولة — حسب زعمهم طبعًا — لهذا يدعمون الفاشية وسياسة الفصل العنصري بقرارات العقوبات الجماعية الصادرة من مؤسساتهم المتطرفة دون السماح بالعودة إلى المحكمة العليا «هدم وتدمير بيوت، حرق الأراضي الزراعية، إبعاد وترحيل الأهل، قتل...إلخ»! لكن هذا لم يثنِ الفلسطينيين، بل زادت مقاومتهم بأساليب مبتكرة تربك العدو «دهس، طعن، إطلاق نار، عمليات فردية ضد العدو»، فقد تجاوز الشباب قياداتهم المتكلسة والمترهلة فشكّلوا «الكتائب والأجنحة والعرين» وقاوموا اقتحام المستوطنين وجنود الاحتلال عبر غرف العمليات المشتركة مستندين إلى الحاضنة الشعبية في المخيمات والمناطق المختلفة غير آبهين بكل وسائل القمع الصهيوني.. ويقولون للأمهات كلنا أولادكن ونقف إلى جانبكن وسندافع معكن عن حقوق شعبنا حتى نيل حرية الأسرى «أحياءً وشهداء»، سنقاوم حتى العودة والتحرير...

---

* **المصادر:** شاشة نيوز، الجزيرة نت، العربي الجديد، عرب 48، فلسطين أون لاين، دنيا الوطن، المركز الفلسطيني للإعلام، وكالة وطن للأنباء.

في الذكرى الثانية والعشرين لاستشهاده

أبو علي مصطفى سيبقى في قلوب أبناء فلسطين وعقولهم جيلاً بعد جيل

د. ماهر الطاهر
مسؤول العلاقات الدوليّة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ونائب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي/ سورية

في يوم استثنائي في تاريخ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وتاريخ الشعب الفلسطيني والأمة العربية وأحرار العالم ارتقى القائد الكبير أبو علي مصطفى شهيدًا على أرض فلسطين، وكان أول أمين عام يستشهد على أرض الوطن.

تمزّق جسده بقرارٍ من المجرم شارون، وتناثرت أجزاء هذا الجسد الطاهر في جبال فلسطين ووديانها وسهولها وغاباتها، تناثرت في كل بقعة من أرضنا وبلادنا.

السؤال: لماذا تم اتخاذ قرار الاغتيال وعلى أعلى مستوى في الكيان الإسرائيلي ولهذا القائد بالذات؟

الجواب باعتقادي هو: أن هذه الشخصية المتميزة ذات التاريخ الكفاحي العريق عندما عادت إلى أرض الوطن ومنذ لحظة وصولها الأولى تم وضعها تحت الرصد والمتابعة الدقيقة لأسباب عديدة.

منذ دخوله إلى أرض فلسطين قال: **عدنا لنقاوم وعلى المبادئ لن نساوم.**

لماذا نستذكر هذه العبارة اليوم؟ نستذكرها لأن البعض من أصحاب النوايا غير الطيبة فلسطينيين وعرب قالوا: بنوع من التشكيك أن عودة هذا القائد خاصّةً بعد أن أصبح أمينًا عامًا يحمل في طيّاته نوعًا من الاستدارة والتراجع عن المواقف المبدئية والجذرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، خاصّةً بعد التنحّي الطوعي للقائد المؤسس الدكتور جورج حبش عن موقعه أمينًا عامًا والمعروف بمواقفه الجذرية إزاء الكيان الاسرائيلي ورؤيته الفكرية والسياسية بأن لا تعايش مع المشروع الصهيوني وأن لا شرعيّة لوجود هذا الكيان على أرض فلسطين.

البعض طرح تساؤلات غير بريئة قائلًا: إنّ عودة أبو علي مصطفى تحمل في طياتها بداية تغيير في المواقف والرؤية السياسية للجبهة، وإن نوعًا من التكيف سيحصل مع الواقع الجديد بعد أسلو. لكن الوقائع الملموسة والمواقف والدور الذي أداه الشهيد الكبير على أرض الوطن أعطت عكس ما

قاله البعض وما طرحه من تشكيك، وأذكر أن إحدى الشخصيات العربية من بلد عربي كتب كلامًا سلبيًا عن أبو علي، وكذلك بعض الفلسطينيين، ولكن بعد استشهاده بعمليّة وحشيّة اتصلت هذه الشخصيّة بنا معبّرةً عن أسفها واعتذارها قائلة: إنّها لم تكن تعرف حقيقة هذا الرجل ومعدنه وصلابته ومواقفه الجذرية التي تعبّر عن رؤية الجبهة الشعبية وخطّها السياسي غير القابل لأي مساوماتٍ مهما كانت المصاعب والتحدّيات.

بعد دخوله إلى فلسطين استطاع شهيدنا الكبير أن يخلق حالة نهوض تدريجيّة في أوضاع الجبهة الشعبيّة على أرض الوطن على الأصعدة السياسيّة والتنظيميّة والجماهيريّة والكفاحيّة كافةً.

واستقبلته جماهير شعبنا بكل التقدير والمحبة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حيث زار كل المواقع والمدن والقرى والمخيمات، وقال لنا في لقاءٍ معه بعد أول زيارةٍ له إلى دمشق بعد عودته للوطن لقد وجدت الجبهة الشعبية وكوادرها وقواعدها وأنصارها في كل قريةٍ وبلدة ومدينة ومخيم، لذلك أمامنا عملٌ شاق وكبير لتطوير عملنا والارتقاء به إلى الأمام مضيفًا أنك عندما ترى الواقع وأنت موجود على الأرض، فالأمر يختلف بشكلٍ كبير عن قراءة التقارير والرسائل عن الأوضاع في الداخل.

كان في غاية السعادة وكان يرى أن أمامه مهام جسام سيقوم بها على أرض فلسطين، كذلك أدّى دورًا على الصعيد الوطني في اللقاءات مع القوى والفصائل الفلسطينيّة، وبدأ في برنامج عملٍ جادّ لتلاقي وتعاون هذه القوى.

وأدّى دورًا مهمًّا في اجتماعات مؤسسات منظمه التحرير الفلسطينية، وخاصة في اجتماعات المجلس المركزي ونتذكر غضبه الشديد عندما اطّلع على أحد الكتب في الداخل، التي تتحدث عن المدن الفلسطينية متجاهلة مدن فلسطين التاريخية في حيفا ويافا وعكا والناصرة قائلا: كيف تتجاهلون ذلك؟ وكيف سنعلم ونربي أجيالنا وأطفالنا وتهرب من فعل ذلك من المسؤولية؟

لقد جسد أبو علي مصطفى نموذجًا يحتذى للقائد المتواضع والزاهد فكان يرفض التمتع بأية امتيازات لا مبرر لها ولا يقبل ركوب السيارات الفارهة متواضعًا في لباسه وطعامه ومسكنه يذهب إلى السوق بنفسه لشراء حاجات منزله، وعندما كان مسؤولًا عسكريًا للجبهة الشعبية في أواخر الستينات كان يعيش مع المقاتلين وينام في القواعد العسكرية ويأكل نفس طعام المقاتلين، وأتذكر عندما كنت بزيارة عمل إلى تونس وكان حينها نائبًا للأمين العام وعضوًا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

الفلسطينية ممثلًا للجبهة، ويعيش قسمًا من وقته في تونس، استضافني في منزله وقضيت ليلتي هناك فقال لي سأقوم بإعداد العشاء فقلت له دعني أساعدك قال لا يحتاج الأمر إلى مساعدة سأقوم بإعداد «قلاية بندورة» لم تأكل في حياتك مثلها، وكان يحب هذه الأكلة.

نعم كان إنسانًا متواضعًا وزاهدًا إلى أبعد الحدود يكره المظاهر والبذخ ويعيش حياته كأي مواطن فلسطيني بسيط، وهنا نتذكر ما قاله أحد كبار أبطال الثورة الفيتنامية الجنرال جياب عندما زار عاصمة عربية توجد فيها فصائل فلسطينية في سبعينات القرن الماضي فلما شاهد حياة البذخ والرفاهية التي يعيشها بعض القادة والسيارات الألمانيّة الفارهة والعطور باهظة الثمن مقارنة بحياته مع الثوار الفيتناميين في الغابات قال لتلك القيادات مباشرة ودون موارية (إن الثورة والثروة لا يلتقيان وإذا رأيت أحدًا يدعي الثورة يسكن بقصر أو فيلا ويأكل أشهى الأطباق ويعيش في رفاهية وترف وبقية الشعب يسكن في مخيمات ويتلقى المساعدات الدولية للبقاء على قيد الحياة فاعلم أن القيادة لا ترغب في تغيير الواقع فكيف تنتصر ثورة قيادتها لا تريدها أن تنتصر).

إن النموذج الذي جسده الشهيد أبو علي مصطفى والدور البارز الذي أداه على أرض الوطن جعله موضع استهداف من أعلى مستوى في القيادة الصهيونية، ولذلك تم اتخاذ قرار اغتياله، وكما قال القائد المؤسس الراحل الكبير الدكتور جورج حبش متحدّثًا عن استشهاد القائد الكبير أبو علي واستشهاد القادة غسان ووديع «**إنهم مناضلون وقاده غير عاديين أصبحوا رماحًا تقاتل وأرواحًا تحلق في سماء الوطن تطلق نيرانًا على العدو بالرصاصة والموقف المقاوم والكلمة الثورية. إنهم يقاتلون بكل كيانهم بكل أرواحهم لذلك فهم يخيفون العدو ويقضون مضاجعه فيسرع لتصفية الحساب معهم عبر إسكاتهم إلى الأبد. إن طيور الظلام القاتلة وطائرات الأباتشي التي استهدفت الشهيد أبا علي قصدت قتل كل ما يمثله وهدفت لاغتيال الحلم النبيل بالغد واغتيال الموقف الصادق والكلمة الشفافة والساطعة سطوع الشمس في وطننا الحبيب**».

لقد توهّم شارون والقيادة الإسرائيلية أنّهم باغتيال أبو علي مصطفى سوف يضعفون الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأنها سوف تتراجع ويبهت دورها، لكنهم لم يدركوا أن الجبهة التي أنجبت غيفارا غزة الذي قض مضاجعهم واعترفوا علنًا وعلى لسان كبار قادتهم بأنهم كانوا يحكمون قطاع غزة في النهار وتحكمه الجبهة الشعبية وأبطالها في الليل، هذه الجبهة لا تنحني مهما كانت الضربات مؤلمة قاسية.

لقد اغتالوا غسان واغتالوا وديع واغتالوا باسل الكبيسي وحاولوا اغتيال واختطاف القائد المؤسس الراحل الدكتور جورج حبش أكثر من مرة، ولكن جبهتنا المظفرة لم تضعف ولم تتراجع ولم تنحنِ وقبلت التحدي وواصلت الكفاح بعزيمة أشدّ وإرادة أقوى، ونجحت في التحدي وصعّدت عملياتها وقامت بالرد المدوي على اغتيال الشهيد أبو علي بتصفية المجرم رحبعام زئيفي وزير السياحة الصهيوني قائلة للعالم أجمع، بأن دماء قائدها وأمينها العام غالية جدًّا، وأن الرد كان قبل مرور 40 يومًا على استشهاد أمينها العام مترجمة ما قاله أمينها العام الجديد المناضل أحمد سعدات العين بالعين والرأس بالرأس والبادي أظلم.

واليوم، فإنّنا نحيي ذكرى استشهاد أبو علي مصطفى الثانية والعشرين وشعبنا الصامد الصابر على أرض فلسطين يكتب تاريخه بدم أبنائه الصامدين الصابرين.

فها هم شباب فلسطين عدي التميمي وإبراهيم النابلسي وتامر الكيلاني والعشرات والمئات والآلاف من أبطالنا يسطرون صفحات المجد في تاريخ شعبنا العظيم وأمتنا العربية وأحرار العالم كله.

نعم.. إن الجيل الفلسطيني الجديد الذي كان يراهن عليه الشهيد أبو علي مصطفى جيل ما بعد أسلو جيل الشباب الفلسطيني الذي حسم أمره وخياره أعطى أبلغ رد للجنرال الأمريكي دايتون عندما جاء إلى فلسطين قائلًا: نريد جيلًا فلسطينيًا جديدًا يرفض العنف ويعمل للتعايش مع إسرائيل ويؤمن بالمفاوضات وسيلةً من أجل السلام، فجاءه الرد من جيل فلسطيني جديد يرسم معالم مرحلة جديدة في تاريخ الصراع، ويؤسس لبناء حركة وطنية فلسطينية جذرية تعيد الاعتبار لمعنى فلسطين وتحرير كل ذره من ترابها.

كان أبو علي مصطفى يدرك بعمق ويؤمن إيمانًا راسخًا بقدرة الشعب الفلسطيني وإصراره على المواجهة والمقاومة مهما كانت التضحيات والتحديات والمصاعب واختلال موازين القوى والظروف المجافية المحيطة بالوضع الفلسطيني.

اليوم نقول لشهيدنا الكبير نم قرير العين ولا تقلق، فها هم أبناء شعبك العظيم في قطاع غزه قد خاضوا حروبًا ومواجهات وسجلّوا أروع ملاحم الصمود في مواجهة العدوان والاحتلال وقدّموا قوافل من الشهداء، ولكنّهم أوقعوا خسائر حقيقيّة في صفوف الاحتلال وخلقوا حالة إرباك وقلق حقيقي في قلوب جنوده ومستوطنيه، وغزة اليوم تراكم قوتها وإمكاناتها، وهاهم أبناء شعبك العظيم في الضفة الفلسطينية، في القدس وبيت لحم وأريحا وكل قرية ومدينة يواجهون الاحتلال بعمليات عسكرية نوعية وبأساليب إبداعية وروح كفاحية أذهلت العالم أجمع.

كم كنا نتمنى أن ترى كتيبة جنين ونابلس وعرين الأسود والمواجهات اليومية المتصاعدة والخسائر التي يدفعها جنود الاحتلال ومستوطنيهم، وها هم أبناء شعبك في الأراضي المحتلة عام 1948 يواجهون الاحتلال بكل العنفوان والشموخ ويؤدون دورًا أساسيًا في معركه الوجود والاشتباك التاريخي مع هذا المشروع الاستعماري على أرض فلسطين، وها هو محور المقاومة يزداد قوّةً ورسوخًا في ظلّ تحوّلات إقليميّة ودوليّة نوعيّة تدفع تجاه بناء نظام عالمي جديد يضع حدًّا لسطوة القوى الإمبرياليّة، وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكيّة التي بدأت بالتراجع وضعف هيمنها على العالم، بما يعنيه ذلك من انعكاسات ونتائج على الكيان الإسرائيلي الذي يعيش أزمةً وجوديّة بكلّ معنى الكلمة ويعاني تناقضات حادة على جميع الأصعدة والمستويات تتصاعد يومًا بعد يوم.

وأخيرًا نتذكّر اليوم قائدنا الكبير فارس الشهداء أبو علي مصطفى بمآثره وعطائه غير المحدود، وأتذكّر لقائي الأوّل معه في بيروت قبل 51 عامًا، وتحديدًا عام 1972، عندما كان نائبًا للأمين العام، وأقول بكل صدق: إنّ هذا القائد هو من أطهر وأنقى وأشجع ما أفرزت الثورة الفلسطينيّة المعاصرة من رجال.

نم قرير العين ولا تقلق وعهدًا سنواصل الدرب حتى تحقيق كامل الأهداف النبيلة والسامية التي ناضلت وقضيت في سبيلها.

أبو علي مصطفى حضورُك باقٍ فينا

د. طلال ناجي
الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين — القيادة العامة/ سورية

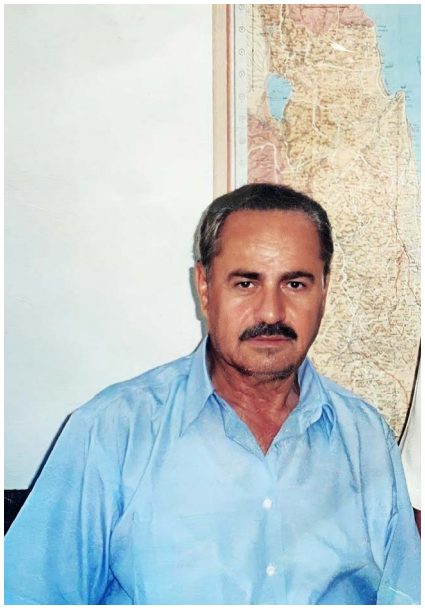

بعد نكبة فلسطين عام 1948، عاثَت العصابات الصهيونية فيها فسادًا؛ فارتكبت المجازر، وطردتَ البشر، وهوّدت الأرض واقتلعت الحجر، وقطعت الشجر، ودمّرت المساجدَ وعبثت بالكنائس، دنّسَت المقدسات وانتهكت الحرمات، اعتدت على الكبار، واغتالت براءةَ الأطفال. زوّرت التاريخَ وزرعت الأساطير، وشوّهت ماضينا المجيد، واستوطنت حاضرَنا وصادرت مستقبلَنا. وحولت شعبنا من شعبٍ موحّد آمن، يعيش بسلام في مدنه وقراه إلى شعبٍ مشتّتٍ ولاجئ هائم على وجهه في دول الجوار العربي وفي المنافي والمغتربات، حيث حاولوا قتل الحلم الفلسطيني، ودفن آماله وتطلّعاته وفرض وصايتهم عليه، فعاش بلا وطن، بلا كرامة، بلا قيادة توجه، وبلا سلاح يحرر، وبلا سند يحمي.

قاسى شعبنا من آلام الفرقة وعانى من التشتت والضياع، ومُنع من التطلع نحو لمّ الشمل وإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوَطنية، باعتبارها حاملًا لمشروعه الوطني الهادف لتحرير الأرض ودحر الاحتلال الصهيوني عن أرضه المحتلة، وتحقيق حلمه بالعودة إلى مدنه وقراه.

إنّ ظروف اللجوء الفلسطيني إلى دول الجوار العربي، والنزوح إلى داخل الأراضي المحتلة، وما صاحب ذلك من تعقيدات وصعوبات في ظروف العيش الجديدة، جعلت الوحدة الوطنية مطلبًا ملحًّا لتشكيل كيانٍ فلسطيني، تدين له الجماهير الفلسطينية بالولاء، ويحمل مشروعًا وطنيًّا فلسطينيًّا جامعًا، يحافظ على الثوابت الوطنيّة الفلسطينيّة، ويحصّن الشعب الفلسطيني من المؤامرات الخارجيّة، ويحميه من مخطّطات الصهاينة الرامية لتكريس الانقسام والتشرذم، الذي يحوّل الشعب كلّه إلى لقمة سائغة سهلة الابتلاع، ويقضي على آماله بالتحرّر من براثن الاحتلال. ولكن قبل أن تتحقّق آمال شعبنا الفلسطيني بالوحدة الوطنيّة تمكّن العدو الصهيوني بحربٍ خاطفة من إكمال سيطرته على ما تبقى من فلسطين في عدوان عام 1967، وأدخل أفواج جديدة من أبناء شعبنا الفلسطيني متاهة التشرد ومأساة اللجوء، وفقدان السند. ومن هنا جاءت فكرة تأسيس جبهة فلسطينيّة موحّدة تضمّ في صفوفها مختلف الفصائل الفلسطينيّة، ردًّا على هزيمة حزيران وتداعياتها المؤلمة على المشروع الوطني الفلسطيني الذي أصيب بنكسة كبيرة.

كان تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 11 كانون أول 1967، نتيجة التحالف على أساس البرنامج التحرّري المشترك بين جبهة التحرير الفلسطينيّة بقيادة أحمد جبريل، وبين منظمتي أبطال العودة والجبهة القوميّة لتحرير فلسطين (شباب الثأر) المرتبطتين بحركة القوميين العرب، كما تم وضع برنامج سياسي ولائحة علاقات داخلية لها، توصلنا بعد جهد كبير، إلى ضرورة إقامة وحدة، تكون نواة لتحقيق حلم الوحدة الفلسطينية الشاملة، وتعمل على تهيئة الساحة الفلسطينية، من أجل البدء بحرب التحرير الشعبية وعلى رأسها الكفاح المسلّح ضد الاحتلال الصهيوني، لإزالة آثار العدوان المدمّر الذي أصاب المشروع الوطني التحرري، وإنجاز هدف التحرير عبر دحر الاحتلال الصهيوني عن كامل أراضينا المحتلة، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم التي هُجّروا منها، والوقوف في وجه المشاريع الصهيونية والأمريكية في المنطقة.

لقد كان لنا شرف المشاركة في تأسيس الجبهة الشعبيّة، حيث تعاملنا مع القادة العظام جورج حبش وأبو علي مصطفى ووديع حداد وتقاسمنا معهم أفراح النصر ومرارة الخسارة، وقمنا بإرسال السلاح والكوادر المدربة إلى الأراضي المحتلة، عبر سورية إلى الضفة الشرقيّة ومنها إلى الضفة الغربية، وقاتلنا سوية كتفًا بكتف في معركة الكرامة ضمن الجبهة الشعبية الموحدة، ونسقنا مع قيادة الجبهة الشعبية في معارك أيلول الأسود وأحراش جرش وعجلون عامي 1970، و1971 التي كان للشهيد أبو علي مصطفى دور كبير فيها.

وعندما انتخب «أبو علي» نائبًا للأمين العام للجبهة تشاركت معه في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفي المجلس الوطني والمجلس المركزي، فكان رحمه الله على قدر المسؤولية، رغم فداحة المسؤولية وعظمها، وصعوبة الظروف وقسوتها. شاركته في جلّ الحوارات الوطنية، فوجدته جامعًا، موضع احترام للجميع، هدفه فلسطين، وبوصلته القدس، محافظًا على الثوابت والحقوق الوطنيّة.

مُذْ عرفت «أبو علي» وجدته مدركًا قوّة العدو الصهيوني، ومشروعه الصهيوني الاستيطاني الإجلائي للفلسطينيين والاحتلالي لليهود، ودوره الوظيفي في خدمة الدول الإمبرياليّة الطامعة في وطننا العربي. فكان يطلق التحذيرات من أجل نصرة فلسطين ومواجهة المشروع

الصهيوني التوسّعي الإجلائي الذي أخذ بالتمدّد والانتشار في جسد الأمة العربيّة.

أخي أبو علي، أمامك تنحني الهامات، وترفع القبعات، وتضرب التحيات، إجلالاً لروحك ولعطائك الكبير، وإرثك الوفير، لحبك لفلسطين الجريحة، ووفائك لمصر الأبية، وزعيمها الكبير جمال عبد الناصر، ولأنك جعلت فلسطين قرة عينك، حملت الأمانة، وبلغت الرسالة، ونلت الشهادة، وحفظت القضية.

لقد شكلت معركة سيف القدس، التي خاضتها الفصائل الفلسطينية، في العاشر من أيار 2021 لحظةً فارقةً في تاريخ الصراع الفلسطيني مع الاحتلال، فقد تفرّدت عن باقي حروب غزة، بأنّها المعركة الأولى التي تتم بتوقيت المقاومة، دفاعًا عن القدس ونصرة للأقصى. فقد رسخت هذه المعركة الوحدة الوطنية الفلسطينية وعمدتها بانتفاضة عارمة عمّت الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 كافةً، والأراضي المحتلة عام 1948، وكان من نتائجها توحيد الأرض والشعب والقضية وإزالة الحواجز الجغرافية داخل فلسطين المحتلة، وإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية تحرر وطني رسختها معركة سيف القدس. كما استنهضت معركة سيف القدس المقاومة الشعبية على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي الشتات والمنافي، وفي المهاجر والمغتربات. ونجحت في إسقاط نظرية الردع الإسرائيلية والحروب الخاطفة التي اتبعها الكيان الصهيوني.

نغتنم هذه الذكرى؛ لنؤكد لروحك الطاهرة: بأن سيف القدس ما زال مسلولاً ومعادلةَ الردع «القدسُ مقابل تل أبيب» ما زالت مفروضة، تحوّلتْ إلى «جنينَ مقابلَ تل أبيب»، وحوّلَتها حركة الجهاد الإسلامي إلى «وحدة الساحات» عام 2022، التي تجلّتْ بوحدة فلسطينيّة في الميدان مع التفاف شعبيٍّ حولَ خيارِ المقاومة، مع ترحيبٍ بالعمليّاتِ الفرديةِ البطولية؛ التي ضربتْ المدنَ الكبرى المحتلة: ديزنغوف وسط مدينة تل أبيب، بئر السبع، الخضيرة، بني براك، إلعاد بالقرب من تل أبيب؛ التي نفذها أبناءُ شعبِنا البطل: رعد فتحي حازم، والبطل محمد أبو القيعان، والبطلان: خالد وأيمن إغبارية، والبطل: ضياء حمارشة والبطلان أسعد يوسف الرفاعي وصبحي عماد أبو شقير، وعملية القدس التي نفذها البطل أمير صيداوي والعملية البطولية المزدوجة التي نفذها الأسطورة البطل عدي التميمي. أصابتْ هذه العمليات الاستشهادية العدوّ الصهيونيّ ومستوطنيه بالرعب، وخلّفتْ خسائرَ ماديّةً ومعنويّةً جسيمة، حيث سقط (31) صهيونيًا عام 2022، مع شعورٍ بالهزيمةِ لدى الجانبِ الصهيوني.

لقد تصدّت الكتائب المسلحة التي شكلها أبناء شعبنا (عرين الأسود) وكذلك الكتائب التي شكلتها فصائل المقاومة الفلسطينية (كتيبة جنين، كتيبة نابلس، كتيبة طولكرم، كتيبة طوباس، وكتيبة جبع)، وكذلك تصدت الأجنحة العسكرية التابعة للفصائل الفلسطينية، لاقتحامات جيش الاحتلال لمدن الضفة الغربية ومخيماتها خلال عام 2022، وأسفرت هذه الاعتداءات عن ارتقاء 230 شهيدًا في عموم الأراضي المحتلّة عام 67، ارتقى منهم 171 شهيدًا في الضفة الغربية منهم 56 شهيدًا في جنين، 33 شهيدًا في نابلس، و53 شهيدًا في قطاع غزة؛ الأمرُ الذي أجّج المعركة وأدخل عليها أبعادًا جديدة، تمثلت بوحدة ميدانيّة لفصائل المقاومة مع التفاف شعبيٍ منقطعِ النظير حول الكتائب المسلّحة.

ومن أبرز الشهداء الذين ارتقوا في الضفة الغربية خلال عام 2022، شهداء جنين: صائب عباهرة، خليل طوالبة، يوسف صلاح، براء لحلوح، ليث أبو سرور، وفاروق سلامة. وشهداء العرين: محمد الدخيل، أدهم مبروكة، محمد عزيزي، عبد الرحمن صبح (أسد الاشتباكات)، إبراهيم النابلسي، إسلام صبوح، تامر زيد الكيلاني، وديع الحوح (مؤسس العرين).

أما المشهد الفلسطيني عام 2023، فد بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين منذ بداية عام 2023، 221 شهيدًا برصاص جيش الاحتلال، بينهم 40 طفلاً، وست سيدات.

لقد حاول الكيان الصهيوني جاهدًا إسقاط عملية الردع الفلسطينية، وشطب إنجازاتها وإعادة الاعتبار لجيشه الذي مني بهزيمةٍ كبيرة، ورفع معنويات مستوطنيه، بالاستفراد بحركة الجهاد الإسلامي عبر اعتقال الشيخ القائد بسام السعدي في جنين، واغتيال القائد الكبير تيسير الجعبري، مسؤول المنطقة الشمالية في سرايا القدس واغتيال القائد الكبير خالد منصور، مسؤول المنطقة الجنوبية، معلنةً انطلاق معركة بزوغ الفجر؛ بهدف تصفية حركة الجهاد وجناحها العسكري». جاء الرد من قيادة الجهاد الإسلامي في 5 آب 2022 خلال معركة «وحدة الساحات» التي حافظت من خلالها حركة الجهاد على ثوابت معركة سيف القدس، واعتبرتها محطةً من محطّات جهاد شعبنا ومقاومته المتواصلة، على طريق تحرير فلسطين كل فلسطين، وتطهير القدس والمقدسات كافةً من دنس الاحتلال.

إنّ القدرة العالية لقيادة الجهاد الإسلامي، وانضباط سرايا القدس ومجاهديها

واستبسالهم في معركة وحدة الساحات، لجمت جيش الاحتلال وأجبرته على طلب وقف إطلاق النار، بعد أن أطلقت 1000 صاروخ وقذيفة خلال خمسين ساعة، وكانت المفاجئة امتلاك السرايا للصواريخ المضادة للطائرات والمسيرات. ونقل المعركة إلى قلب مدن العدو، وتوسع مفهوم «غلاف غزة» ليشمل مساحة الـ 48 بأسرها.

بعد اغتيال الشهيد القائد خضر عدنان في سجون، وردة الفعل الهزيل والمحدود على هذا الاغتيال، التي اقتصرت على إطلاق مجموعات من القذائف الصاروخية على المستوطنات الملاصقة للقطاع. قامت طائرات الاحتلال باستهداف قطاع غزة واغتيال ثلاث قادة ميدانيين من حركة الجهاد الإسلامي في 10 أيار 2023، هم: جهاد الغنام، خليل البهتيني، طارق عز الدين، ليلتحق بركبهم ثلاثة شهداء قادة آخرين هم: علي حسن بالي، أحمد محمود أبو دقة، إياد الحسني. ولكن رغم الخسارة الجسيمة إلا أن صواريخ المقاومة لم تتوقف عن الانطلاق، حتى أخر لحظة من إعلان اتفاق وقف إطلاق النار بعد خمسة أيام من المواجهة ومن القتال المشرف.

لقد حاول العدو جاهدًا فكّ ارتباط ساحات المقاومة عبر الاستفراد بالجهاد الإسلامي في معركة ثأر الأحرار، إلا أن نتائج هذه المعركة أثبتت فشل الاحتلال وعجزه عن تفكيك استراتيجية التلاحم بين غزة والضفة الغربية التي رسختها معركة سيف القدس، وتنامت مع تأسيس حركة الجهاد للكتائب المسلحة في الضفة الغربية ما أربك عمل جيش الاحتلال وأرعب مستوطنيه.

خمس وخمسون يومًا الفاصل بين معركة ثأر الأحرار ومعركة بأس جنين، التي استمرت ثمان وأربعين ساعة، حاولت خلالها قوات كبيرة من جيش الاحتلال مدعومة بالطائرات والجرافات، الدخول إلى مخيم جنين؛ بهدف القضاء على كتيبة جنين، وعلى كتائب المقاومة الفلسطينية الأخرى. مهدت الطائرات للقوات المقتحمة للمخيم بقصف أهداف، قالت إنها مقرات للمقاومة الفلسطينية، وتعد هذه العملية العسكرية الأكبر التي تُشن على المخيم، منذ اجتياحه عام 2002 أثناء معركة السور الواقي.

بعد انسحاب قوات الاحتلال تحت ضربات المجاهدين الذين واجهوا جيش الاحتلال وأصابوه بمقتل دون أن يحقّق أيّ هدف من أهدافه، فقد حافظت كتيبة جنين على بنيتها ومجاهديها، كما حافظت على حاضنتها الشعبيّة.

بعد انتصار مخيم جنين وكتيبته المجاهدة في معركة بأس جنين، زار الرئيس محمود عباس جنين، ودعا إلى اجتماع للأمناء العامين في مدينة العلمين في القاهرة، بعد أن اطلع على هول الدمار الذي حلّ بالمخيم.

قبل انعقاد المؤتمر بأيام فوجئنا جميعًا، بأن أجهزة أمن السلطة اعتقلت عند بداية الاجتياح الإسرائيلي لمخيم جنين عددًا من قادة كتيبة جنين، وعددًا من المجاهدين من كتيبة جبع، وتنفيذ اعتقالات في مناطق أخرى على خلفية سياسية. ومن ثَمّ فقد علمنا بأن الأخوة في الجهاد الإسلامي قد أعلنوا مقاطعة المؤتمر؛ بسبب الاعتقالات السياسية التي قامت وتقوم بها السلطة الفلسطينية.

أجرينا لقاءً سريعًا مع الأخوة في قيادة الجهاد وطلبنا منهم إعطاءنا الفرصة للاتصالات بالقيادة الفلسطينية، والطلب منهم إطلاق سراح بعض المعتقلين غير المحكومين، والمقرر إطلاق سراحهم، إلا أن رئيس السلطة الفلسطينية رفض إطلاق سراحهم بادرةَ حسن نية، مع علمه بأنّنا - الجهاد الإسلامي، والقيادة العامة، والصاعقة ستقاطع المؤتمر ولن تذهب إلى القاهرة؛ ما سبّب لنا خيبة أمل كبيرة.

الغياب الإيجابي للفصائل الثلاثة المقاطِعة؛ الجهاد والقيادة العامة والصاعقة، يمكن البناء عليه، خصوصًا بعد الفشل الصريح للمؤتمر، بدفع أطراف الانقسام لمغادرة مربع الانقسام والانحياز إلى المربع الوطني، الذي عملنا على تحقيقه على مدار أكثر من عشرين عامًا من جولات الحوار المكوكيّة.

تتزامن هذه الذكرى مع انتفاضة فلسطينيّة عارمةٍ في عموم الضفة الغربيّة مسنودةً بمقاومة مسلّحة في قطاع غزة، قادرة أن تفرض معادلة ردع مع المحتل، تمنعه من العدوان على القدس والمقدسات وفي مقدمتها المسجد الأقصى.

كما تتجلّى أهميّة هذه الذكرى بتعاظم قدرات المقاومة الفلسطينية المسلحة في الضفة الغربية التي عمل الشهيد القائد «أبو علي مصطفى» على تثويرها، التي تستند على محور المقاومة الذي تقوده الجمهورية الإسلامية الإيرانية مرورًا بالعراق الأشم واليمن السعيد وسورية الصمود ولبنان (حزب الله) المجاهد، وصولًا إلى فلسطين المقاومة وفصائلها المسلحة، التي تشكّل ركنًا أساسيًا من أركانه.

إنّ تصاعد عمليات المقاومة في الساحة الفلسطينية شكّل تطوّرًا نوعيًا في مواجهة العدو وإدارة الصراع معه، فبعد الانتصارات المتكررة التي أنجزتها الفصائل الفلسطينية في حروب غزة الثلاثة في 2008-2009 والثانية في 2012، والثالثة في 2014، التي تكللت بانتصار معركة سيف القدس في أيار 2021، خلق انتصارًا في الوعي الفلسطيني، مقابل كيّ الوعي الصهيوني، الذي يبذل قادته قصارى جهدهم لمنع تطور الأحداث إلى مواجهة عسكريّة مع قطاع غزة.

لكن ما بات مؤكّدًا، أن هناك حقائق لا يمكن تجاهلها، ثبّتتها معركة سيف القدس، وكشفتها الأحداث الجارية، أبرزها: تراجع قوة ردع العدو، وربط الساحات الفلسطينيّة، ودخول وإطلاق محور المقاومة الصواريخ من الجولان وجنوب لبنان على شمال فلسطين المحتلة، والقدس والمسجد الأقصى في مركزها، وتعزيز شرعية تمثيل المقاومة الفلسطينية للشعب الفلسطيني، ما سيرسم ملامح المشهد الفلسطيني والصراع مع العدو في المرحلة المقبلة.

إنّ نجاح أبناء شعبنا في تطوير أساليب المواجهة عبر نجاحهم في تنفيذ عمليّات نوعيّة في العمق الصهيوني، ردًا على التصعيد الصهيوني، يؤكّد أنّ شعبنا الفلسطيني مصمّمٌ على الدفاع عن نفسه وتحرير أرضه، وأن كل اللقاءات الخيانية والقمم التطبيعية لا يمكن أن تعطي الأمان

للعدو، ولن تثني الشعب الفلسطيني ومن ورائه محور المقاومة بقيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن مواصلة الجهاد والمقاومة حتى زوال هذا الكيان العنصري، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الكاملة السيادة، وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم.

لقد أثبتت انتفاضة سيف القدس التي انصهرت خلالها الجبهة الداخلية في بوتقة واحدة من غزة إلى الضفة وصولاً إلى القدس والأراضي المحتلّة عام 1948، أن شعبنا يأبى الانكسار والخذلان، ومصمّمٌ على دحر الاحتلال، وأنّ الفصائل الفلسطينيّة المسلّحة، أصبحت قادرةً على تغيير مسار المواجهة مع العدو الصهيوني لصالحها سياسيًا واستراتيجيًا، كما كرست معركة سيف القدس للمرة الأولى سياسة الردع وتوازن الرعب، فتل أبيب وكل الأرضي المحتلة أصبحت في مرمى النار، ما أربك حسابات القيادة العسكرية والسياسية الصهيونية وضاعف من تخبطها؛ وإنّ حجم الضغوط التي تواجهها داخليًا يكشف بوضوح حالة الاستنزاف والانكسار والهزيمة والعجز التي يعانيها كيان الاحتلال الغاصب. واليوم في ذكرى استشهاد القائد الكبير أبو علي مصطفى نؤكد للأمتين العربية والإسلامية، أن بوصلتنا ستظل صوب فلسطين، رغم محاولات التحريف والتغييب وتزييف الوعي.

فالقضيةُ اليومَ لا تقتصرُ على فلسطين والقدس، بل تتهددُ مصيرَنا جميعًا. من هنا نؤكّد أهميّةَ العمل المقاوم باعتباره عاملًا أساسيًا في ظلّ ما يشهَده العالم العربي، من فقدانٍ للأمن والأمان، وانقلاب المفاهيم، وسيطرة الجهل والتكفير. من هنا نؤكد أيضًا أهميّةَ التلاقي بين إيرانَ والعراق وسورية واليمن ولبنان المقاومة وفلسطين الصامدة وكل شرفاء العالم على قاعدة مقاومة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية والرجعية العربية، وترسيخ ثقافة المقاومة والشهادة والفداء في مواجهة مخاطر المشروع الصهيوني، والانحياز الأمريكي السافر لجانب الكيان الصهيوني، والتأكيد على مركزية القضية الفلسطينية وأهمية القدس بالنسبة للأمتين العربية والإسلامية، ووجوب تقديم كل أشكال الدعم المالي والعسكري لها.

كان أبو علي من كبار رجالات فلسطين المحترمين، فبفقده خسرت فلسطين وخسرت الأمة العربية وخسر المحرومون والمظلومون نصيرًا وسندًا متينًا، أما نحن أخوته ورفاقه في فصائل المقاومة الفلسطينية، فقد آلمنا فقده وعزّ علينا رحيله، فما أحوجنا إليك في هذه الأيام الصعبة التي نرى فيها قوى إرهابية وتنظيمات تكفيرية تدّعي الإسلام، متحالفة مع الكيان الصهيوني ومدعومة من الإمبريالية الأمريكية، ومن الغرب الاستعماري، ومن الرجعية العربية، تناصب العداء للدول المنضوية في محور المقاومة الممتد من إيران إلى لبنان، مرورًا بالعراق وسوريا، حيث تحاول هذه التنظيمات التكفيرية تغييب قضية فلسطين عن المشهد العربي والدولي في ظل انتفاضة الشعب الفلسطيني المجيدة، نصرةً للأقصى، الذي يتعرض لأكبر عملية تهويد وتدنيس. ونحن اليوم بأمسِ الحاجة لموقفك الذي حمَل فلسطين قولًا وعملًا، وحمَل قضايا المحرومين فكان سندًا وعونًا ومعينًا.

كان إيمانه بالقضية الفلسطينية من منطلق إيمانه بالهوية القومية العربية، لذلك عمل على تمتين العلاقات وحشد الطاقات العربية، وتحديد البوصلة باتجاه فلسطين.

تأتي هذه الذكرى هذا العام في ظروفٍ استثنائية، تتهدد القضية الفلسطينيةَ برمتها وتتعرض لمخاطر كبيرة بالشطب والتصفية، عبر الانحياز الأمريكي السافر للكيان الصهيوني، والعجز التام للنظام الرسمي العربي عن نصرة القضية الفلسطينية والتفريط بالحقوق الفلسطينية المشروعة، عبر الموافقة على مبادرات التسوية ومشاريعها والترحيب باتفاقات «سلام أبراهام» التي فرضها ترامب على بعض الدول العربية مع العدو الصهيوني في واشنطن، على اعتباره أحد مخرجات صفقة القرن الأمريكية التي نتج عنها الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني ونقل السفارة الأمريكية إليها، وشرعنة الاستيطان والمستوطنات وضم مساحات واسعة من الضفة الغربية والأغوار.

في ذكراك أبا علي، ها هي فلسطينُ تمتطي دربَ الفداء، تقدم آلاف الشهداء، قرابين دم يطهّرُ الترابَ والحجرَ ويغسل العار، شهَداءٌ من جنين القسام ومن خليل الرحمن ومن القدس وجبل النار يقودُونَ انتفاضةَ الضفة؛ فلسطينُ الآنَ يذبحها دواعش بني صهيون، ويصلبها على العامود الخائنون، ويتاجر بها النخاسون والأفاقون، ويفرط بها المهزومون، وملوك الغاز والبنزين، ضد هؤلاء انطلقت صرخة مدوية، من طفل شهيد، إلى شهيد رضيع، زلزلت أركان الإرهاب، وعرّت الأعراب، وبيّنت الفرق بين الذهب والتراب.

أبا علي، كنْ راضيًا، فروحُك أوقدتْ شعلةَ الحريةِ والدمِ والحياة في طولِ البلادِ العربية.

«رحل القائد الكبير «أبو علي» وانطوت صفحة جهاده، بعد أن شغلها بإنجازاته وعملياته البطولية النوعية، لكنه باقٍ فينا مادام رفاقه المؤمنون بفكره الجهادي المبثوث في العراق واليمن وسورية ولبنان وفلسطين، ما زالوا يحملون راية الجهاد والمقاومة، ويقودون المسيرة معاهدين الله والشعب، على الاستمرار على خطى القائد المجاهد، حتى تحرير فلسطين والأراضي المحتلة، وتطهيرها من رجس الإرهابيين والصهاينة المغتصبين.

فنم أيها الشهيد القائد المجاهد قرير العين، فروحك ما زالت ترفرف فوق ربا فلسطين، ودمك الذي اختلط بدم إخوانك وأبناؤك المجاهدين أوقد شعلةَ الحريةِ والجهاد في كل فلسطين، فهم مازالوا على العهد، يحملون الأمانة، ويتشوقون للشهادة، ويرفعون راية الجهاد خفاقة، ويكملون مسيرتك بعزيمة واقتدار، ويقولون كلمتهم بأن الكيان الصهيوني الغادر لا يفهم إلا لغة القوة، وأن زمن استباحة الضفة قد ولى، وأن «لا دخول إليها دون اشتباك»، وأن لا خيار أمام شعبنا الفلسطيني إلا خيار المقاومة والكفاح المسلح، بعد أن سقط خيار المفاوضات والتنازلات.

المغربُ العربيّ بين إرادة التحرير والتقدّم والوحدة وكوابح الخضوع والتخلّف والفرقة!

د. كمال الساكري
باحثٌ في الشؤون التربويّة والفكريّة والسياسيّة/ تونس

المغربُ العربيّ ذلك الاسم التاريخي العتيق والمشروع المغاربي الكفاحي التحرّري العريق عهد الاستعمار الفرنسي المباشر، وبعده أصبح منذ سنوات، ولا سيّما منذ الربيع العبري يفقدُ قيمته ويتراجع شعار تحريره ووحدته حتّى بتنا نعيش صراعًا ظاهرًا وخفيًا، حربًا وسلمًا بين إرادة وطنيّة شعبيّة لاستكمال تحريره من موريتانيا إلى بني غازي، وربّما مصر ومؤامرات تدميره وتفكيكه عرى وحدته واستباحة ثرواته وإخضاعه للاستعمار والتطبيع الصهيوني، انطلاقًا من المغرب الأقصى... فكيف حال المغرب العربي راهنًا؟ وما أهم رهانات البناء والتوحيد ومؤامرات التفكيك والإخضاع؟

1. راهن المغرب العربي:

لم يعد مصطلح «المغرب العربي» محلّ إجماع لدى النخب الفكريّة والسياسيّة في المغرب العربي مثلما كان عليه الأمرُ في الماضي. لقد انتقدت صفة العروبة اللاصقة بالمغرب، وقدم الإسلام السياسي مصطلح «الإسلامي» نسبة إلى المغرب عوض «العربي» ودعواهم أن ما يوحد المغاربة هو كونهم مسلمين لا عربًا، والدليل على ذلك حسب زعمهم أنّ من سكان المغرب أمازيغ وأفارقة سودا، ومن ثَمّ لا تنطبق كلمة عربي على المغرب والصواب مغرب «إسلامي». طبعًا ويتجاهل دعاة الإسلام السياسي الاختلافات الدينية والعقدية في المغرب العربي من وجود مسيحيين ويهود ووثنيين ولا دينيين... بل يذهب بعض المنتسبين لدعوات حقوق الإنسان والقيم الإنسانية إلى التخلّي عن مصطلح العربي وتعويضه بالكبير لنتحصل على مصطلح جديد هو « المغرب الكبير». ولعلّ أبرزَ الدعاة لهذا المصطلح المنصف المرزوقي الطبيب ورئيس تونس سنوات (2011-2014). فترة بداية حكم الإخوان (حزب النهضة وتوابعها)، ولقد قدم في ذلك أطروحةً كاملةً في منتدى عبد الجليل التميمي للبحث العلمي والمعلومات بتونس سنة 2018، تقول بتعدّد الهُويّات في المغرب العربيّ وهي العروبة والإسلام والفرنكفونيّة والزنجيّة والأمازيغيّة، وهي خمسُ هُويّات أصليّة ومتكافئة لا غلبة لبعضها على البعض الآخر، من هنا يصبح الشعار السليم حسب المرزوقي المغرب الكبير لا المغرب العربي. ثم دعم المرزوقي دعواه في مؤتمر «عرب المستقبل « الذي يرأسه، وانعقد بإسطنبول مارس 2019 جاء في أهم توصياته:

«اعتبار التعددية العرقية والدينية والفكرية والسياسية داخل شعوبنا وبينها ليست فقط حالة طبيعية لا مجال لإنكارها أو محاربتها، إنّما مصدر ثراء وقوّة يجب الاعتراف بها وتثمينها في كلّ المجالات وعبر كلّ الوسائل».

وعدّ أن «تحقيق هذه الأهداف يعني نجاح انتقالنا على الأمد القريب من وضع شعوب الرعايا، التي تعيش في كنف النظام الاستبدادي الفاسد، إلى وضع شعوب المواطنين، وتُعرّف بأنّها شعوبٌ مستقلّة، سيّدة ثرواتها وسيدة قرارها» (عدن نيوز 18 مارس 2019).

وطبعًا ودون الدخول في جدال مع المرزوقي فالتونسيون يعرفونه جيّدًا من خلال فترة حكمه التي عرفت سيطرة للإرهاب واغتيال المناضلين وقوى الأمن والجيش وصفقة المرحوم البغدادي المحمودي... الخ، ويدرك غالب التونسيين اليوم عدم مصداقية المرزوقي، ففي الوقت الذي ينادي فيه بالمواطنة ووحدة العرب ورفض الاستبداد، فإنّه يتحالف مع قادة الإرهاب الإخواني وغيره محليًا وعربيًا وعالميًا ولا غرابة أن يعقد مؤتمرات في تركيا شعارها عربي ومضمونها تصفية العرب والعروبة تمامًا، مثل خليفته الأردوغاني.

ويعرف شعار المغرب العربي أيضًا معارضة من الفرنكفونيين والأمازيغيين، ولذلك فهم يلتقون مرحليًا مع المرزوقي في تفكيك عرى الوحدة المجتمعيّة للمغرب العربي وتمزيقه إلى إمارات أو كانتونات للغرب والصهاينة فيها مصالح ثرى ليس أقلّها طمس عروبة المغرب وجعله دويلات ممزقة خاضعة لدوائر الإمبرياليّة والصهيونيّة.

كما يعيش المغرب العربي حال تراجع اقتصادي داخلي في كلّ قُطر فاقمتهُ الكورونا والحرب بين روسيا وأوكرانيا، وتراجعت المبادلات التجارية بين جميع أقطار المغرب العربي بلغ 4٪ في أحسن الأحوال، وانخفض حجم التنقّل بين البلدان حتى بلغت أدناها بين أقطار المغرب العربي وليبيا أوّلًا بحكم سيطرة الإرهاب والتقاتل بين حكام ليبيا الجدد، ثمّ بقطع العلاقات بين الجزائر والمغرب؛ بسبب مشكلة الصحراء الغربية واستغلال المغرب الخلاف ومسارعتها بتطبيع العلاقات كافة مع الكيان الصهيوني... ولا بدع بعد كلّ هذه النكسات أن ينحدر مطلب الوحدة المغاربية إلى الحضيض، فقد انهارت خطى التوحيد من تأسيس لجنة المغرب العربي بزعامة المغربي عبد الكريم الخطابي سنة 1947 من أجل التحرر من الاستعمار الفرنسي المباشر وبناء وحدة المغرب العربي إلى مؤتمر طنجة (المغرب الأقصى) 1958 الذي طرح على نفسه بعد «استقلال» المغرب وتونس (1960) المهام الآتية: (1-حرب استقلال الجزائر -2 تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في أقطار المغرب العربي. -3 وحدة المغرب العربي: ضرورتها، أشكالها، محتواها، مرحلتها الانتقاليّة) ثمّ وبعد استقلال موريتانيا (1960) والجزائر (1962) كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء

اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964، لتنشيط الروابط الاقتصاديّة، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983، وصولًا إلى اتّحاد المغرب العربي بتاريخ 17 فيفري 1989، بمراكش (المغرب الأقصى) الذي ضمّ كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وتونس والجماهيرية الليبيّة، وأكّد عروبة المغرب العربي وعلاقته بالوحدة العربية والسلام العالمي. فقد جاء في ديباجة ميثاق الاتحاد تبرير القادة المغاربة لتكوين اتّحاد المغرب العربي ما يأتي: «إيمانًا منا بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزّز ما يربطها من علاقات... وإدراكًا منهم أنّ إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلّب تحقيق إنجازات ملموسة... وتعبيرًا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتّحاد المغرب سبيلًا لبناء الوحدة العربية الشاملة، ومنطلقًا نحو اتّحاد أوسع يشمل دولًا عربيّةً وإفريقيّة» (معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربين فيفري 1989). هكذا انتقلنا من الحلم ببناء اتحاد مغاربي ونهوض حضاري شامل، أفقه الوحدة العربيّة إلى تراجع تدريجي منذ التسعينات عرف أقصاه مع عاصفة الربيع العبري الذي ذهب بهذه المكاسب وأعاد سؤال الهُويّة والانتماء وبرّر التفكيك والقطيعة بين الأقطار المغاربيّة بعد تأديب الإمبرياليّة بواسطة الإسلام السياسي الجزائر فيما عرف بالعشرية الحمراء (1990-2000) وتدمير حلف الناتو للجماهيريّة الليبيّة فيما عرف بالربيع العربي (2011) وخلخلة أركان تونس فيما اشتهر بالعشرية السوداء (2011-2020).

2. صراع الإرادات بين تحرير المغرب العربي وتوحيده وتطويره وكوابح التخلف والإخضاع والفرقة:

يعيش المغرب العربي صراعًا محتدمًا خفيًا أحيانًا، ظاهرًا أحيانا أخرى، بين إرادة القوى الحية والوطنية من جهة، والقوى الرجعية العميلة من جهة أخرى، حول تحرر فعلي للمغرب العربي من التدخل الاستعماري الجديد الفرنسي عن طريق الفرنكفونية شكلًا استعماريًا جديدًا ظاهره التعاون وباطنه هيمنة فرنسا على ثروات المغرب العربي وإخضاعه مثل بقية دول إفريقيا إلى التبعية الشاملة لفرنسا إضافةً إلى منافسة الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى، كبلجيكا وألمانيا وفرنسا في الاستحواذ على ثروات إفريقيا الهائلة والهيمنة عليها. كما يناضل المغاربة الوطنيون من أجل السيادة الوطنيّة وإرساء أنظمة حكم ديموقراطيّة في التداول السلمي على الحكم وتوزيع الثروات بعدل وإنصاف، ويتوفّر المغرب العربي على قوّة شبابية زاخرة وثروات معدنية وزراعية كبيرة وطاقية متجددة وواعدة (الشمس والريح والمياه...) وكوادر في مختلف التخصصات تفيض على حاجة المغاربة وتستفيد أوروبا منها ولاسيما في الهندسة والصحة والتكنولوجيات المتطورة... إلا أن هذه الإمكانات من جهة والمطالب المشروعة القديمة منذ اندلاع حركات التحرر في خمسينات القرن الماضي والمتجددة أمام تجدد شكل الاستعمار من استعمار مباشر إلى هيمنة اقتصاديّة ثقافيّة سياسيّة راهنة من جهة أخرى، تجد كوابح ومطبّات في الطريق بسبب ما ترفعه الرجعيّة المغاربيّة (أحزابًا ومنظمات وجمعيّات وشخصيّات) من مطالب كثيرًا ما يوعز الاستعمار بها إليها مثل تعدّد الهُويّات في المغرب العربي - لا تنوّعها ووجود هُويّة كبرى جامعة لها هي العروبة والإسلام - ما يؤدّي إلى تفكيك النسيج المجتمعي الحضاري العربي الإسلامي الموحّد الموروث منذ الفتح الإسلامي وتقسيم المغرب العربي إلى كيانات إثنيّة عربيّة وأمازيغيّة وفرنكفونيّة وزنجيّة وإمارات دينيّة مسيحيّة وإسلاميّة ويهوديّة (صهيونيّة) ولادينيّة... إلخ، في صراع رجعيّ مهمّش لطبيعة الصراع الحقيقيّ الذي تعرفه البشرية بين التقدميين والرجعيين. كما يتمسّك الرجعيّون المغاربة بالتفاوت في الملكية وتوزيع الثروة بزعم قدسية الملكية وحرية التملك بلا حدود ومشروعية التفاوت ويغطون على التفاوت الموروث من عهود الإقطاع قبل الاستعمار وأثنائه ودعم المستعمر لوكلائه بمكاسب ماديّة يستطيع بها السيطرة على الفقراء والمحرومين من خلالهم، ويرفض الرجعيون المغاربة الديموقراطية الحقيقية باعتبارها تشريكًا للشعب كافةً في الحكم عبر الانتخابات الحرّة والنزيهة والشفافة.

إنّ مطالب الحركات الوطنيّة التقدميّة في المغرب العربي لا تختلف جذريًا عن مطالب بقية الشعب العربي من المحيط إلى الخليج، بل بقية شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية وغيرها في إرساء أنظمة وطنيّة سياديّة محقّقة للعدالة الاجتماعيةً والديموقراطيةً الشعبيّة الحقيقيّة الشعب فيها مالك لثروته خالق لها بالعمل الجدي والوسائل المتطورة ومتصرف فيها بعدل وإنصاف فتنتفي الطبقية ويتمتع كل فرد من الشعب بمسكن لائق وتعليم جيد وصحة سليمة.

إن مطالب تحرير المغرب العربي من الاستغلال والاستبداد والاستعمار والتطبيع الصهيوني لا تتوقف، وإنّ ما يشهده غرب إفريقيا اليوم من ثورة ضد الاستعمار عامة، والفرنسي خاصةً ولا سيما في النيجر ومالي وبوركينا فاسو وغيرها من البلدان لن يمر دون تلقف ذكي من القوى الوطنية المغاربية، لتجميع صفوفها من أجل استئناف مطلب توحيد المغرب العربي وتحقيق السيادة الوطنية الشاملة، وإرساء العدالة الاجتماعية، وطرد المستعمرين وإلجام الرجعيين بالموقف الشعبي الهادر، رسالة منها إلى أمتها العربية وطلائعها المقاومة في فلسطين ولبنان وسوريا واليمن، جاعلةً من مأزق الحرب الطاحنة والمنذرة باستخدام النووي بين روسيا وأصدقائها والناتو وحلفائه فرصةً حقيقيّةً لتحقيق تحرّر المغرب العربي وسيادته وتقدّمه والمساهمة في تخليص العالم من قبضة الغرب الإمبريالي وحيد القرن والمتوحش وإرساء عالم متعدد الأقطاب ينعتق فيه المغرب العربي والأمة العربية ودرة تاجها فلسطين وكل الشعوب والأمم المضطهدة من ربقة الكولونياليّة اللعينة إلى أفق تحرّر الأمم والسلام العالمي.

مهام قوى التحرّر العربيّة في مواجهة الاستعمار الجديد
وأخذ دور فاعل في مسار المتغيّرات الدوليّة

د. عابد الزريعي
مدير مركز دراسات أرض فلسطين للتنمية والانتماء/ تونس

لم يعد مصطلحُ المتغيّرات الدوليّة مجرّدَ تعبير سياسيّ عن تمنّيات الخلاص من الهيمنة الإمبرياليّة الأمريكيّة، لكنّه بات عمليّة جارية، قابلةً للرصد والتحديد، سواءً من قبل الراغبين والدافعين بها، أو الكارهين لها، والعاملين على عرقلتها أو حرفها، وهي في حركتها قد تسرع أو تبطئ الخطى، لكنها لا تتراجع إلى الوراء، ذلك يعني أن جميع الوحدات الدولية القائمة (دول أو تجمعات) ليست في وضع ثابت وساكن، وكل منها يبحث عن مواضع ارتكاز لأقدامها، ومواضع إمساك ليديها، من أجل ضمان عدم تدحرجها في سياق الحراك الدولي الجاري، ومن أجل أن تكون في الموقع الأفضل عندما تحين لحظة الثبات والتوقف. إنّ العمل من أجل التموضع عبارة عن عمليّة شاملة، تهم القوى الساعية والدافعة للتغيير، وإلى جانبها القوى التي كانت في موقع المتضرر خلال مرحلة الأحادية القطبية من ناحية، وكذلك القوى الكارهة للتغيير بحكم مواقعها السابقة المريحة، التي باتت تترنح أمام ناظريها من ناحية ثانية. وفي ظلّ هذه العملية يتم عادةً التطلع إلى مرتكزات أو مواقع إقليميّة ذات سمات استراتيجية يسمح الإمساك بها بجني أكبر المكاسب، سواء بالنسبة للقوى الفاعلة والطامحة في عملية التغيير، أو المتضررة منه بشكل مباشر أو غير مباشر؛ الأمرُ الذي يفرض تحديات ومهامًا على تلك الموجودة في مواقع الارتكاز الاستراتيجيّة، ومن بينها وأهمها الإقليم العربي.

هذا المقال محاولة للإجابة على ثلاثة أسئلة: **لماذا الإقليم العربي؟ ما الاستراتيجيات والمحاولات الأمريكية للتموضع في رحابه؟ وما المهام المطروحة أمام حركة التحرر العربية في اللحظة الراهنة؟**

أوّلًا/ القيمة الجيوبولتيكية للوطن العربي:

يضمّ الوطن العربي كونه نظامًا إقليميًا مجموعةَ الدول المنضوية في جامعة الدول العربية، وهي 22 دولة، تقع 10 منها في إفريقيا بنسبة 72,45٪ من مساحته، و12 في آسيا بنسبة 27,55٪ من مساحته، المقدرة بـ 14,291,469 كلم^2 أي بنسبة 10,2٪ من اليابسة. ويتسم بحدوده الطبيعية (سواحل بحرية أو سلاسل جبلية أو صحاري) وسواحله التي تمتد إلى نحو 17000 كم، وذلك بحكم إطلاله على بحار وممرات مائية ذات أهمية جغرافية وتجارية وحضارية، كما يشرف على كل المجالات الجوية المستخدمة في خدمة الطيران المدني بين كل من أوروبا وآسيا وإفريقيا وأستراليا وأمريكيا اللاتينية، بما يترتّب على ذلك من تنوّع في البيئات الجغرافيّة والمناخيّة والنباتيّة والسمات والموارد الطبيعيّة والمميزات الاستراتيجيّة. ارتباطًا بذلك كان الوطن العربي حاضرًا في مختلف النظريات الجيوبولتيكيّة بتصوّراتها المتعدّدة، حيث أطلق عليه اسم (الجسر الأرضي العظيم)، الذي يتبدّى عند «ماكندر» منطقةَ ارتطام وصدام بين القوّات البريّة والبحريّة؛ لأنهُ يأتي ضمن منطقة الهلال الداخلي التي تحيط بمنطقة قلب الأرض، وتربط بين قلبي العالم الشمالي والجنوبي، ويدرجه «نيكولاس سبايكمان» ضمن منطقة الحافة أو الإطار، التي تقود السيطرة عليها إلى السيطرة والتحكم في علاقات القوة في العالم. ويعده «ألكسندر دي سفرسكي»، منطقة مصير، أي منطقة تداخل بين قوتين جويتين عالميتين، ومن يستطيع السيطرة على مثل هذه المناطق يصبح بيده مصير العالم، كما يأتي ضمن نظرية القوة البحرية «لماهان» بحكم موقعه البحري، وصلاحية أغلب سواحله لإنشاء الموانئ، وقد تصرفت القوى الإمبريالية تجاه الوطن العربي بموجب هذه الأهمية الجيوبولتيكية، وذلك في كل مفاصل المتغيرات الدولية التي عرفها العالم.

ففي ظل المزاحمة الفرنسية البريطانية حاول نابليون أن يوجه ضربته الحاسمة للإمبراطورية البريطانية بالتوجه إلى مصر وفلسطين، وعملت بريطانيا عشية الحرب العالمية الأولى على تأمين مستعمراتها في الهند بزرع الكيان الصهيوني في فلسطين، وفي الحرب الثانية عملت أمريكيا على التمركز في المنطقة لمواجهة المتغيرات الدولية الحادثة، بل أرادت أن تتوج تفردها بقيادة العالم من خلال هيمنتها على المنطقة ذاتها، وهو الأمرُ الذي تشتغل عليه الآن من أجل التموضع في ظلّ المتغيرات الدولية الراهنة.

ثانيًا/ الوطن العربي والهجمة الاستعمارية الجديدة:

أطلق الرئيس بوتين على عملية التموضع التي نتحدث عنها مصطلح الاستعمار الجديد، وذلك في رسالة مصورة وجهها للمشاركين في مؤتمر موسكو الحادي عشر للأمن الدولي يوم 15 أغسطس 2023، ورد فيها: «هناك محاولاتٌ تتّخذها بعض الدول للتلاعب بالشعوب، وإحداث صراعات وإجبار بلدان أخرى على الانصياع لها في إطار الاستعمار الجديد». وقد سبق للأدب السياسي استخدام مصطلح الاستعمار الجديد خلال مرحلة تاريخيّة سابقة، فقد كان يشير إلى صيغة النهب الإمبريالي للشعوب المتشكلة بعد انتهاء مرحلة الاستعمار المباشر، أما الصيغة الجديدة فهي تشير إلى محاولات القوى الأكثر استفادة من نظام الأحادية القطبية إعادة تموضعها في ظلّ المتغيّرات الدولية الجارية، وفي المقدّمة منها الولايات المتحدة الأمريكية التي تتبدّى أكثر الأطراف تضرّرًا من المتغيّرات الدولية، لذلك تتسارع خطواتها للإمساك بمواقع تأثيرها وحضورها السابق على المستوى الدولي، وفي هذا السياق تشكّل المنطقة

العربية أحد أهم تلك المواقع التي تعمل بشكل حثيث على التموضع فيها، وذلك جزءًا من الاستراتيجية الأميركية الساعية إلى تشكيل الجغرافيا السياسية للمنطقة، وبناء تحالفات تحمي وجودها الإقليمي من التراجع.

ثالثًا/ آليّات التموضع الأمريكي:

لم يكد يمضي يومان على رسالة الرئيس بوتين المشار إليها، حتى صدر تصريح عن وزارة الدفاع الأمريكية، بدا وكأنه ردّ على تلك الرسالة، ونصّه: «عملنا مع الحلفاء والشركاء في المنطقة، له أثر رادع حيال إيران، وسنبذل قصارى جهدنا لضمان الأمن في المنطقة». **تتلخص المفاصل الرئيسة في قضيتين، أولها الأداة المتمثلة حلفاء وشركاء أمريكيا دون تسميتهم، وثانيها المهام المطلوب إنجازها وهي ردع إيران وضمان أمن المنطقة، تحقيق ذلك يستدعي العمل على أربع اتجاهات تتمثل فيما يلي:**

1- توسيع قاعدة التطبيع العربي الإسرائيلي بشكل عام، والتركيز على السعوديّة بشكل خاصّ، وإذا استثنينا الأهداف الانتخابيةً للرئيس بايدن، فإنّ الأمر يتعلّق بجوهر الاستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى إسناد تموضعها بتوثيق العلاقة بين أهم مرتكزاتها في المنطقة، وهما إسرائيل والأنظمة الرجعيّة، والاستناد إلى الطرفين باعتبارهما مناهضين لإيران بوصفها أحد أطراف المتغيرات الدولية، والاستفادة من التطبيع في تضييق الخناق على المقاومة الفلسطينية.

2- تطوير الحضور العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، وقد أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية 17 يوليو 2023 (البنتاجون)، عن دعم قواعدها الخمسة ماديًا وبشريًا؛ بهدف تعزيز وجودها وقدرتها على مراقبة مضيق هرمز والمياه المحيطة وموقفها الدفاعي في الخليج العربي، حسب البيان.

3- تثبيت الحضور في منطقة شرق الفرات، وفي هذا السياق، تمّ اتّخاذ إجراءات عسكريّة تسليحيّة في منطقة شرق الفرات، تبدت في جانب منها في تزويد قواعدها في دير الزور والحسكة بالأسلحة الجديدة وبناء قواعد عسكرية جديدة، والتقرُّب من المكون العربي في مناطق شرق الفرات؛ بهدف استقطابه وتنظيمه ضمن تشكيلات وأطر جديدة، وذلك في إطار توسيع خريطة المهام التي تقوم بها القوات الأمريكية في شرق سورية، التي من المتوقع أن تشمل السيطرة على الحدود السورية - العراقية. وإعادة إشغال سورية بالعمليات الإرهابية؛ الأمر الذي تجلى في التفجيرات داخل دمشق وعمليات داعش في البادية السورية.

4- إنهاء المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية، التي يشكّل يؤثّر تصاعدها سلبًا على مسارات التطبيع من ناحية، وإرباك إسرائيل على اعتبارها مرتكزًا أساسيًا في عملية التموضع الأمريكي من ناحية ثانية، كما أنّ استمرارها على خط التواصل مع المتغيرات الدولية يفتح أمامها أفقًا أوسع، وقد تبدّى الانخراط الأمريكي في الحرب على المقاومة إلى جانب أدواتها الإقليمية، في اجتماع العقبة الأمني بتاريخ 26 فبراير 2023.

ومن الجلي أن أمريكيا تدمج بشكل وثيق بين هذه الاتجاهات والآليات ضمن رؤيتها لعالم ما بعد الحرب الأوكرانية، انطلاقًا من القناعة بأنّ تمركزها في منطقة الجسر الأرضي العظيم سيفقد قوى التغيير العالمية والقوى الإقليمية الفاعلة أوراقًا استراتيجيّةً مهمّة، وسيمنحها القدرة على إيجاد موضع قدم فاعل في الساحة الدولية المستقبلية.

رابعًا/ المعادلة القوميّة الاستراتيجيّة الراهنة:

القراءة الاستقصائيّة لواقع المنطقة العربيّة تكشف عن حالة من عدم التناسق في الاستعداد للتعامل مع المتغيرات الدولية الجارية، ووجود مواقع اختراق أمريكيّة خطيرة من ناحية ثانية، فباستثناء البلدان الخارجة عن الهيمنة الأمريكية أصلًا، بعضها دول تطبيع تلتقي أو تدور في الفلك الأمريكي، وتنظر لعملية بناء علاقات اقتصاديّة مع الصين، ومحاولة الانضمام إلى البريكس، باعتبارها عمليّة اقتصاديّة بحتة وبمعزل عن التموضع الجيوسياسيّة، بينما الأمر يحتاج إلى دور إيجابي فاعل للوطن العربي في إنتاج عملية التغيير الدولي، وهي مسألة لا يستطيع أن يتصدى لها إلا قوى التحرر العربية بقواها الشعبية، والرسمية الواعية لتحديات المرحلة ومتطلباتها.

ارتباطًا بذلك يمكن أن يصاغ الهدف في العمل على بلورة قوّة عربيّة فاعلة، ليكون لها موقع أساسي في النظام العالمي الجديد، تبادر بتشبيك العلاقات مع القوى الدوليّة والإقليميّة المساهمة في عملية التغيير الدولي، خاصّةً أنّ الأطراف الأساسيّة في تلك القوى قد قدّمت تصوّرات ومبادرات في هذا الاتجاه، ومن ضمنها تصريح بوتين على هامش القمة الروسية الإفريقية، وتعمل على إرباك المحاولات الأمريكية لتثبيت تموضعها في المنطقة ثم طردها. إنّ تحقيق هذا الهدف يستدعي خطوات نضالية عملية وتسمية قوى محددة تأخذ على عاتقها ترجمة هذه الخطوات التي يمكن تحديدها بشكل دقيق في ثلاثة، أولها تجذير المقاومة الفلسطينيّة المسلحة في الضفة الغربية وتوسيعها. وثانيها إطلاق المقاومة المسلحة للوجود الأمريكي في شرق الفرات ودعمها بمتطوعين من حركة التحرر العربية. وثالثها بناء الجبهة العربية المقاومة للتطبيع في البلدان العربية، على أن يكون جزء من مهامها دعم المقاومة المسلحة في الضفة وشرق الفرات.

خاتمـة:

تشكل المتغيّرات الدولية فرصةً للوطن العربي للخروج من ربقة التبعية للقوى الإمبريالية، وتحدّيًا يفرض على قواه الفاعلة مهمات محددة، في مواجهة تلك القوى التي تحاول أن تقوم بعملية تعويض لانحدارها، بإعادة إنتاج حضورها وتموضعها الاستعماري في مفاصله الأساسية، نتيجةً لأهمّيته الجيوبولتيكية، باللجوء لاستراتيجيات وآليات (التطبيع، والتعزيز العسكري في الخليج وشرق الفرات، وإنهاء المقاومة الفلسطينية).

إنّ إنجاز المهام الثلاثة (المقاومة في الضفة وشرق الفرات ودحر قوى التطبيع) وبالقدر الذي يشكّل دعمًا لقوى التغيير الدوليّة والإقليميّة، فإنّه يشكّل المدخل الطبيعي لأخذ الموقع الفاعل في مسار تلك المتغيرات، بما يسمح بتجسد الفرصة التاريخية للوطن العربي.

السعوديّة بين التأرجح الأميركي وهواجس التطبيع

محمد أبو شريفة
كاتبٌ سياسيٌ فلسطيني/ سورية

شهدت الآونةُ الأخيرةُ تذبذبًا في السياسات الأميركيّة تجاهَ السعوديّة، التي انتهجت أسلوبًا سياسيًا جديدًا غير تقليدي في التعاطي مع الملفات الإقليميّة والدوليّة؛ الأمرُ الذي شجعها على اتخاذ قرارات بعيدة عن حليفتها الاستراتيجيّة الولايات المتّحدة الأميركيّة، المشغولة بقضايا ليست من أولويات حلفائها، ما أدّى إلى استثمار هذا الانشغال بتوسيع دائرة التحالفات الإقليميّة؛ وذلك للتخفيف من وطأة الضغط الأميركي على الحلفاء، خصوصًا السعوديّة التي خضعت طوال علاقتها التاريخيّة مع الولايات المتّحدة إلى ثنائيّة التجاذب والتناقض بين الحزبين؛ الجمهوري والديمقراطي، فكانت الرياض أكثر انسجامًا مع الجمهوريين من الديمقراطيين الذين اتّسمت أجواء العلاقة معهم بالتوتّر.

ورغم محاولات إدارة بايدن عزل الرياض إلّا أنّ شريان الطاقة والنفط يقف حاجزًا منيعًا ضدّ سياسة العزل، خاصّةً في ظلّ أجواء وظروف سياسيّة دوليّة بالغة الخطورة، تفرضها تداعيات الحرب الروسيّة الأوكرانيّة، وما نجم قبلها من تفاقم الأزمات الاقتصاديّة؛ بسبب انتشار جائحة كورونا؛ الأمرُ الذي جعل العديد من الدول الإقليميّة أكثر مرونةً في نسج العلاقات الجديدة والتحالفات المشتركة للحفاظ على المصالح الحيويّة والاستراتيجيّة.

ولاحظنا ذلك بتوقيع الاتفاق السعودي الإيراني برعاية صينيّة، الذي شكّل مفاجئةً للعالم حينها حتى إنّ الرياض لم تتوقّف عند طهران فقط، بل تعمّقت مع الصين وغيرها، وأدّت هذه التحالفات الجديدة مع خصوم واشنطن وأعدائها إلى أن تبحث عن خيارات تمنع بها أو تجذب بها الحليف السعودي إليها، وقد وجدت إدارة بايدن في خيار التطبيع مع حكومة نتنياهو أفضل الخيارات المتاحة حاليًا للحدّ من علاقات السعوديّة مع طهران وبكين.

ونشطت الدبلوماسيّة الأميركيّة مؤخّرًا؛ بهدف وقف نشاطات السياسة السعوديّة نحو العواصم المذكورة. وفي السياق ذاته، نشطت الآلةُ الإعلاميّة الأميركيّة والصهيونيّة بالترويج بشأن التطبيع مع (إسرائيل).

وتحدّثت وسائل الإعلام في الأسابيع الاخيرة عن وجود مسعى أميركي لإقامة اتفاقية تطبيع بين الاحتلال والمملكة العربية السعوديّة، وتناولت الصحف العالمية أهداف هذا المسعى، وكذلك تفاصيل المحادثات التي جرت بين الإدارة الأميركية والسعودية. لكن قبل الدخول في هذه المضامين لا بدّ من تقديم بعض المقاربات لفهم هذا المسعى الأميركي، وكذلك الأمر حاجة كيان الاحتلال لهذا التطبيع وكذلك السعودية.

من الواضح أنّ إدارة الرئيس الأميركي بايدن تقود حملةً انتخابيّةً حتى آذار/مارس القادم، وتريد من هذا المسعى تحقيق إنجاز كبير للدبلوماسية الأميركية، ومن ثَمّ إحداثُ فروقات نوعيّة في مزاج الناخب الأميركي المؤيّد للكيان الصهيوني، أمّا على صعيد حكومة نتنياهو، فهي من الواضح أنّها تعاني أزمات داخليّة مركّبة وتعاني أيضًا تهديدات أمنيّةً سواءً كانت على حدود الشمال أو في داخل الضفة الفلسطينية؛ كل هذه العوامل مجتمعة، وللخروج منها، ترى حكومة نتنياهو المتطرفة أن التطبيع مع الرياض سيقودها إلى تحقيق نصر حقيقي ذي طابع استراتيجي؛ لأنّه سيقود إلى فتح العواصم العربيّة والإسلاميّة لكيان الاحتلال.

لكن نتساءل هنا هل الظروف الموضوعيّة الحالية تسمحُ لتحقيق هذا الإنجاز، وهل السعوديّة في عجلة من أمرها لتحقيق التطبيع مع (إسرائيل)؟

فالمتابعُ لمجريات هذا التفاوض يرى أنّ السعودية قد وضعت شروطًا لتحقيق هذا الاختراق، والمدقّق في هذه الشروط يدرك أنّها لا تلبي الطموحات الأميركية والإسرائيلية. فالسعوديون طلبوا مقابل هذا التطبيع:

1. إنشاء معامل نووية والسماح بتخصيب اليورانيوم بمشروع نووي سلمي.
2. الحصول على أسلحة أميركيّة متقدّمة بتكنولوجيا عالية.
3. إحداث اختراق فعلي في المسار التفاوضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين ورسمت السعودية معالم هذا الاختراق تحت

مظلة المبادرة العربية بقيام دولة فلسطينيّة على حدود الرابع من حزيران 1967.

أمام الشروط الثلاثة يتضح أن كيان الاحتلال بقيادته السياسية والعسكرية والأمنية غير قادر على هضم تلك الشروط، ويمكننا القول هنا: إنّ كل هذه التسريبات لا تخرج عن كونها حفلة علاقات عامة تحاول فيها وسائل الإعلام أن تكون سباقة في نقلها لكن الحقيقة في مكان آخر. الرياض تدرك أنها أمام تحدّ فعلي، وتملك في الوقت نفسه هامشًا من الاستقلالية والمناورة يسمح لها بإبقاء شروطها على الطاولة.

وهنا يجب أن نتوقف لنبيّن أن إصرار إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن على التطبيع بين (إسرائيل) والسعوديّة هو لسببين؛ الأول: محاولات بايدن للفوز في ولاية ثانية، كما أسلفنا، وأيضًا إيقاف التراجع الأميركي في المنطقة بكسر تحالفات السعودية مع الصين وروسيا وإيران. أما مكاسب حكومة نتنياهو والكيان الصهيوني من التطبيع السعودي تكمن برمزيّة السعوديّة الدينيّة للمسلمين، وهذا يعني تسهيل عمليّة إقناع العالم الإسلامي، وبالأخصّ (السني) لشرعنة التطبيع مع (إسرائيل).

وفي هذا السياق، حذّر المسؤولون الإسرائيليّون من تحقيق شرط البرنامج النووي، ولا مبرّر لوجوده مستحضرين النموذج الكوري الجنوبي، حيث صرّح وزير الخارجيّة الإسرائيلي إيلي كوهين لوسائل إعلام «إنّ الضمانات الأمنيّة التي منحتها الولايات المتّحدة لكوريا الجنوبيّة ضدّ أي اعتداء من جارتها الشماليّة التي تملك أسلحةً نوويّةً قد طمأنت كوريا الجنوبيّة، وجعلتها في غنى عن امتلاك برنامج نووي خاص بها، ويضيف، أن نموذج كوريا الجنوبية هذا يصلح للتطبيق على المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، ويساعد على إحلال السلام في الشرق الأوسط، حيث إنّ ضمانات أمنيّة أمريكيّة تمنح للسعودية ضدّ «اعتداءات إيرانيّة محتملة» سوف تجعل الطموحات النوويّة للسعوديّة غير ضروريّة. وبالإضافة الى ذلك، فإنّ الشرطين الآخرين، وهما قيام الدولة الفلسطينيّة المستقلّة ذات سيادة على خطوط الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية لن يتحقّقا وفقًا للوقائع الاحتلاليّة والمرتبطة برفض رئيس الحكومة الصهيونيّة الأكثر تطرّفًا في تاريخ كيان الاحتلال لهذا المطلب، وتأكيده على ضرورة اجتثاث فكرة الدولة الفلسطينيّة.

أمّا شرط تزويد السعوديّة بأسلحة أميركيّة نوعيّة ومنظومات دفاعيّة متطوّرة قوبل برفض المستويات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية كافة؛ لأنها ترى من شأنه أن تفقد (إسرائيل) تفوقها النوعي في التسلح في منطقة الشرق الأوسط. ونستنتج من ذلك أن حكومة نتنياهو قد رفضت الشروط السعودية الثلاثة للتطبيع معها، ما يعني الوقوف حائلًا بوجه أي إمكانيّة تحالف أمنيّ سعوديّ أميركي، وذلك في إشارة إلى خطوة كان سيعلن عنها الرئيس الأميركي جو بايدن حول إطلاق صفقة تحالف أمنيّ سعوديّة أميركية مع العلم أنّ خطوة بايدن تتعارض تمامًا مع الشروط السعودية الثلاثة، خاصّة فيما يتعلّق بالدولة الفلسطينيّة، فالمطلوبُ من كيان الاحتلال، كما ورد في صحيفة نيويورك تايمز (2023/7/27)، هو فقط الإبقاء على حل الدولتين قائمًا بالرغم من أنّه قد صرّح سابقًا — بايدن- بأن هذا الحلّ بعيد المنال، وكل ما هو مطلوبٌ من (إسرائيل) هو تقديم بعض «التنازلات» التي لا تسمن ولا تغني من جوع، كنقل بعض الأراضي من منطقتي B و C إلى حدود السلطة الفلسطينية لتضمها إلى مناطق A.

ويأتي الحديث عن التطبيع مع دولة مركزيّة ومهمة في المنطقة بحجم السعوديّة لأسبابٍ عديدة، أهمّها ما نتج عنه في العقد الأخير من ظهور بؤر سياسيّة وتجاريّة وصناعيّة وثقافيّة مع دول الخليج، التي كانت بمثابة مؤشّرات أوليّة على إمكانية النظام الرسمي العربي على تدجين المواطن العربي وتطويعه، وجعل الأجواء مواتيةً للاعتراف بإسرائيل دولةً في المنطقة. وبما أن الفشل يرافق مخطّط إسرائيل التطبيعي طوال العقود الماضية نلحظ أنّ التركيز الأميركي والإسرائيلي على إعادة فتح ملف التطبيع في هذه الفترة يحمل رمزيّة مهمّة توظّفها حكومة نتنياهو في خدمة مخطّطاتها الاحتلاليّة، فلم يأتِ التوقيت بلا سيناريو مدروس يتوافق مع ما تمرّ به الحكومة الإسرائيليّة من أزمات داخليّة وما تواجهه من مقاومة فلسطينيّة نوعيّة وصمود شعب يأبى الاستسلام، حيث تعدّ إسرائيل أن الوقت مناسب لتصفية القضية الفلسطينية، التي تعيش الآن مرحلةً جديدةً من تصاعد الهجمات من قبل الإدارة الأمريكية، التي تسعى إلى استهداف المنطقة برمتها، ومحاولة إنهاء القضيّة الفلسطينيّة، فهي ألغت كل المناقشات في القضايا الجوهريّة العالقة منذ عقود، كحق العودة وحدود الدولة الفلسطينيّة والقدس والمستوطنات، وجاءت بمشاريعَ سياسيّة وصفقات أمنيّة تتلاءم مع الرؤية الإسرائيليّة بأنّه «لا دولةً فلسطينيّة ولا انسحاب من الضفة الغربيّة وإبقاء المستوطنات في مناطق الضفّة الفلسطينيّة مع توفير المجال الجغرافي الحيوي لحمايتها وتطويرها» ما يشكّل ذريعةً لاحتماليّة ضمّ أجزاء من الضفة «مناطق ج» إلى كيان الاحتلال، وتاليًا ترجمة الواقع وفقًا للرؤية الصهيو- أميركيّة التي تقول «إنّ الخطوط العريضة لأي صفقة هو تنظيم سيطرة أمنيّة» إسرائيليّة كاملةً على الضفة الغربيّة ووجود أمني «إسرائيلي في غور الأردن واعتبار القدس عاصمةً للكيان».

لذلك كل ما هو متوقّع من إدارة بايدن هو استمرار محاولات تصفية القضية الفلسطينية بكل أبعادها، وإخضاع منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي إخضاعًا كليًا لرؤيتها بعيدًا عن التحالفات الجديدة. وتعزيز دور الكيان الصهيوني في المنطقة بما يسمح بتمرير المشاريع والصفقات الأمنية كافةً؛ بهدف الإجهاز على القضية الفلسطينية باعتبارها آخر العناوين الجامعة لأي لحمة عربيّة مستقبليّة. وتؤكّد معظم الدلائل الآنَ أن المنطقة تعيش قلق مخططات استراتيجية وطويلة الأمد وتبدو من عناوينها البراقة أنّها ذو دوافع وأهداف إنسانيّة نبيلة إلا أنّها تحمل في خباياها أهدافًا سياسيّة واستراتيجيّة تخدم مصالح قوى الإمبرياليّة العالميّة.

خلاصة القول: إنّ الولايات المتّحدة تعمل لاستمرار الهيمنة والسيطرة على العالم والوقوف بوجه التطور الدولي الذي يهدف لبناء نظام عالمي متعدّد الأقطاب يحقّق وينبذ سياسة الظلم والهيمنة والعدوان؛ الأمرُ الذي يلقي بظلاله على القضية الفلسطينية، لذلك نلحظ أن الموقف الدولي بغالبيته يقول باحتمالية تفجر الأوضاع داخل فلسطين المحتلة.

لبنان على شفير الانهيار الكبير: فهل من إمكانيّةٍ للإنقاذ؟

د. ماري ناصيف – الدبس
منسّقة اللقاء اليساري السابق، ونائب الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني السابق/ لبنان

منذُ أسبوعين بالتمام والكمال، وزّعت حكومةُ تصريف الأعمال اللبنانيّة، التي يرأسها نجيب ميقاتي، بعضًا من التقرير الذي أعدّته شركة «ألفاريز ومارسال» حول مصرف لبنان، استنادًا إلى المعطيات غير المكتملة، التي أُعطيت لها عن المرحلة الممتدّة ما بين عامَيْ 2015 و2020، وقد أثار هذا التقرير ردودَ فعلٍ كثيرة، خاصّةً بين مكوّنات الطغمة المهيمنة على السلطة، فحاول كلّ طرفٍ من أطراف تلك الطغمة الظهور بمظهر البريء من دم الشعب اللبناني المهدور، وتكاثرت المؤتمراتُ الصحفيّةُ ومعها عددُ الأخبارات المحوّلة من قبل الأحزاب المستأثرة بالسلطة، تارةً إلى النيابة العامة، وطورًا إلى المدّعي العام المالي، عن الارتكابات التي قام بها حاكمُ مصرف لبنان، رياض سلامة، المتواري عن الأنظار وحده... في وقتٍ كثرت التسريبات عن أن سلامة استطاع أن يضع، في مكانٍ آمنٍ خارج الوطن، صورًا لوثائق تظهر مشاركة العديد من قيادات تلك الأحزاب في الجرائم الماليّة والنقديّة التي ارتكبها، لا بل إصدار بعضها توجّهات لارتكاب تلك الجرائم... والله أعلم، كما يقال.

بكل الأحوال، وبغضّ النظر عمن استفاد أكثر أو سرق أكثر، أو وجّه أو غضّ النظر، لا بدّ لنا من التوقّف، ولو سريعًا، أمام ما آلت إليه الأحوال بعد ما يقرب السنوات الأربع على بداية الانهيار، المسؤولة عنه كل الطبقة الحاكمة، ومعها حلفاؤها الأساسيّون، وأولهم الطغمة الماليّة المصرفيّة، ليس فقط من أجل تحديد المسؤوليّات، بل كذلك من أجل العمل على إيجاد الحلول التي يمكن لها أن توقف الانزلاق نحو الانهيار الشامل، وأن تبدأ عملية الاستنهاض التدريجي الذي دونه لا قيامة للوطن... خاصّةً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما كان يحضّر لنا وللشعب الفلسطيني المقيم عندنا من مشاريعَ استيطانيّة لمنع تنفيذ حق العودة، من جهة، وتأكيد استيلاء الكيان الصهيوني على ما تزخر به المياه الإقليمية الممتدة من سواحل لبنان إلى كل الساحل الفلسطيني المحتل، ومعه ساحل غزّة المحاصرة، من غاز ونفط، من جهة ثانية.

أوّلًا/ في الأسباب الّتي أدّت إلى الأزمة الخانقة التي نعيشها:

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الأسباب الرئيسة للأزمة التي نعيشها اليوم تعود إلى ثلاثين سنة خلت، وبالتحديد إلى ما نتج عن اتفاق الطائف، ومن بعده عن الانتخابات النيابيّة التي تمّت في أواخر عام 1992، في ظلّ توافقٍ على توزيع الحصص - بمباركة أميركيّة وأوروبيّة - بين سوريا والمملكة العربيّة السعوديّة؛ فالتدميرُ المتعمّد، آنذاك، للقطاعات المنتجة، الزراعة والصناعة، لصالح السياحة والخدمات والاعتماد على الاستيراد، كانا الأساس في توجيه الضربة شبه القاضية للاقتصاد المتأثّر من حربٍ أهليّة دامت خمسة عشر عامًا، التي رافقها عدوانان صهيونيان، تم الاستيلاء بموجب الأوّل على الشريط الحدودي اللبناني، وأوصل الثاني القوّات المعتدية إلى قلب بيروت، وإلى المساهمة في تحديد مؤسسات الحكم فيه.

تضاف إلى ذلك مجموعةٌ من العوامل الداخليّة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الهندسات الماليّة التي ابتكرها حاكم مصرف لبنان منذ عام 1993، بموافقة رئيس الحكومة آنذاك رفيق الحريري، التي دفعت بموجبها فوائد ضخمة لأصحاب رساميل خارجيّة (خليجيّة بشكلٍ خاص). وإذا ما استندنا إلى تقريرٍ شركة «ألفاريز ومارسال»، فإنّ تلك الهندسات كلّفت لبنان، وحدها، 76 مليار دولار، واستفاد

منها القطاع المصرفي نحو 20 مليارًا، بينما تجاوزت الخسائر في الميزانيّة العامة العائدة لمصرف لبنان الخمسين مليارًا... كلّها من أموال المودعين التي وضعتها المصارف «أمانة» لدى مصرف لبنان، فتبخّرت لتنتقل إلى جيوب أخرى... هذا عدا عن الهدر الناجم عن اعتماد سعر صرفٍ ثابتٍ لليرة تجاهَ الدولار.

- الاستدانة بالدولار، وما نتج عن ذلك من فوائد خدمة الدين العام تخطّت تسعين مليار دولار خلال ما يقرب خمسة وعشرين عامًا، في حين لم يستطع لبنان سداد شيءٍ من أصل الدين الذي يقدّر بـ120 مليارًا، أي ما يتجاوز 160 في المائة من الناتج الإجمالي.
- الحرب التي شنّت على الطبقة العاملة اللبنانيّة، وحركتها النقابيّة التي شرذمت من خلال ابتداع هياكل نقابيّة فارغة، وتفريخ نقابات متعدّدة للمهنة الواحدة؛ الأمرُ الذي أدّى إلى تدجين الاتّحاد العمّالي العام وقيادته.
- ولا ننسى السياسات الزبائنيّة والتوظيفات خلافًا للقانون ولا «سياسة الدعم» التي قدّمت للأزلام والمحاسيب، التي كلّفت الخزينة، ومعها بعضُ ما صرف على الخدمات العامة الأساسيّة، وبالتحديد على الكهرباء التي ما تزال مقطوعةً معظم الوقت، ما يقرب الأربعين في المئة من الدين العام.

ثانيًا/ في النتائج الكارثيّة:

ما الوضع اليوم؟ ولماذا نقول إنّنا على شفير الانهيار الكبير؟ علمًا أن المطبّلين والمزمرين يتحدثون عن قرب الفرج الآتي من الحفّارة، التي وصلت إلى لبنان بمعيّة شركة «توتال إينرجي» التي تملّكت مع رديفتها الإيطاليّة ودولة قطر القسمَ الأساس من الحقل (البلوك) رقم - 9 الذي اقتطع منه 1240 كلم من المياه الإقليميّة اللبنانيّة لصالح العدوّ الصهيوني تحت اسم «ترسيم الحدود البحريّة مع إسرائيل» (علمًا أنّ الدولة اللبنانيّة لم تعترف بعد بالكيان الذي ما تزال تعدّهُ العدوّ الأوّل).

أولى النتائج الكارثيّة التي نعاني منها، اليوم، تكمنُ في تحلّل الدولة وأجهزتها وشلل مؤسّساتها دون استثناء: فالانتخاباتُ النيابيّة، التي تمّت على أساس قانون 2018، المفصّل على قياس الطغمة الحاكمة، أتت بمجلسٍ نيابيّ متوازنٍ بين طرفي النزاع من البرجوازيّة. لذا، يعيش منصب رئاسة الجمهوريّة الفراغ التام، ولا أفق لانتخاب رئيس في القريب العاجل. أما الحكومة فتحوّلت إلى تصريف الأعمال، باجتماعاتٍ غير مكتملة، وبمشاكل لا تعدّ ولا تحصى، كل ذلك في وقتٍ شلّ معه مجلس النوّاب على وقع الخلاف حول اسم الرئيس العتيد، وإلى أية جهةٍ سيؤول. والمضحك المبكي هنا أنّ العديد من الدول الإقليميّة التي تتحرّك من خلف الستار تدعي جهارًا بأنّها لا تتدخّل، وأن انتخاب رئيس للبنان هو شأن لبناني داخلي؛ الأمرُ الذي بات — في ظلّ التحلّل العام لأجهزة الدولة، بما فيها الأجهزة الأمنيّة - يرمي بظلاله على الاستقرار الأمني المتفجّر بين الحين والآخر، تارةً بين بعض الأحزاب المتخاصمة، وطورًا داخل المخيّمات الفلسطينيّة، دون أن ننسى التذكير بازدياد معدلات جرائم التحرّش والعنف عمومًا، وصولًا إلى القتل المتعمّد، خاصّةً ذلك المستند إلى العنف الأسري، هذا التحلّل نراه أيضًا فيما وصلت إليه الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والمعيشيّة من كوارث لا تعدّ ولا تحصى.

فعلى الجانب الاقتصادي، يعيش لبنان نقصًا حادًا في الموارد الإنتاجيّة التي تؤمّن سبل العيش لأكثر من ثمانين في المائة من أبنائه، إضافةً إلى ما أدّى إليه انهيار العملة الوطنيّة إلى أدنى الدرجات بعد أن تمّت «دولرة» الاقتصاد بشكلٍ شبه كامل منذ بضعة أشهر من انهيار المداخيل والأجور (بفعل تلك «الدولرة» وما ترافق معها من انتشار ظاهرة «السوق السوداء»)، وزيادة البطالة والبطالة المقنّعة، وتفاقم هجرة الشباب... كل ذلك أدّى ويؤدي إلى تزايد ظاهرة الفقر المتعدد الأبعاد الذي يؤثر على التغذية، وينتج الجوع في بعض الأحيان. الفقر الذي يشكّل، اليوم، أساس التمييز الاجتماعي بين المواطنين، سواءً لجهة محدوديّة الحصول على الخدمات الاجتماعيّة الأساسية، من صحّة وتعليم، أم لجهة محدودية الحصول على الماء والكهرباء والنظافة والطرقات والاتصالات وكل ما يتعلّق بالبنى التحتية... بمعنى آخر، يرتبط الفقر بجميع مجالات التنمية وبكيفية إعادة توزيع الثروات الوطنيّة بشكلٍ عادلٍ أم لا.

سأتوقّف هنا عند الدراسة التي صدرت منذ سنتين عن لجنة الأمم المتّحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا) بعنوان «الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان: واقع أليم وآفاق مبهمة».

تقول تلك الدراسة ما يلي:

- ارتفعت نسبة الفقر المتعدد الأبعاد بين السكان في لبنان من 42٪ إلى 82٪ ما بين حزيران 2019 وحزيران 2021، وأصبح الفقر المدقع يطال أكثر من 34 ٪ منهم، وهذا يعني أن مليون أسرة باتت تحت خط الفقر، وأن 210 ألف أسرة فقط تعيش بشكلٍ متوازنٍ أو لا تُعدّ «فقيرة».
- نسبة الفقراء بين كبار السن ارتفعت من 44٪ إلى 78٪ ... والغلبة هنا للنساء الفقيرات.
- نسبة الأغنياء عمومًا هي 10 ٪ من مجموع السكان، وهنا لا بدّ من إضافة ملاحظة أن الثروات الأساسية محصورة بيد واحد في المائة فقط من اللبنانيين.

في كل الأحوال، سبق للإسكوا أن تقدمت بدراسة حول أوضاع الأطفال في لبنان، أشارت فيها إلى أن أكثر من ثلث أطفال لبنان لا يحصلون على الغذاء الضروري وينامون دون عشاء، وأن قسمًا كبيرًا من الأزواج في العائلات الفقيرة يتناوبون على الحصول على وجبة غذاء في اليوم.

ثالثًا/ في الحلول الآنيّة والمستقبليّة:

هذه الصورة القاتمة جدًّا تظهر أنّ إيجاد الحلول الناجعة للأزمة ليس سهلًا أو قريب المنال؛ إذ إنّ البرجوازيّة التابعة لن تتخلّى دون قتال عن نظامها التابع المتخلف الزبائني الطائفي والمذهبي، أي إنّها مستعدّةً للتضحية، مرّة جديدة، بالوطن وبالشعب (الذي قتل منه أكثر من مئتي ألف ضحية في الحرب الأهلية الأخيرة) في سبيل الحفاظ على امتيازاتها... خاصّةً الآن، مع اقتراب الاستفادة من مصادر الطاقة الموجودة في مياهنا الإقليميّة، وبالأخصّ في ظلّ غياب أو ترهّل القوى ذات البرامج التغييريّة الاستراتيجيّة؛ لذا، لا بدّ من العمل على مرحلة انتقاليّة شعارها الأساسي التركيز على مسألتين اثنتين:

الأولى: وتكمن في تطبيق ما جاء في الدستور الذي نجم عن اتفاق الطائف حول قانون للانتخاب خارج القيد الطائفي، مع إضافة بندين أساسيين، هما: اعتماد النسبيّة ولبنان دائرة انتخابيّة واحدة، مرفقين مع شرط تخفيض سنّ الاقتراع إلى الثامنة عشرة.

الثانية، وتكمن في النضال من أجل تطبيق ما جاء في اتفاق الطائف، أيضًا وأيضًا، في مجال إلغاء الطائفيّة السياسيّة والوظيفيّة، بالتزامن مع طرح مسألة القانون المدني الموحّد للأحوال الشخصيّة.

يترافق مع هاتين المسألتين استمرار ملاحقة كل من عمد إلى سرقة المال العام وأموال المودعين ومحاسبته، أو من استفاد من فتات موائد السارقين، إضافةً إلى النضال من أجل استعادة الدولة اللبنانية لدورها صاحبةَ كلّ مصادر الطاقة من غاز ونفط، لا شريك لها فيهما، وذلك عبر إلغاء التعديلات التي أدخلت على القانون ذي الصلة بهذه القضيّة.

أخيرًا، لا بدّ من إعادة النظر بمسألة ترسيم الحدود مع فلسطين المحتلّة.

التطبيعُ وكيفيّةُ المواجهة الشعبيّة

مسعود أحمد
كاتبٌ سياسي/ عُمان

يرتبطُ التطبيعُ مع الكيان الصهيوني بالخيانة الوطنيّة والقوميّة، ويعدّ الاعتراف به البرهان العملي عن التخلّي عن الحقوق التاريخيّة الفلسطينيّة والعربيّة على السواء، وإذا كان التطبيع كان وما يزال في صلب البرنامج الإمبريالي والصهيوني، فإنّ مقاومته يجب أن تكون كذلك في صلب المهمات العربيّة شعبيًا ورسميًا.. وبما أن نظام سايكس بيكو لا يسر صديقًا ولا يغيظ عدوًا، ولم يعد الرهان عليه يعنى سوى المزيد من الانتكاسات والهزائم، لذا سنحاول التركيز على كيفية المقاومة الشعبية بمعناها الشامل.

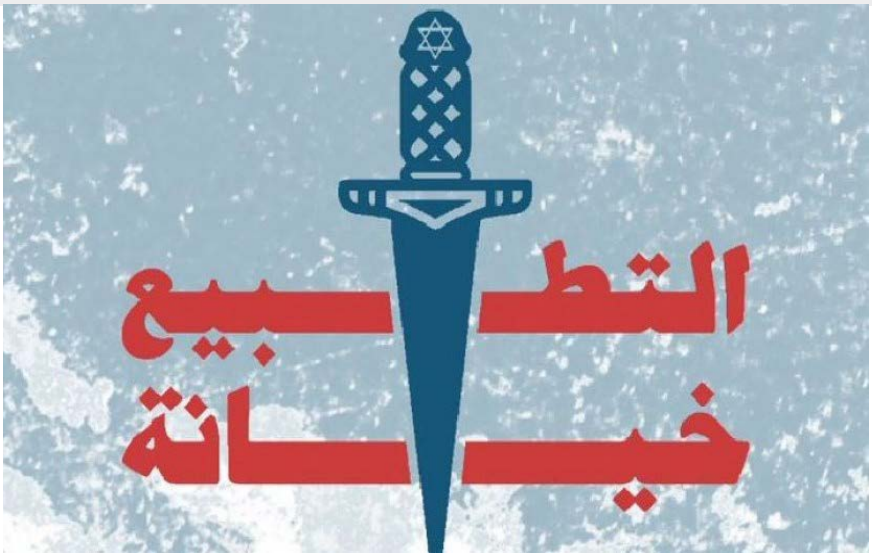

ومن الطبيعي الإشارة إلى ضرورة الربط المحكم بين مقاومة التطبيع باعتبارها قضيّةً راهنةً وبين اعتبارها جزءًا من مهمة أعمق وأشمل.. مهمّة إحداث التغيير الثوري في واقع البنى الطبقية للنظم العربية المتحالفة معظمها مع الإمبرياليّة والصهيونية، التي تمدّهما بكلّ أسباب البقاء، وإن كان الموضوع واسعًا ومتشعّبًا، وإلى حد كبير معقّد، ويتطلبُ وقفةً أخرى أكثر تفصيلًا؛ فإنّ ذلك لا يلغي أهميّة التأكيد على الحقيقة القائلة: إن التقدم في معركة التطبيع مشروط بالتحولات الاجتماعية التقدمية على الصعيد العربي الداخلي. لقد تعرّضت الأمّة العربيّة لاختراقات كبرى، وفي مواجهة الانهيارات المتتالية أوجدت لنفسها الكثير من الهياكل السياسية والتنظيمية المستمدة من ظروف واقعها، ورغم فعاليتها النسبية في هذه المرحلة والمراحل السابقة والتضحيات الكبيرة التي قدّمتها، فقد ظلّ جهدها يشوبه الكثير من النواقص والثغرات التي لم تستطيع تخطيها، سواءً على صعيد مقاومة التطبيع أو غيره من التحديات والاستحقاقات التاريخية الكبرى... الأمرُ الذي يفرض تفعيل القائم وتطويره من جانب، والبحث عن أطرٍ جديدة أكثر فاعليّة من جانبٍ آخر، بحيثُ تضع حدًّا للانهيار السريع في المنظومة الرسميّة والانتقال بالعمل الشعبي من ظاهرة إعلاميّة نخبويّة موسميّة مبعثرة إلى عملٍ ممنهجٍ فكريًّا وسياسيًّا وعسكريًّا... وبلغةٍ أخرى بناء

إستراتيجيّة شموليّة قادرة على خوض الصراع على الجبهات كافّةً بنفس ثوري طويل.. وحتى تعطي هذه العملية نتائجها الإيجابية المرجوة فإن المدخل الموضوعي يتمثل في الجبهة القومية العربية العريضة ذات البرنامج الواضح المعبّر تعبيرًا أمينًا عن تطلّعات الجماهير الشعبيّة واستعداها الثوري وضبط إيقاع تفاعلاتها وتوجيه أفعالها على أن تتفرّع منها جبهاتٌ في كل ساحة عربيّة تتبادل العون والخبرة والمعلومة وتعوض جوانب النقص في أطرافها، وبالطبع ليس في هذا جديد، حيث تضمنت أدبيات الكثير من القوى السياسية العربية وفي مقدمتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مثل هذا التوجه دون أن تتمكن - لأسباب معروفة جزء كبير منها خارج إرادتها - من تجسيدها في حيز التطبيق العملي بالصورة المأمولة، والسؤال الذي يطرح نفسه: ما قيمة هذه الجبهة في حال تشكلها؟ وماذا ستضيف وأمامنا إطارات عدة مشابهة؟

ورغم وجاهة السؤال ودون التقليل مما هو قائم إلا أن التجربة العملية ونتائجها تستدعي إطارًا أوسع وأشمل، أكثر التزامًا أيديولوجيًا وتنظيميًا وإخلاصًا وجديّةَ القادر على صهر كل الطاقات العربية الشعبية من المحيط إلى الخليج في بوتقة واحدة لجهة استعادة البعد القومي في عملية المواجهة التاريخية الشاملة من ناحية، والارتقاء بأدائها من ناحية أخرى، وتشكل في إحدى جوانبها نواة مشروع استراتيجيّ قوميّ عربيّ تقدميّ جديد نقيض لإفرازات التجزئيّة الاستعماريّة التي لم تنجُ منها القوى الوطنية والتقدمية نفسها، وترميم القابل للترميم بحيث تتجاوز الهياكل الشعبية والرسمية المتكلسة من جانب آخر، على أن تتحول مع مرور الأيام إلى حالة استنهاض متقدّمة تُحدثُ تحوّلات جذريّةً في ميزان القوى الداخلي على الصعد كافةً، وذلك انطلاقًا من مقوله الحكيم جورج حبش «الصراع طويل وقد يمتد مئة عام قادم». ويستمد هذا التوجه مشروعيته من عدم فعالية معظم الأطر القائمة وهامشية تأثيرها، ورغم سلامة الجبهة الشعبية العربية، إلا أن الركون إلى ثبات موقفها العفوي لا يشكل خيارًا مطمئنًّا في ظلّ تعرّضها للاستهداف والاستلاب والتضليل المتعدّد الأوجه خلال العقود الماضية، وما أحدث من خلخلة في بنيانها الفكري؛ بفعل عوامل عدة، منها: ضعف القوى السياسية التي تصدت لمهمة تحقيق الأهداف الوطنية والقومية دولًا وأحزابًا، وصعود القوى اليمينية المتطرفة المدعومة من الإمبريالية العالمية والحركة الصهيونية والرجعية العربية الذين بذلوا جهودًا كبيرةً في زجّها وحرق طاقتها في أتون الصراعات الطائفية والمذهبية وحرف بوصلة صراعها إلى اتجاهات عبثية، وليس أدل على ذلك من نتائج ما سمي بالربيع العربي الذي توج بسلسلة من المعاهدات الخيانيّة دون مقاومة تذكر.. ويحاول أعداء الجماهير العربية القوميون والطبقيون الاستناد إليها في نفي تمسكها بالثوابت الوطنية والقومية، وفي الإيحاء بالتحول التدريجي في موقفها المناهض للإمبريالية والصهيونية، بحيث يستشف منه الموافقة الضمنية على الاتفاقيات التطبيعية المذلة.

إنّ القول بالجبهة القومية العريضة، باعتبارها نقطة انطلاق وليس العكس، له حيثياته ومبرراته النظرية والعملية؛ إذ لم يتطور العمل القُطري في أي ساحة عربيّة إلى خطوة أرقى؛ بفعل نمو المصالح الذاتية والفئوية الضيقة التي تجد في القطرية ملاذها الآمن، وإذا كانت هذه الخطوة الأولى، فإن الخطوة الثانية تبدأ بالتعبئة السياسية والإعلامية المنظمة وفي ظل انحسار الثقافة الوطنية والقومية التقدمية وضعف تعبيراتها السياسية والثقافية والإعلامية، فإنّ الحاجة تتضاعف على الدوام إلى منبر إعلاميّ مرئيّ يستجيبُ لطبيعة المرحلة وتحدّياتها في ظلّ واقع تؤدّي فيه الكلمة دورًا مؤثّرًا بحيث تشقّ الثقافة الوطنية والقومية بأبعادها التقدميّة طريقها ويتم حشو الخانات الفارغة في الذهن الجماعي بمحتوى وطني تقدمي حقيقي، تدرك من خلاله الجماهير العربية كلها من المحيط إلى الخليج خطورة المشروع الصهيوني وأطماعه التوسعية وحتمية هزيمته وحتى تتحمل مسؤولياتها التاريخية، وهي قادرةٌ بما تمتلك من تراث حضاري وثقافي وطاقات بشريّة ومادية إذا ما وجدت القوى الطليعيّة الثوريّة والصيغ الملائمة المعبرة عن تطورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتطلعاتها في الحرية والاستقلال والتقدم الإجتماعي والوحدة ليس في وقف عجلة التطبيع ومحاصرة آثاره، بل هزيمة المشروع الإمبريالي واقتلاع قاعدته العسكرية المتمثلة في ثكنات المستوطنين المدججين بالسلاح على اعتبارها مهمة مباشرة. وإذا كانت مقاومة التطبيع تحظى بمكانة محوريّة في هذه اللحظة، وأن إغلاقها يسهم بشكل مباشر في تعميق تناقضات العدو الداخليّة وتحالفاته الخارجيّة.. يبقى العنف الثوري المنظم هو الطريق الوحيد القادر على تفجيرها وهو يتطلب توفير أرضية فلسطينية وعربية غير القائمة حاليًا، التي تنطلق جلّها من مهمّة الممانعة والصمود على أهميّتها... ومن المعروف علميًا أنّ كلّ محتلّ يستطيع التعايش مع الأساليب النضاليّة كافةً باستثناء الكفاح المسلّح، الذي يخلق وقائع سياسيّة وفكريّة ونفسيّة جديدة، ويربك مخطّطاته ويجهض ما خفي منها قبل اكتمالها.

مُؤسسة ومديرة البرنامج الأكاديمي لدراسات الجاليات العربيّة والمسلمة في المهجر وأستاذة الدراسات الإثنية في جامعة سان فرانسيسكو والمشروع الأممي لأبحاث التأريخ الشفوي والفكري «تدريس فلسطين: الممارسة التربوية وشمولية العدالة» د. رباب عبد الهادي «للهدف»:

تجارب التحرر الوطني حول العالم تشير إلى أنّ الشعوب المحتلة لا تنتصر وحدها، بل تحتاج إلى دعم شعوب العالم الحرّة جميعها

حاورها: د. وسام الفقعاوي

*** في ضوء حالة التشابه القائمة بين الولايات المتّحدة التي قامت استعمارًا استيطانيًا إحلاليًا عنصريًا ضدّ أهل البلاد الأصلانيين ودولة العدوّ الصهيوني التي قامت على الطريقة ذاتها، والهدف والتحالف العضوي القائم بينهما، وبحكم اهتمامك في دراسة الاستعمار: هل تعتقدين أن النضال ضد الاستعمار الأمريكي الإمبريالي إجمالاً يجب أن يقوم على رؤية واحدة لكليهما؟**

** باعتقادي الإجابة تحمل النعم واللّا، لماذا نعم؛ لأنّ الولايات المتحدة «الإسرائيل» والمشروع الصهيوني في فلسطين قامتا على أسس الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الإبادي العنصري، وهناك من يدعي أنّ الحركة الصهيونيّة لم تكن تنوي إبادة الشعب الفلسطيني برمّته، لكنّ مجموعةً كبيرةً من الدراسات تؤكّد عكس ذلك.

كثيرٌ من قبائل أهل البلاد الأصلانيين أبيدت بشكل كامل، ومسحت من الوجود كما في فلسطين، هناك أكثر من 530 قريةً لم تعد موجودة؛ لأنّ الاستعمار يقوم على المسح، وإلغاء وجود اهل البلاد الأصلانيين، ومثلما تدعي الصهيونيّة أنّ إسرائيل هي «أرضٌ بلا شعب لشعبٍ بلا أرض» طبعًا السؤال النظري والسياسي «هل يشكل اليهود قوميّة أم لا؟» ما زال يخضع لنقاش وجدلٍ مستمرّين.

هناك سماتٌ تشابه كثيرة تبرّر تصنيفنا للولايات المتّحدة باعتبارها دولةً استيطانيّةً عنصريّةً و«إسرائيل»، فهناك مجموعة من المفكرين الليبراليين الأمريكان الذين يؤمنون أنه بالإمكان تصحيح مسار أمريكا، وأن المشكلة هي قضية انحرافٍ عن المسار، وهذا أيضًا ما تستند له ما يسمى بالمعارضة الإسرائيليّة بأن هناك إمكانية لاستعادة الأسس «المثالية» ومبادئ المساواة التي قامت عليها «إسرائيل»، وهنا يطرح نفسه السؤال «ماذا كنتم سابقًا ومن بداية تأسيس الدولة الصهيونية والاستعمارية الأمريكية؟» وأيضًا عندما نقارن وثيقتي «الاستقلال» ، فإنّهما تقومان نظريًا وأيديولوجيًا وسياسيًا على منظور أنّه لا وجود لأي شعوب قبلهم لتبرير ما يطلقون عليه حقّهم في البلاد على أسس «حضاريّة «أو دينية وكأنهم يوزعون الأخلاق على البشر، ولكن كلها تنطلق من اعتبار شعب أفضل من غيره، وهذا أساسٌ بنيويٌ للعنصرية البنيوية في البلدين

في اعتقادي أنّ التشابه بين الشقّين كبير على الرغم من اختلاف تواريخ مجيء الطرفين، والوسائل التي تمّ استخدامها، كذلك الطرفين استخدما القضية الدينية، وكثير من الناس الذين أسسوا أمريكا كانوا هاربين من الظلم الديني في أوروبا، وبالنسبة للمشروع الصهيوني قام من قبل يهود هاربين من العداء للسامية واليهود في أوروبا، وكلاهما يدعيان أن الشعبين الفلسطيني والأصلاني لا يستحقّان الأرض التي تمّ استعمارها والاستيطان بها.

*** بخصوص نشأة الولايات المتّحدة الأمريكيّة على حساب السكان الأصلانيين، عملت «الذاكرة الاستعماريّة» الأمريكيّة على الاحتفاظ بأجزاء من قتلاهم وممارسة الإبادة الجماعيّة وتعزيز ثقافة القتل بين «مجتمع» المستعمِرين، على المقلب الآخر، كيف ترين ترسخ هذه «الذاكرة» في الفكر والممارسة الصهيونيّة؟**

** كلا المنظومتين الاستعماريّة تمارس مخطّطًا ممنهجًا يستند إلى فرض النسيان الجماعي عن سابق الإصرار، ومن أسسها إجبار السكان الأصلانيين على نسيان تاريخهم، وأغلبيه الدراسات والمناهج الأكاديمية تدعي أن تاريخ الشعوب المستعمَرة لم يكن موجودًا، ومن جانب آخر، فإنّنا نعلم عبر الدراسات المقارنة للاستعمار في مناطق مختلفة بأنّ المستعمَر يوثّق المذابح والقتل الجماعي الإبادي، فإنّ تاريخ المعارك يوثّق أن الجنود والمستوطنين الأمريكيين كانوا يخلعون جلدة رأس المناضلين ويحتفظون بجماجمهم وهذا أيضًا ما مارسه الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وتجدر الإشارة أن فرنسا قامت في شهر نوفمبر 2022 بتسليم 24 جمجمة فقط من جماجم المجاهدين في حرب التحرير الشعبيّة في الستينيات من القرن الماضي، التي كانت فرنسا تعرضها في «متحف الإنسان» في باريس، وكذلك الحال في جنوب إفريقيا، فإن ما حصل مع سارا بارتون التي عرضت أعضائها التناسلية

في المتاحف الأوروبية مثال صارخ على غياب كل ممارسة إنسانية، والدونية تجاه أهل البلاد الأصلانيين.

الصهاينة أيضًا يقومون بهذه الممارسات الممنهجة، حيث يحتجزون جثث الشهداء ورفاتهم في مقابر جماعيّة، بعضها يطلقون عليه «مقابر الأرقام» والبعض الآخر في ثلاجات مستشفيات التشريح، مثل مستشفى أبو كبير وغيره، وهذا كله يتم بإشراف الحكومة والمؤسسة العسكرية والاستخباراتية الإسرائيلية، ويعود احتجاز رفات بعض الشهداء مثلًا منذ ما يزيد عن 40 عامًا كدلال المغربي، حيث يرفضون تسليم عظامها لأهلها حتى توفت أمها من القهر، وتم دفنها في القبر الذي حفر لها في مقبرة شهداء المقاومة في شاتيلا في بيروت. ومن الضروري التنبيه بأن هذه الممارسات ليست عفويةً ولا استثنائيةً، وإنّما هي جزءٌ لا يتجزّأ من الاستراتيجيّة الصهيونيّة الاستعماريّة الممنهجة، التي تهدفُ إرهاب الشعب الفلسطيني وفرض العقوبات الجماعيّة عليه لثنيه عن المقاومة، فلا يكتفون بالقتل والاعتقال وهدم البيوت، وإنّما أيضًا يعتقلون جثامين الشهداء حتى بعد إعدامهم.

*** نضالك في الولايات المتحدة لم يقتصر على القضية الفلسطينية التي تنحدرين منها، بل تناضلين إلى جانب السكان الأصلانيين والأفارقة والآسيويين واللاتينيين وغيرهم... هل تبحثين هنا عن العدالة الشاملة المفقودة في مجتمع البيض؟ أم إن النضال على هذه الجبهة جزءٌ من المعركة التحرّريّة الفلسطينية؟ أم الاثنان معًا؟**

** الاثنان معًا بالتأكيد، لأنّني استلهم أفكار المقاومة الفلسطينية التي تعمقت في الستينات من القرن الماضي، وعززت مفهوم الأممية والنضال المشترك، وهذا من أهمّ العوامل التي جذبتني لفكر المقاومة الفلسطينيّة الذي يركز على تضامن الشعوب وتكاملها مع بعضها البعض كما يتضح من أدبيّات المقاومة التي عرفتنا بالنضال الفيتنامي والكوبي والجزائري، وهذا ما أسميه «بشمولية العدالة»، فكيف نجزّئ العدالة ونطالب بالعدالة فقط لفلسطين عزله عن الشعوب الأخرى.

وعبر انخراطي بالعمل الوطني الفلسطيني وحركة التضامن مع الشعب الفلسطيني في الولايات المتّحدة تعمّق وعيي عن نضالات الشعوب الأخرى ضدّ الاستعمار الاستيطاني العنصري الإحلالي الأمريكي، الذي لم يقم على إبادة أهل البلاد الأصلانيين فحسب، بل قام على خطف واستعباد الأفارقة من بلادهم واستعمار بورتوريكو ومنع العمال الصينيين الذين بنوا سكك الحديد من استحضار عائلاتهم، ومارس الاضطهاد وعقاب كل من يعترض ويقاوم السياسة الأمريكية، كإبعاد مجموعةٍ كبيرةٍ من الشيوعيين والفوضويين في العشرينات والثلاثينات وبناء معسكرات الاعتقال اليابانيين خلال الحرب العالميّة الثانية، واتّهامهم بالعداء كونهم يابانيين فقط، وفي الخمسينات تصاعدت الهجمات المكارثيّة (نسبة إلى السيناتور جون مكارثي اليميني العنصري) لملاحقة آلاف الأمريكيين واضطهدتهم بسبب أفكارهم، وفي الستينات أنشأ مركز التحقيقات الفيدرالي FBI برنامجًا استخباريًا سريًا لقمع الحركات التحرّريّة كحزب الفهود السود، وأهل البلاد الأصلانيين وحركات التحرر البورتريكية والمكسيكية والآسيوية وقد اغتال عملاء الـ FBI عشرات المناضلين تمامًا كما اغتالت الاستخبارات الإسرائيليّة (الموساد) القيادات الفلسطينية ومن بينهم الشهداء غسان كنفاني وماجد أبو شرار وكمال عدوان وكمال ناصر وأبو يوسف النجار ووائل زعيتر، وذلك للقضاء على الكفاءات الفكرية والكوادر المتقدمة التي يتطلب إنتاجها جهودًا وإمكانات هائلة، وبهذا فهذه الاستراتيجية الاستعمارية الأمريكية التي لا تختلف عن الاستراتيجية الصهيونية تهدف إلى سلب الشعب من قياداته لعرقلة نضاله.

إضافة إلى هذا التاريخ الأمريكي والقمعين، فهناك عاملٌ آخر مهمّ للغاية وهو دور الأيديولوجية العنصرية التي تدعي التفوق العنصري لأصحاب ذوي البشرة البيضاء على البشر الآخرين كافة، وتستخدم هذه الإيديولوجية التي يجب أخذها محمل الجد — رغم ظهورها غوغائيةً أحيانًا — لتعبئة صفوف البيض وتنظيمهم، والتطبيق الفعلي لسيادة البيضاوية على أرض الواقع واضطهاد غالبية البشر في العالم. والبيضاويّة أيديولوجيّة تتشابه في مضمونها مع أيديولوجية الفصل العنصري أو الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، وكذلك النازية القديمة والجديدة في ألمانيا وأوروبا والولايات المتحدة التي ادّعت تفوّق ما أسمته بالجنس الآري والصهيونية (العنصرية اليهودية) التي تعتقد أن اليهود يتفوّقون على الفلسطينيين، ما يبرّر قتلهم وإبادتهم لا تختلف في مضمونها عن هذه الأيديولوجيات والتيارات العنصرية والفاشية.

وبناءً على هذه العوامل وغيرها فلا يمكن عزل النضال الفلسطيني عن نضالات الشعوب الأخرى بل علينا التحالف والتضامن معها أينما كانت تقاوم وتقارع الاستعمار والإمبريالية في عقرها وفي مناطق نفوذها.

إنّ استعراضًا سريعًا للوثائق التاريخيّة في الأرشيف الرسمي الأمريكي وعبر شهادات التاريخ الشفوي أو ما نسميه بالأرشيف الحي نجد أنّ حزب الفهود السود في الستينات كان يتواصل مع حركة المقاومة الفلسطينيّة كونه جزءًا لا يتجزّأ من حركات التحرّر الوطنيّة ضدّ الاستعمار، فغالبيّة الفئات والتيّارات الأيديولوجيّة والسياسيّة ما بين السود في الولايات المتّحدة تؤيّد نضال الشعب الفلسطيني، وتقف بجانبه ضد الصهيونية وعنصريتها وتدل الوثائق غير المعروفة والتاريخ الشفوي الذي نكتشفه يومًا بعد يوم أنّ الآباء الروحيين لـحزب الفهود السود ًوالحركات الراديكاليّة السوداء لم يساوموا مع الحركة الصهيونيّة منذ أربعينات القرن الماضي رغم ضغوطات المؤسّسات الصهيونيّة، وكانوا على اتّصالٍ مع المقاومة الفلسطينيّة التي تشهد عليها ًزيارة الشهيد مالكوم إكس إلى غزة، والحلقات الدراسيّة التي كان يقودها فلسطينيون ناشطون بناء على طلبٍ من القوى السوداء منذ 1948، والعلاقاتً الرفاقيّة التي ربطت الفهود السود مع المقاومة الفلسطينيّة في معسكرات التدريب في الجزائر.

وأودّ هنا أن ألفت نظر قرّاء الهدف إلى أهمّ الوثائق التي قمنا بتسليط الضوء عليها خلال

ثلاث أعوام (من 2019 وحتى 2021) عبر 5 حلقات نقاش دراسية تثقيفية وتوعوية بعنوان «سلسلة تدريس فلسطين» في صفوفنا الرقمية المفتوحة التي نظمناها لمواجهة جائحة الكورونا، وركزنا فيها على إحياء الذكرى الخمسين لنشر البيان المهمّ الذي صاغه وحرّره ونشره ووقّع عليه مجموعة من الشخصيّات السوداء المعروفة بمصداقيتها وتمثيلها لمواقع حيويّة في الحركة الثقافيّة والنقابيّة والأكاديميّة ومنظّمات الحركات الشعبيّة. وأهميّة هذا البيان لا تقتصر على نجاح هذه المجموعة في نشره في صحيفة النيويورك تايمز المعروفة بـانحيازها لإسرائيل والصهيونية، بل ربّما الأهم من ذلك توقيت البيان ووضوح البيان السياسي والأيديولوجي ودقة المعلومات والعمق الفكري أبحاث التي تضمنها. فقد صدر في الأول من نوفمبر عام 1970 ردًا على مجازر أيلول الأسود وتحديًا لمحاولة التيار الليبرالي في أوساط حركة الحقوق المدنية السوداء الادعاء بوجود إجماع موالٍ لإسرائيل بين غالبية السود الأمريكان، عدا عن وضوح البيان السياسي والأيديولوجي ودقة المعلومات وعمق الأبحاث. فالبيان المتضامن مع الشعب الفلسطيني وبشاعة مجازر أيلول يؤكّد أيضًا التضامن مع نضالات الشعوب في فيتنام وكوبا وأنجولا وجنوب إفريقيا، ويعرض تحليلًا متكاملًا للصهيونيّة، ويوضّح الفرق ما بين الصهيونية والعنصرية ضدّ اليهود، ويؤكّد على مجابهة الإمبرياليّة.

*** بكونك باحثة متخصّصة في دراسات القوميّة والشتات العربيّة والإسلاميّة، وفي ظلّ انتشار «الإسلاموفوبيّا» في أوساط واسعة من الأمريكيين، هل تعتقدين أن الأمر يحمل مخاطر جدية على المجتمع الأمريكي؟ أم المسألة جزء من استمرار وصم العربي والإسلامي «بالإرهاب» ومن ثَمّ صناعة الخوف الدائم؟**

** باعتقادي أنّ الإسلاموفوبيا هي قضيّةٌ عقائديّةٌ وبنيويّةٌ في المجتمع الأمريكي الذي يعكس الفكر السائد والمهيمن ويتضمن ذلك ما يسمى بالتقليد اليهودي المسيحي Judeo Christian tradition الذي حل مكان التقليد المسيحي التاريخي الذي اعتنقه مؤسسي أميركا. ورغم عداء الفكر الأمريكي السائد التاريخي لليهود فلا شك إن تعاظم قوة الحركة الصهيونية منذ تأسيس «إسرائيل» عام 1948 أثر بشكل عضوي على تغيير الفكر الأمريكي المهيمن بسبب تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وشراكتها ومركزيتها في ضرب حركات التحرر الوطني في الوطن العربي وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيّة وتدريب وتسليح الأنظمة القمعية الفاشية، أحدث مثال على ذلك فضيحة التجسس على هواتف نشطاء حقوق الإنسان في المكسيك وبقية أنحاء العالم.

هناك اعتقادٌ شائعٌ حتّى في الأوساط الجاليوية الأكاديمية العربية والمسلمة بأن الإسلاموفوبيا ظهرت بعد تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001، وحتى الدراسات التي راجعت هذه المقولة ما زالت تربط الإسلاموفوبيا بـ 2001. باعتقادي أن هذا لا يتعارض مع التاريخ فحسب، إنما يحمل المسلمين مسؤولية العداء ضدهم ومسؤولية هجمات 2001 أيضًا.

كل مظاهر العنصريّة، ومن ضمنها الإسلاموفوبيا ليست ظاهرةً عرضيّةً، إنّما هي جزأ لا يتجزأ من بنية الولايات المتحدة ونشأتها وتركيبها كيانًا استيطانيًا استعماريًا عنصريًا البنية الاستعمارية في الأمريكيتين منذ عام 1492، حينما قام الملوك الكاثوليك الإسبان فرديناند وإيزابيلا باضطهاد المسلمين تمامًا كما اضطهدوا اليهود والملاحقات الممنهجة والتعذيب والمجازر الجماعية وطرد وإبعاد المواطنين من أراضيهم، وللأسف إنّ جزءًا من هذه الرواية المرتبط باضطهاد المسلمين كالحروب الصليبية التي استهدفت إنشاء استعمار استيطاني عنصري في فلسطين والقدس كان مفقودًا، حيث اقتصرت روايات التاريخ الشائع التقليدي على الفظائع التي عانى منها اليهود بينما لم يتم التطرق للعداء للمسلمين علمًا أنّها مرتبطةٌ بجذور الإسلاموفوبيا. فقد كان الحكم الكاستيلي مثلًا يختبر مدى اعتناق المسلمين واليهود بإجبارهم على تناول الخنزير أو الخمر. ويهمني هنا أن أشير إلى أن تعذيب المسلمين واليهود وملاحقتهما تتناقض تمامًا والروحَ والتسامح التي دعا لها المسيح، لكنّها خدمت مصالح العرش الإسباني في تنافسها مع إنجلترا في تراكم ثرواته عبر الاستعمار ونهب ثروات العالم. وقد بدأت مؤخّرًا مجموعات أكاديميّةً على جانبي المحيط الأطلسي بمراجعة التاريخ ورفض ممارسة النسيان الجماعي للتاريخ الاستعماري الإسباني واضطهاده للمسلمين واليهود وحرب الإبادة التي شنّها ضدّ أهل البلاد الأصلانيين في الأمريكيتين.

إضافةً إلى هذه الجذور التاريخيّة، فإنّ الإسلاموفوبيا في الولايات المتّحدة تخدمُ المصالح الإمبرياليّة الأمريكيّة المعاصرة. فقد ارتبط تصعيدها بحاجة صناع السياسة استبدال الشيوعيّة بعد سقوط المنظومة الاشتراكيّة بالإسلام، وخصوصًا بعد الإطاحة بنظام الشاه عام 1979، وخسارة الإمبريالية لقاعدة استراتيجيّة متقدّمة أدّت بالتعاون مع إسرائيل دورًا مركزيًا في ضرب الثورات وحركات التحرّر في المنطقة في عمان وظفار والبحرين.

لقد كانت المنظومة العسكرية السياسية دومًا بحاجة لأعداء لتبرير استمرار إنتاجها لأسلحة الدمار، وخصوصًا بعد زوال «الخطر الشيوعي» واتّساع مطالبة قطاعات أمريكيّة واسعة بالاقتصاد السلمي peace dividend. إنّ أي مراجعة للدراسات الاستراتيجيّة العسكريّة الأمريكيّة تؤكّدُ ضرورة تغذية الإسلاموفوبيا وتصعيده، وتؤدي المؤسسات الفكريّة الصهيونيّة دورًا رئيسيًا في تغذية هذه الآلية، فإنّ اقتصاد «إسرائيل» يستند بالأساس على الصناعات الحربية وصناعة الإبادة والقتل. فحتى البرتقال الفلسطيني المسلوب لم يتصدر أبدًا المكانة الأولى في صادراتها، فالدعاية والإعلام الصهيوني يهدفان إلى تجميل صورة إسرائيل وحرف الأنظار عن جرائمها، يفسّر هذا الاعتقاد الشائع والخاطئ، فدبابات الميركافا والصناعات الاستخبارية والتجسسية الإلكترونية في مقدمة الصادرات العسكرية الإسرائيلية. وكما تؤكد المؤسسة الإسرائيلية البحثية «من يربح؟» فإن «إسرائيل» تحتاج أن تشنّ حربًا كل خمس سنوات تقريبًا حتى تسوّق صناعاتها الحربيّة

تحت شعار أنّها جُربت في المعارك، وهذا يفسّر لماذا تحتاج المؤسسات الفكرية الصهيونية تغذية الإسلاموفوبيا لا سيّما وأن العداء للإسلام ينسجم عضويًّا في نسيج الفكر الأمريكي المهيمن يتناغم مع البيضاوية العنصرية والشوفينية ضد «الغرباء».

وكون الإسلاموفوبيا شكلًا من أشكال العنصريّة لا بدّ أن يخضع لتحليل بنيوي لا ينحصر في إطار المشاعر الشخصيّة والحالة النفسية الفردية. فمن السهل إنتاج الخوف الدائم وتأجيج العداء للمسلمين والعرب. ولكن هل كانت تفجيرات 2001 كافيةً لتفسير هذه الظاهرة؟ إذا كان الأمر كذلك، فماذا يفسّر أن مشاعر الأمريكيين ضد البيض لم تتأجّج بالرغم من كون تيموثي ماكفي مفجر البناية الحكومية في ولاية أوكلاهوما أبيضَ ومسيحيًّا متشدّدًا؟ وماذا عن القوى اليمينيّة المنظّمة التي حاولت الاستيلاء على السلطة واقتحام الكونغرس الأمريكي دعما ترامب في 6 يناير 2021؟

*** في ضوء تعرّضك للملاحقة المستمرّة من قبل اللوبي الصهيوني، التي وصلت حدّ التهديد بالقتل، كان لك قول مهمّ: إنه لا يكفي أن يكون الإنسان حامل فكر، بل عليه أن يمارس هذا الفكر، وهذا يعيدنا مجدّدًا لمسألة جدليّة الفكر والممارسة بالمعنى الأشمل: أين هو موقع الأكاديميين الفلسطينيين سواء في أمريكا وغيرها أو فلسطين من هذه المسألة؟**

** لا شكّ بأن الأكاديميين والأكاديميات الفلسطينيين يؤدّون دورًا مهمًّا في التأثير على الرأي العام، وفي بناء المعرفة من أجل العدالة وتشريع المعرفة النضاليّة جزءًا لا يتجزأ من المعرفة الأكاديمية، وهذا ما يميّز المثقفين المشتبكيّن عن غيرهم، كونهم ملتزمين بدفع ضريبة أخلاقية ووطنية على اعتباره تعويضًا بسيطًا عن استقاء تجارب وخبرات هذا الشعب لصالح أبحاثهم ودراساتهم والتقدم في مواقعهم الأكاديمية.

ومن ناحية أخرى، فإنّ الأكاديميين والأكاديميات يُدرسون في الجامعات ومعاهد الدراسات العليا، التي تشكّل مصانعَ لإنتاج المعرفة، وتوفّر فضاءً يختلط فيه الطلاب لتطوير فكرهم النقدي الجماعي مما يسهم في رفع وعيهم وانخراطهم في الاتّحادات ومنظّمات قامت تاريخيًّا وما زالت تقوم بدورٍ أساسي في مكافحة الظلم والمشاركة في حركات العدالة الاجتماعية والأممية كالحركة المناهضة للتدخّل الأمريكي في فيتنام سابقًا والعراق لاحقًا والحركات المطالبة باستبدال المناهج الدراسيّة الاستعماريّة والعنصريّة بمناهج تعرف الطلاب بنضالات الشعوب العادلة ومن بينها الشعب الفلسطيني، وهذا ما يفسر الهجمة الشرسة لمؤسسات اللوبي الإسرائيلي ضد المثقفين والمثقفات المتشابكين من الفلسطينيين وغير الفلسطينيين والضغط على المؤسسات الأكاديمية بغرض فرض الرواية الصهيونية ومحو المناهج كافةً التي تدرس التاريخ الفلسطيني والثقافة والحركات الاجتماعية والوطنية الفلسطينية.

فخذ على سبيل المثال تجربتنا في جامعة ولاية سان فرانسيسكو، فقد استهدفت مؤسسات اللوبي الإسرائيلي البرنامج الأكاديمي لدراسات الجاليات العربية والمسلمة في المهجر AMED بهدف هدمه ومحو مناهجنا التي تلتزم بإنتاج المعرفة من أجل العدالة رغم أنّ الجامعة قد استقطبتني عام 2005 من عملي مديرةَ مركز الدراسات العربيّة الأمريكية في جامعة ميتشيغان في ديربورن بتأسيس البرنامج عام 2007.

ورغم تبني المنهاج رسميًّا جزءًا لا يتجزأ من البرامج الأكاديميّة في الجامعة، فقد صعدت الجامعة من التضييق علينا منذ 15 عامًا، والسبب في ذلك يعود إلى ازدياد تواطئها مع المؤسّسات الصهيونيّة من ناحية، وتحوّلها من جامعة عامة إلى ما يشبه الشركة التجاريّة الخاصّة التي تقبل التبرّعات الصهيونيّة واليمينيّة المشروطة، وتنفّذ مقابل ذلك وظيفتها في خدمة اللوبي الصهيوني.

ويتضح مدى تصاعد تواطؤ الجامعة مع اللوبي الصهيوني عبر مراجعة سريعة لتاريخ البرنامج، فرغم إقرار منهجنا الأكاديمي ومن ضمنه مساق فلسطين من قبل كلّ محطّة أكاديميّة وإداريّة، فمنذ اشتداد الهجمة الصهيونيّة ورغم انتصارنا الحاسم في قضيّة رفعتها ضدّ إحدى مؤسّسات اللوبي الصهيوني ضدّنا في محكمة الدولة (الفيدرالية، أي على صعيد الولايات المتحدة) عام 2017 فقد قامت إدارة الجامعة المتصهينة في كلّ فصل دراسي بإلغاء مجموعة من المساقات وتقليصها أو تغيير مواعيدها لبلبة الطلبة وطرد عدد من المحاضرين المؤهلين ورفض إدراج المساقات المتعلقة بفلسطين مرات عدّة. وفي هذا الفصل (خريف 2023) رفضت الجامعة إدراج مساقي عن فلسطين رغم إصرار الطلاب وتوقيع ما يزيد عن 2000 شخص عريضة مطالبة بإدراج المساق بما فيهم عددٌ كبيرٌ من الطلاب والأساتذة.

كذلك، ورغم فشل حملة صهيونية كبرى عام 2016، بالضغط على الجامعة لإلغاء اتفاقيّة تعاون بادرنا بها في AMED مع جامعة النجاح الوطنية في فلسطين خضعت إدارة الجامعة للضغوط الصهيونية، وألغت في آخر لحظة المدرسة الصيفيّة في فلسطين عام 2019، بعد أن سجّل بها الطلاب، وأعدّوا أنفسهم للسفر والدراسة في جامعة النجاح.

وأعاد هذا العداء نفسه بالنسبة لبعثة البروفيسور إدوارد سعيد، التي حاول الصهاينة في البداية إفشالها كليًّا، لكن بعد نجاحنا في تبنّيها وقدمنا الجوائز للطلاب المتفوّقين عام 2015، قامت إدارة الجامعة كل سنة بعد ذلك بوضع مجموعة من العراقيل أمامَ فتح المجال أمام الطلاب لتقديم طلباتهم والفوز بها.

وقد قامت رئيسة الجامعة العام الماضي بالضرب بعرض الحائط بقرارات حاسمة أصدرتها ثلاث لجان تحكيم، تمّ اختيارها عشوائيًّا من أعضاء الهيئة التدريسيّة لحماية الحريّات الأكاديميّة والتراجع عن خرق عقدي قانوني، الذي وظفتني الجامعة حسبه، الذي يقضي بتوظيف ثلاث أساتذة دائمين في برنامج AMED. كذلك ترفض الجامعة توفير الحماية والدفاع عني وعن زملائي وطلابي الفلسطينيين والعرب والمسلمين والمعرضين للخطر من قبل المنظمات الصهيونية.

ويطرح السؤال نفسه لماذا تمارس جامعة ولاية سان فرانسيسكو التمييز والعنصرية ضد فلسطين وتنحاز لإسرائيل ومطالب اللوبي الصهيوني رغم تاريخها المشرف؟ فقد خاض

طلابها عام 1968 أطول إضراب طلابي في تاريخ الولايات المتحدة ونجحوا في الحصول على معظم مطالبهم بتغيير المناهج العنصرية والاستعمار، وهنا أعود للتذكير بمسألتين، أولاهما: تحول الجامعة من مؤسّسة أكاديميّة إلى ما يشبه الشركة التجارية، وثانيًا تواطؤها مع مؤسّسات اللوبي الصهيوني، وتلقي التبرعات المشروطة منها ومن جهات يمينيّة، وهذا بالطبع جزء لا يتجزأ من الاستراتيجيّة الصهيونية ليس ضدي فقط، بل ضد الجميع، وكل الأكاديميين والمثقفين الذين ينتجون المعرفة؛ بهدف تجريم تدريس فلسطين، ومعاقبة كل من يتجرّأ على انتقاد إسرائيل والرواية الصهيونيّة، التي تتناغم مع الرواية العنصرية الأمريكيّة.

*** يعمل العدو الصهيوني والقوى الاستعماريّة الإمبرياليّة بالأغلب على تعميم فكرة الهزيمة بين الشعوب بالإجمال، وخاصّةً المستعمَرة منها، من خلال ما يمكن تسميته «باحتلال الإرادة» من بوابة «احتلال العقل»، والأخطر في تمرير ذلك هو وجود الوسطاء المحليين أو العملاء بمعنى أدق: فهل تجذير فكر المقاومة كافٍ لوحده للرفض والمواجهة؟**

** لا شكّ أن تجذير فكر المقاومة عامل أساسي لصمود الشعوب وانتصاراتها، وهذا ما تؤكده تجارب الشعوب، وكذلك دراسات المقاومة والحركات الاجتماعية، فكما يقول المثل الشعبي «لا يضيع حق وراءه مطالب». فتجربة الشعب الفلسطيني، كغيره من الشعوب المناضلة، كالشعبين الفيتنامي والجزائري، مثلًا، واجهت ما يعرف بالدارجة (أو شعبيًا) «عقدة الخواجا» وهي الظاهرة التي تترافق مع أي حركة نضاليّة كون العملاء والمتسلقين والانتهازيين والنفعيين موجودين في كل شعب، التي عدّها فرانس فانون وأميلكار كابرال ومجموعة كبرى من المفكّرين في حركات التحرّر. والشعب الفلسطيني ليس استثناءً على ذلك، وإلا فكيف نفسّر ظاهرة العملاء ممّن يشون على المناضلين، ومن باعوا أنفسهم مقابل مصالحَ ماديّة أم أولئك الذين «ينظّرون» للهزيمة والاستسلام؟

كذلك حيث تسعى المؤسّسة الصهيونيّة للتغطية والتعتيم عليه، وتتعاون معهم بالطبع الأنظمة العربيّة المنبطحة؛ بسبب ارتباطهم بمصالحهم، ولكن الشعوب خيارها واضح، فمن كأس كرة العالم في دولة قطر، كانت الجماهير تهتف لفلسطين، وردة الفعل الشعبيّة الليبيّة القوية ضد لقاء وزيرة الخارجية الليبية مع وزير خارجية «إسرائيل» والتظاهرات التي خرجت في دول عربيّة عديدة، دعمًا لفلسطين، يتبيّن أنّ هناك فرقًا شاسعًا بين الأنظمة والشعوب، ويجب التمييز بينهما، وحينما نسمع أنّ العرب باعوا القضيّة الفلسطينيّة، علينا التوضيح أنّنا نميّز ما بين الأنظمة الديكتاتوريّة والفاشيّة والمستبدّة والقمعيّة، التي تسعى للربح وتحقيق مصالحها فقط، ولا تقلق بمصالح الشعوب مطلقًا، والشعوب الرافضة لكل ذلك الأمر الذي لا يتم بعفوية أو سذاجة، بل عن قناعة؛ لأنّنا جميعًا نعلم جيّدًا مخاطر القمع الذي ينتظر من يقرر الخروج من بيته للمشاركة في تظاهرة أو حركة احتجاجية، ومع ذلك يتأكد لنا كل يوم مدى تضامن الشعوب العربية وشعوب العالم مع فلسطين، لأنّ قضية فلسطين هي قضية حية، الشعب الفلسطيني يرفض أن يموت ويصر على المقاومة والوجود، ولذلك كل الشعوب تصطف معه؛ لأنّ قضيته عادلة.

*** أطروحة الدكتوراه الخاصة بك، حول الهوية الوطنية الفلسطينية خلال مرحلة التحرر الوطني والمرحلة الانتقالية ما بعد أوسلو: ما قراءتك للوضع الفلسطيني بعد مرور ثلاثين عامًا على اتفاقية أوسلو؟**

** شخصيًا عارضت كل شيء في اتفاقية أوسلو منذ أن تسربت أخبارها، وقد رفضت قبول الدعوة وحضور توقيع الاتفاقية في البيت الأبيض بواشنطن بتاريخ 1993/9/13، وأذكر حينها أنّ وسائل الإعلام التي كانت دومًا تتواصل معنا - كوننا نشطاء في حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني - لم تعجبها تصريحاتي بأن هذا اليوم يوم حداد. وفعلًا تم التعتيم الاعلامي على كل الأصوات الفلسطينية المعارضة لأوسلو لخلق الانطباع أنّها مشروع سلام حقيقي. وللأسف فإنّ القيادة الفلسطينية لم تتعلّم من دروس التجربة الفيتنامية حيث رفض الثوار كافة شروط المفاوضات المهينة لدرجة إصرارها على شكل الطاولة البيضاوي. فلم تكن مجرّد تسوية، بل توقيع جزء من القيادة الفلسطينية على تشريع الاحتلال من خلال إنشاء هذه السلطة وكيلًا للاحتلال وأداة لتشريعه.

لقد انتقدت في أطروحتي دعاة نظرية المجتمع المدني التي كانت رائجة آنذاك، التي نظرت بأن رقعة الحريات العامة تتسع في مرحلة «ما بعد النزاع» وحاججت بأن مرحلة التحرر الوطني ورغم ظلم الاستعمار وقسوته إلّا أنّها فتحت مجالًا واسعًا لمشروعيّة حركة تحرر المرأة والحقوق النقابيّة، وفتحت مساحةً أوسع للمجتمع الفلسطيني، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، فإنّ القيادة الموحدة للانتفاضة أقرت بالاحتفال بيوم المرأة العالمي ويوم العمال العالمي ولكن السلطة الفلسطينية حاولت إلغاء هذه الاحتفالات واضطرت للتراجع بسبب المقاومة الشعبيّة الواسعة.

كذلك دعونا لا ننسى أن 17 فلسطينيًا استشهد على يد السلطة في أول سنة تولت فيها الحكم وقد ازداد الوضع سوءًا بعد 30 عامًا من قمع للمقاومة، وكل صوت حر، كاغتيال الشهيد نزار بنات. وتذكرنا حملات الاعتقالات ضد أيّ معارض لسياساتها بتعامل الأنظمة العربية مع شعوبها: تقمع المعارضة، تصادر الديمقراطية، بالإضافة إلى تعاونها مع الاحتلال الصهيوني فيما يسمى «المجالات الأمنية» وهذا في الحقيقة خدمة استخباراتية للاحتلال تساعده في ملاحقة المقاومين؛ أيّ إن السلطة لا ترفض المقاومة، فحسب بل تسلّم المناضلين للاحتلال، فلا تريد أو تسمح لأحد أن يقاوم.

وهنا ما زلت أطالب جميع العاملين في السلطة الفلسطينية بالاستقالة من مؤسساتها بشكلٍ جماعي، دعونا نذكر من يبرر العمل في مؤسسات السلطة بأنّه من أجل لقمة العيش بأنّ الناس كانت تحصل على لقمة العيش قبل قدوم السلطة عام 1993، وكان التضامن الاجتماعي بين الناس أكبر، ولكن السلطة عبر تبنيها لليبرالية الجديدة غذت الروح الأنانية عند الأفراد، وفتحت الباب على مصراعيه لموظفيها للاقتراض من البنوك، مما أسهم أيضًا في تحطيم روح

التعاون والتعاضد في المجتمع.

*** الانتصار الكبير الذي يطمح له العدو الصهيوني هو تعميم روايته التاريخية اليهودية المختلقة حول أحقيته في أرض فلسطين، باعتباره انتصارًا تاريخيًا، يفوق الاعتراف السياسي بحقّه في الوجود الذي ناله من القيادة الرسميّة في المنظّمة، لكن في المقابل: أليس من مخاطر جديّة تتهدّد الرواية التاريخيّة العربيّة الفلسطينيّة في ظلّ مشهد الانهزام والتطبيع الرسمي العربي؟**

** أنا أعتقد أنّ كون الحقّ معنا لا يعني أنّ نستريح ونستند، إلى أنّ كلّ العالم يعلم ذلك، وهذا يخصّنا نحن الذين نعمل في حقل الإنتاج المعرفي. وفي السياق هذا، فإنّ المعركة محتدمة مع القوى الصهيونيّة وهي قوى متكاملة، ذات بنية تترابط مع «إسرائيل»، خاصة وزارة الاستراتيجية «الإسرائيلية» التي قامت لقمع كل الحركات التي تتضامن مع فلسطين وتعمل لأجلها بما فيها حركة المقاطعة.

لطرح أي رواية وتوسيع قاعدة التضامن معها، يجب ألا نتنازل عنها بل نعمل على تعميمها وتوثيقها ودعمها بوثائق وجزء منها الأرشيف الحي، خاصّةً الناس الذين شهدوا تاريخ الصراع، وهذا لا يقتصر على الأرشفة التقليدية، كما علينا أنّ نطالب الاحتلال وبريطانيا لفتح الأرشيف الخاص بالشعب الفلسطيني، حتى وإن لم نكن قادرين على الاطلاع على هذه الأرشيفات بأنفسنا، ولكن يمكننا الاطلاع عليها عبر آخرين، كمن سموا أنفسهم المؤرخين «الإسرائيليين» الجدد، كونهم يستطيعون أكثر منا الاطلاع على هذا الأرشيف في «إسرائيل» لأنهم يحملون جنسيتها. ومن ثَمّ أنّ نقول: إنّنا كوننا أصحاب حقّ يتطلب أن نعمل يوميًا على دحض الرواية الصهيونيّة، التي تهدف إلى تثبيت الاستسلام والخنوع والهزيمة بشعبنا؛ لأنّهم يحاولون أنّ يقنعونا بأنّنا شعب مهزوم، فالخطاب الصهيوني يقصد أن يسمى احتلال الـ 67 «حرب الأيام السّت» ليستنتج المستمع بأنهم استطاعوا هزيمة كل العرب في 6 أيام فقط، وعليه يجب علينا توضيح روايتنا للعالم والدفاع عن كل الشعوب العربية.

*** كان غسان كنفاني يحمل قناعة راسخة أن الفلسطينيين وحدهم غير قادرين على تحرير فلسطين، مؤكّدًا على ضرورة التكامل مع الأمة العربيّة في حرب تحرير شعبية طويلة الأمد، من أجل إنجاز هذه المهمة الوطنية والقومية، وهذا بدوره يطرح مسألة أولوية العلاقة مع الشعوب لا الأنظمة: ما قولك في هذا؟**

** أنا أعتقد اليوم أنّ فلسطين بوصلة العدالة في العالم، وكل أصحاب الضمائر الحيّة، وأضحى التضامن مع فلسطين، ليس لأنّنا قضيّةٌ محقّةٌ وعادلةٌ فحسب، بل لأنّ فلسطين ما زالت تقاوم ومعها كل شعوب العالم كلّه، وتجارب التحرر الوطني حول العالم تشير إلى أنّ الشعوب المحتلة لا تنتصر وحدها، رغم أهمية مقاومة الشعب المحتل والتضامن معه، وتحتاج إلى دعم شعوب العالم الحرّة جميعها، وتجربة فيتنام خير شاهد على هذه الحقيقة.

تعلمت من خلال دراستي وتدريسي لتجارب التحرر التي انتزعتها الشعوب بعد عملية مقاومة مستمرة وطويلة، وهنا أيضًا نستحضر تجربة فيتنام، حيث إنّ مقاومة الشعب الفيتنامي بشكلٍ يومي، اتّسعت ودُعمت حركة التحرر الوطني في فيتنام، وبناء على ذلك، اتّسعت دائرة رفض الخدمة العسكرية الأمريكيّة في فيتنام، وتعمقت مبادئ هذه الحركة وتجذرت، هذا الكلام نفسه يجب أن ينسحب على الشعوب العربيّة، فمثلًا عندما اندلعت الثورات العربيّة عام 2011، لم تكن منقطعةً عن الحراك العربي التاريخي؛ لأنّ الناس حول العالم تثور كل يوم وتقاوم كل يوم من أجل واقع أفضل، والتخلص من الاضطهاد وتحقيق الحرية.

وهنا يطرح سؤال من جديد، هل يمر تحرير فلسطين عبر العواصم العربية؟

نعم يمر، أكيد تحرير فلسطين في حاجة إلى دعم عربي واسع؛ لأنّ الحاضنة العربيّة للشعب الفلسطيني تؤدي دورًا مهمًا في تثبيته في أرضه، وهذه الحاضنة لطالما احتضنت مقاومة الشعب الفلسطيني من الأردن إلى لبنان، وما زالت الشعوب العربية تحتضن الشعب الفلسطيني ويجب علينا يومًا بعد يوم توسيع رقعة هذا الاحتضان، وأرى أنّ الخطاب الذي يعدّ أن الشعب الفلسطيني قادر وحده على تحقيق حريته هو جزء من خطاب الهزيمة الذي حاول الاستعمار تمريرة، بما فيه ما تدعيه القيادة الرسمية في منظمة التحرير الفلسطينية عندما تقول «نحن وحدنا». لما نقول: نحن وحدنا ولا أحد يدافع ويتضامن معنا وماذا نهدف في ذلك؟

المقولات الانهزامية التي يتردد صداها هنا وهناك وتروجها بعض وسائل الإعلام تندرج ضمن استراتيجية إعلامية إمبريالية صهيونية مستمرة، وعليه اعتقد أن تكرار هذه المقولات يصب في الخطاب الاستعماري الصهيوني، والوقائع أثبتت أن الشعب الفلسطيني مصمم على الاستمرار في المقاومة، من جنين إلى غزة إلى نابلس وعكا واللد والنقب والشيخ جراح وسلوان وبيتا وحواره وترمسعيا، ولكلّ مكان طُرقه ونماذجه في المقاومة، في الداخل المحتل، مثلًا، تزايد لدى الدروز الفلسطينيين حمله رفض الخدمة في الجيش «الإسرائيلي»، حيث تنشط حملة «ارفض وشعبك يحميك»، وفي النقب نجحت مقاومة مشروع «برافر» والعراقيب ما زالت صامده رغم ما يزيد عن 220 تدمير صهيوني، وهذه النماذج يستلهم بعضها بعضًا، حيث استلهم شبان مركز النقب الفلسطيني في مخيم «برج البراجنة» من تجربة رفض مشروع «برافر» وأسمى المركز باسمه.

صحيح أنّ أبناء الشعب الفلسطيني مشتتون حول العالم، وطبعًا هذا أيضًا ليس نتيجة صدفة، وإنما هذه خطة استعمارية أمريكية-إسرائيلية، لكن وحدة الشعب الفلسطيني والقضية والأرض تتعزز يومًا بعد يوم رغم كل محاولات الاحتلال عزل تجمعاتً الشعب الفلسطيني بعضها عن بعض.

نحن المثقفين لدينا دور مركزي في تصحيح الرواية الانهزامية ولزامًا علينا عدم تكرارها. واجبنا تقصي الحقائق والمزيد من الدراسة المرتبطة بالعمل، ونتعلم أكثر ونعلم أكثر ونناقش أكثر على قاعدة فهم أهمية الوعي في الصراع، فالوعي والمقاومة لا ينفكان أبدًا.

في عالمٍ شديد التعقيد، سريع التغيّر:
مجموعة «بريكس» واحتدام الصراع على الهيمنة والنفوذ (2-2)

م. تيسير محيسن
باحثٌ وكاتبٌ سياسي/ فلسطين

في ضوء ما ذكرنا في المقال السابق، يثور سؤالان: ما علاقة بريكس بالعولمة؟ وكيف تنظر دولها إلى منظومة «الحوكمة العالميّة» بجوانبها وأبعادها المختلفة؛ السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة والاستراتيجيّة؟ هل بريكس من بين إفرازات أزمة العولمة وتصويب لمساراتها المتوحشة؟ أم ارتداد عنها وتمرّد عليها وتجاوز لها؟

في الحوكمة العالميّة:

ثمّة إجماعٌ أن النظام العالمي يمرّ في مرحلة «تحوّل»، من أحادي القطبيّة إلى نظام متعدّد، غير مركزي، ثنائي القطبيّة أو متعدّد القطبيّة أو حتى لا قطبي! الجدير، أن القوة لم تكن موزعة يومًا بالتساوي بين الدول؛ ولكن بقدر ما يتعلّق الأمر بالتحوّلات في ديناميات القوة العالمية، فإنّ العالم لا يزال يعيش أكثر وسط عمليّة «التحوّل» في عالم سريع التطوّر، دينامي وشديد التعقيد.

يفسّر الخبراء صعود بريكس في اتجاهين مختلفين: الأول يرى أن بريكس، صعودها وأهدافها، وعمليّاتها، إن هي إلا جزء من العولمة وانسجام مع قوانينها ومبادئها، بل ويضيف هؤلاء أن بريكس جاءت لتصويب مسار العولمة ويضربون مثلًا بموقف دولها من أزمة 2009/2008. ترى دول بريكس في «تحرير» التجارة أداةً لتعزيز النمو الاقتصادي وتسهيل التنمية، وهي تتبع استراتيجيّة موجّهة نحو النمو منذ التسعينات، اقتصاداتها باتت وجهة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتؤدّي دورًا متزايد الأهمية في تلبية المطالب العالميّة لرأس المال.

هذا بينما يرى آخرون أن بريكس هي القوة المعارضة وربما البديلة على الجهة الأخرى من المتراس. حيث إن استمرار الاتجاه الحالي في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، والأهمية المتزايدة لهذه البلدان في إعادة تشكيل العلاقات التجارية الدولية، قد يتطلب إنشاء نظامٍ اقتصاديّ وسياسيّ عالميّ جديد.

بينما كان العالم يشهد صعودًا ملحوظًا لليمين الشعبوي في ديموقراطيّات غربيّة عريقة، كما في ديموقراطيات ناشئة كالهند والبرازيل، بدا وكأن العولمة تصاب في مقتل، مع شعار «أمريكا أوّلًا»، وعودة الحمائيّة، وتصاعد أعمال الشغب العنصريّة. كانت المفاجأة أن بريكس أكدت التزامها بالمحافظة على الأمم المتحدة والحوكمة العالمية والعولمة الاقتصادية. فقد انصبت قرارات قمتهم السنوية 2017 على تطوير استراتيجيات للدفاع عن الحوكمة العالمية والعولمة الاقتصادية والتجارة الحرة والعمل الجماعي المناخي.

عام 2017، التقى الرئيسان الأمريكي والصيني، وكانت لكل منهما نظريّته في التغيير: أراد ترامب زيادة الوظائف الأمريكيّة وتقوية الاقتصاد الأمريكي بالحدّ من التجارة الحرّة، بينما أراد شي جين بينغ تقوية الاقتصاد الصيني من خلال حماية التجارة الحرّة والعولمة والحوكمة العالميّة.

يستمرّ الجدل حول ما إذا كان العالم قد تحول من عالم أحادي القطب إلى عالم متعدد الأقطاب. لكن ما هو واضح هو أن الاقتصادات الناشئة بدأت تؤدي دورًا أكثر أهمية في الاقتصاد العالمي وفي السياسة العالمية، أصبح العالم النامي محركًا للاقتصاد العالمي، ظهور أقطاب متعددة للنمو مدفوعة بنمو الطبقة الوسطى وبامتلاك قدرات وموارد سياسية وعسكرية مؤثرة عالميًا. جميع دول البريكس أعضاء في مؤسسات دولية ومتعددة الأطراف، مثل منظمة التجارة العالمية، والأمم المتّحدة، ومجموعة العشرين، واتفاقية الأمم المتّحدة الإطاريّة بشأن تغيّر المناخ، وتشارك بنشاط فيها.

يبدو أن بريكس تمكّنت حتّى الآن من تحويل قوتها الاقتصادية إلى تأثيرٍ سياسيّ دوليّ ملحوظ: دور عملي وفكري في إصلاح المؤسّسات الماليّة الدوليّة، وفي عمليّات وضع القواعد والمعايير في السياسة العالميّة (التدخّل العسكري والحماية) وإصلاح مجلس الأمن. ربما افتقار دول المجموعة إلى قوّة توجيهيّة (شغف أيديولوجي وبصيرة نافذة واختيارات سياسية حكيمة وثقة راسخة) جعلها متباينة في موقفها من «الحوكمة العالمية».

يرى كثيرون أن بريكس باتت تشكل تحدّيًا للنظام الرأسمالي؛ بسبب قوتها الاقتصاديّة، واستقلاليتها الماليّة، دورها السياسي المتنامي من خلال تعاونها وتمثيلها في المنظّمات الدوليّة ذات الشأن ودبلوماسيّتها النشطة. أعلنت بريكس رؤيتها منذ البداية لنظام عالميّ بديل: «إننا نؤكّد دعمنا لنظام عالميٍّ متعدّد الأقطاب أكثر ديمقراطية وعدلًا يقوم على سيادة القانون الدولي والمساواة والاحترام المتبادل والتعاون والعمل المنسق واتخاذ القرارات الجماعية لجميع الدول». يرد المؤيدون نموذج بريكس للحوكمة العالمية إلى مبدأ منع الهيمنة! وإن تحقيق ذلك يتم من خلال خلق عالم متعدد الأقطاب تكون فيه الهيمنة مقيدة في البداية وتصبح في النهاية مستحيلة.

في السياسة والأمن:

بينما أضحت بريكس كيانًا سياسيًا يسعى وراء استكشاف الفرص الاقتصاديّة وإصلاح نظام الحوكمة العالمي ويروم إعادة هيكلته، تمثّل دوله، كل على حدا، لاعبًا إقليميًا بارزًا في الحفاظ على الأمن والتعامل مع التحديات الاقتصادية، من خلال العمل في المؤسسات الإقليمية (التعاون الإقليمي) أو

بالتنسيق مع اللاعبين الدوليين الرئيسيين. باستثناء روسيا الاتحاديّة، تمارس بقية دول بريكس نفوذها عالميًا لأوّل مرّة. دول المجموعة، فرادى ومجتمعين، أسهموا في مفاوضات تغير المناخ، طالبوا بإصلاح الأمم المتحدة، تعاملوا مع الأزمات والقضايا السياسية باهتمام واستجابة ملائمة.

تعدّ قضيّة «إصلاح مجلس الأمن» بندًا أساسيًا على أجندة إصلاح الأمم المتحدة؛ ولكن لماذا تبدو القضية مستعصية على الحل؟ روسيا والصين (عضوان دائمان في مجلس الأمن) لا تدعمان تطلّعات دول البريكس الأخرى ليكونوا أعضاء دائمين. كما لن تدعما أي مبادرة تحد من حق النقض أو تفويض هذا الحق لأي دولة أخرى. عمومًا، جميع دول البريكس أعضاء أساسيون في الأمم المتحدة، التي تعدّها دول بريكس أكثر المؤسسات شرعيّة لتبني إجراءات جماعيّة لحفظ السلام واستعادته، يريدون أن تؤدي دورًا مركزيًا في شؤون السلم والأمن الدوليين. يسهمون في نشاط الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال توفير القوات وتكريس المزيد من الاهتمام لتدريب الأفراد وتقديم التمويل.

يتفق جميع أعضاء بريكس على أن الأمم المتحدة في حاجة إلى إصلاح شامل بما في ذلك مجلس الأمن لجعله أكثر فعاليّة وكفاءة وتمثيلًا.

نظرًا للطموح الدولي المتزايد لبريكس وتوسع مصالح دولها في العالم، راحت تعيد التفكير في موقفها من «مبدأ مسؤولية الحماية» RtoP لتصبح قراراتها أكثر برغماتية وقائمة على المصالح وليست أيديولوجية، علمًا أنّها حتى الآن لا تدعم قرارات مجلس الأمن حول العمل العسكري بحجة حماية حقوق الإنسان احترامًا لسيادة الدول، ونظرًا لمعاناتها ذاتها من التدخّلات سابقًا.

يرى البعض أن تلعثم بريكس في الدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن، وإصلاح المؤسسات العالمية الأخرى، يعود إلى خشيتها من التسبب في زعزعة استقرار النظام العالمي الحالي.

بينما أخذت دول البريكس تؤدي دورًا مهمًا للغاية في نظام الأمن الدولي استنادًا إلى ثقلها الاقتصادي والسياسي والقيمي، جاء الغزو الروسي لأوكرانيا واستمرار الحرب هناك ليخلق تحدّيًا وحرجًا لكل دولة من المجموعة (أثارت الحرب تساؤلات حول التزام دول البريكس بمبادئ احترام وحدة الأراضي والسيادة ورفض ازدواجية المعايير)، وليحد من درجة توافقها السياسي على المسرح العالمي تجاه بقية القضايا على الأجندة.

في الاقتصاد والتجارة:

حينما بدأت دول بريكس تدريجيًا مسارها الصاعد من خلال استراتيجيّة عالميّة مصمّمة للاستفادة من الاقتصاد العالمي والاندماج فيه، وباتت شريكة اقتصادية وتجارية مع دول ومؤسسات دولية؛ أصبح إصلاح هذه المؤسسات محط اهتمامها، حيث يمكن استخدامها لحماية مصالح بريكس المتزايدة ولتعكس قيمها ورؤاها لمستقبل النظام العالمي وحوكمته.

عندما انعقدت قمة مجموعة بريك الأولى خلال الأزمة المالية عام 2008، ركزت على كيفية فهم الأزمة وكيفية العمل معها داخل مجموعة العشرين لإصلاح المؤسسات المالية الدولية، إجراء عمليات تكييف متبادلة وتدريجية، إصلاح نظام العملة العالمي، من خلال الترويج لبديل للدولار الأمريكي أو من خلال تعزيز حالة حقوق السحب الخاصة، تنويع العملات الاحتياطية الدولية، ضمان التوزان في ميزان المدفوعات، محاربة هيمنة الدول الغربية على آلية صنع القرار في صندوق النقد الدولي، السعي إلى نظام سياسيّ واقتصاديّ دوليّ جديد مبنيّ على مبادئ التعدّديّة القطبيّة والعدالة والإنصاف والديمقراطيّة.

ملاحظات ختاميّة:

1- قد يؤدّي إصلاح النظام العالمي بوتيرة سريعة جدًا إلى زعزعة استقرار النظام الاقتصادي والسياسي العالمي. وهذا يعني أنّه من المرجّح أن تكون دول البريكس حذرة عند الضغط من أجل إصلاح مؤسّسات مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، للتأكد من أن مثل هذه الإصلاحات لا تضر بمصالحها الخاصة.

2- النقد الموجّه ضد المجموعة ليس جديدًا، إلا أن النغمة العامة هي التي تغيرت في طرح الشكوك حول أهمية المجموعة وإمكاناتها لتشكيل الأحداث الكبرى، مع الاعتراف بأن الطريق إلى القيادة العالمية والإقليمية أكثر صعوبة مما كان متوقّعًا في السابق.

3- لقد تغيّر السياق السياسي العالمي الحالي الذي تعمل فيه البريكس بشكل ملحوظ. إن أزمة التعددية التي يتم إدانتها غالبًا، التي تتميز بتحديات نسبية (قطاعية) ولكن ليست جوهرية (انهيار النظام) للنظام القائم على القواعد، وعودة التنافس بين القوى العظمى قد توفر فرصًا وتحديات لبريكس. إنّه يوفّر تحدّيات لأنّ صعود معظم أعضائه قد سهلته الهياكل الاقتصادية الليبرالية للحوكمة العالمية التي تظهر الآن تحت الضغط والفرص مع استمرار الهيمنة الغربية في النظام العالمي في التآكل.

4- من المرجح أن تكون قمة البريكس في أغسطس حدثًا معاديًا جدًا للغرب، ثمة خشية أن تتحول قمة البريكس إلى كتلة كبيرة مناهضة للغرب، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة شريكان تجاريان رئيسيان. تحلم جنوب إفريقيا بمجموعة بريكس قوية، من شأنها موازنة الهيمنة الأمريكية، وعلى وجه الخصوص عملتها، الدولار. كما ينبغي مناقشة إنشاء عملة مشتركة لدول البريكس في أغسطس.

5- تعد بريكس في نسق الحوكمة العالمية بمثابة قوة تقدمية، ستصبح إدارة تأثير هذه القوى الناشئة وإصلاح المؤسسات العالمية قضية حاسمة لنظام حوكمة عالمي فعال.

6- قد يكون الحل أمام بريكس في نهاية المطاف إنشاء كتلة اقتصادية عالمية (مع مؤسساتها البديلة وكذلك عملتها البديلة) لكسر هيمنة الغرب وإنهاء النظام أحادي القطب.

7- توسيع البريكس يمكن أن يسهم في تحقيق توازن أكبر في القوى العالمية وتقليل الهيمنة الواحدة. ومن خلال زيادة التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء الحاليين والمحتملين، يمكن أن يتم تعزيز التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي على المستوى العالمي، ومع ذلك فلا يزال معيار القبول محل نظر وخلاف؛ فعالية اقتصادية أم نفوذ سياسي أم كلاهما؟

صعودُ اليمينِ في العالم

د. موفق محادين
باحثٌ وكاتبٌ سياسي/ الأردن

إلى وقت قريب، كان اليساريّون والليبراليّون يعتقدون أنّ الرأسماليّة قادرةٌ ومؤهّلةٌ بحدّ ذاتها على دمج الجماعات القوميّة والجهويّة والتقاليد والثقافات ما قبل الرأسماليّة، في مجتمعاتٍ مدنيّةٍ معاصرة. وبحيث تنعكس علاقات الإنتاج الاقتصادي الجديدة في علاقاتٍ اجتماعيّةٍ وثقافيّةٍ جديدةٍ بحُكم التحديث. ما يحدث أعاد طرح الأسئلة نفسها في الشمال الرأسمالي نفسه الذي دخل طور التفسّخ على أساسٍ قومي، وعندما سقطت هذه النظرة في الاختبارات الرأسماليّة الطرفيّة جنوبَ العالم، أحيل ذلك إلى الركود الطويل السابق في البُنى الاجتماعيّة والثقافيّة. بَيدَ أنّ ما يحدث في العقود الأخيرة أعاد طرح الأسئلة نفسها في الشمال الرأسمالي نفسه، الذي دخل طور التفسّخ على أساسٍ قومي أو جهوي أو حتى ديني وطائفي.

هكذا بدا وكأنّ موجة الانفصالات والكانتونات وحروب الهُويّات المختلفة، سواءً شرق أوروبا أو شرق المتوسّط شأنًا شرقيًا، وانخرط العديد من الكتّاب الأوروبيين والأمريكيين ومن مشايعيهم جنوبًا، في مقاربة ذلك بدلالة المركزية الأوروبيّة الأمريكية الرأسمالية، باعتبارها ظاهرةً حضاريّةً متجاوزةً لهذه الموجة، وكان تفكيك يوغوسلافيا، وقبلها الانهيار السوفياتي، ثم سيناريوهات تفكك الشرق، تجارب للنقاش في خدمة هنتنغتون وفلاسفة وكتّاب المقاربة المذكورة، بل إنّ الأدبيات السياسيّة الاشتراكيّة ذات النزعة المادية، لم تتردد هي أيضًا في القول إنّ النزعات الانفصالية، والهُويّات الأقواميّة والإثنيّة تنتمي إلى عصر ما قبل الرأسمالية أو الرأسماليات المتخلفة، ولا مكان لها في أمريكا وأوروبا الغربية، حيث بوسع الاقتصاد الرأسمالي المتطور، دمج كل المكونات في دورته، ولم يكن الصواب في جانب أي من هذه القرارات، كما برهنت الوقائع، ليس انطلاقًا من الظواهر والتجارب المعاشة وحسب، بل وفق التصوّرات النظرية الغربية نفسها كذلك.

إن ما حدث في كتالونيا، وربما في الباسك قريبًا، وما هو مرشّح في العديد من الجزر البريطانيّة، مثل اسكتلندا وفي المقاطعات الإيطالية الشمالية، وفي كندا (كوبيك)، وما يقال عن نزعات مفاجئة في كاليفورنيا الأمريكية، ليس غريبًا ولا مفاجئًا، وقد يحوّل القارة العجوز إلى رجلٍ مريض كما كانت عليه تركيا العثمانيّة قبلَ انهيارها لصالح أوروبا... **في ضوء الحيثيات والمعطيات والتصوّرات النظريّة الآتية:**

1- النزعة المتزايدة ضدّ ما يسمّى بالسرديات الكبرى: الهُويّات الجامعة لصالح الهُويّات الفرعية، الحزب لصالح الشبكاتية، الأيديولوجيا، التاريخ، الإنسان، وكان من أبرز تعبيرات هذه النزعة، التفكيكية وفيلسوفها دريدا.

ولعلّ السردية الكبرى الآفلة، هي سردية دولة الثورة الصناعية، أي الدولة الناجمة عن معاهدة وستفاليا 1648، ومنها دول أوروبا الغربية، التي تأسست على أنقاض الإمبراطورية الجرمانية ومرجعيتها البابوية، وها هي برسم التفكك من جديد، إما على شكل انفصالات كاملة، أو فدراليّات إمبراطوريّة.

ولم تدخل دولة وستفاليا هذا النفق فجأةً أو لأسبابٍ سياسيّة بحتة، كما يبدو من التوترات والهويات الأقوامية، بل إن هذه التوترات والهويات كانت محصلة لعصر ما بعد الثورة الصناعية، في بعديه؛ التقني المعلوماتي، والمالي النقدي وانعكاسهما في شكلين جديدين للدولة في الشمال الرأسمالي، الأول: دولة بريتون وودز، الاتفاقية التي أعقبت الحرب الثانية، وأسست صندوق النقد والبنك الدوليين إطارًا للاقتصاد الرأسمالي والأنظمة السياسية المرتبطة به.

الثاني: دولة إجماع واشنطن 1989، الذي قرر فيه ممثلو البنوك والبورصة والمؤسسات الأمريكية المختلفة السيطرة على العالم من خلال التفريق بين الدولة المعاصرة، في نظرهم، وهي دولة الاقتصاد المفتوح وبين ما أسموه بالدولة الفاشلة، أي الدولة الحمائيّة والمهتمّة بسياسات الرعاية الاجتماعيّة.

ويلاحظ في الحالتين أنّ دولة الثورة الصناعيّة والخطاب القومي (دولة وستفاليا) خسرت وظيفتها دولةً محتكرةً للمعلومات والإحصاءات، وتحوّلت إلى دولةٍ ملحقةٍ بالثورة المعلوماتيّة.

2- تبدّيات وتجلّيات العولمة فيما يعرف بـ العقل التكنولوجي الأداتي، حسب مدرسة فرانكفورت، وهو العقل الذي أطاح بالحداثة، والثورة الصناعية، ودولتها التقليدية.

وثمّة ما يقال هنا عن إقصاء الفكر عملًا من أجل الإنسان لازم الثورات المعرفية الأربع: كوبرنيكس في القرن الخامس عشر، وكذلك كبلر وجاليليو، الذين أكدوا عدم مركزية الأرض ومعها عدم مركزية الإنسان. وداروين في القرن التاسع عشر الذي رد الإنسان إلى تطور مشترك مع أسلاف آخرين، وفرويد الذي وضع اللاشعور مكان العقل عمليًا، وأخيرًا الثورة المعلوماتيّة.

3- على هذا الصعيد يشار إلى ثلاثة مفكرين:

الفرنسي، آلان تورين في كتابه ما بعد المجتمع الصناعي، والأمريكيان: آلان تورينغ في كتابه الذكاء والحاسوب، 1945، وآلان توفلر في كتابه تحول السلطة.

فحسب توفلر، فإن الدولة المعاصرة،

بما في ذلك الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، دخلت في تناقض مع التحولات الكبرى التي طرأت عليها، وصارت هذه الدولة الناجمة عن الثورات البرجوازية، واتفاقية وستفاليا، مفارقة لهذه التحولات الجديدة وعالم ما بعد الدولة القومية.

ويشايع توفلر، الكاتب والدبلوماسي البريطاني، كان روس في كتابه الشبكاتي (ثورة بلا قيادات).

وبالمجمل، فإنّ حالة ما بعد الثورة الرأسماليّة الصناعيّة والتقنيّة، وما بعد الدولة، وما بعد الحداثة ومجتمعها، تطلق أيضًا آليّات التفكيك والهُويّات الإثنيّة.

صعود اليمين في العالم وحروبه المتوقّعة:

1- ابتداءً، فإنّ مقاربة أيّة ظاهرة من ظواهر اليمين وصعوده في أيّة بقعةٍ من العالم، لا تستند إلى التمعّن في عالم المتروبولات الكبرى، وخاصّة الولايات المتّحدة الأمريكية، مقاربات لا تمسك بالأسباب الاستراتيجية الحقيقية، وتضيع في متاهات التفاصيل والقضايا والتداعيات الجانبية والفرعية و الثانوية، ولا تؤسّس لاستخلاصات يمكن التعويل والبناء عليها كما تساعدنا المساهمة الماوية (كراس التناقضات الرئيسية والثانوية وتداخلاتها وتجلياتها) في استجلاء ميكانيزمات العالم الرأسمالي وآفاقه، سواءً على الصعيد العام أو في الحقل الخاص.

2- من المسلّم به أن كتابات الليبرالية وبسون حول الإمبريالية وهليفردنغ (الرأسمال المالي) التي استفاد منها لينين في (الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية)، تشكّل أرضية لا يستهان بها في حال الانتباه إلى التطورات التالية في بنية الرأسمالية العالمية وحركتها وأزماتها.. والأفكار الأساسية القديمة هنا، هي التي تتعلّق بالتحوّل من اقتصاد المزاحمة الحرّة والإنتاج البضاعي (بضاعة، نقد، بضاعة) إلى اقتصاد الاحتكارات وتغلغل الرأسمال فيها، وخاصةً ألاعيب البنوك والمضاربة، وكذلك تصدير الرساميل. أمّا الأفكار الجديدة، فهي التي رافقت (الظاهرة الأمريكية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي) وخاصّة تداعيات اتفاقية بريتون وودز وسيطرة الدولار على النظام المالي والنقدي العالمي، وكذلك الأدوات والأساليب الأمريكيّة المستخدمة لحماية هذا النظام وتعديله وتطويره بين حين وآخر.. فمن الحروب التي توسّعت مع تضخم المجمّع الصناعي الحربي لغايات تكريس هذا النظام وموقع الدولار فيه ووضع اليد على المزيد من الموارد في العالم الثالث، إلى ما تناولته كتب مهمّةٌ جدًّا، مثل أسياد العالم، وسادة العالم، واعترافات قاتل اقتصادي، لـتشومسكي وبلجر وبيركنز.

3- بيد أنّ كل ذلك، لم يوقف الأزمات المتتالية للنظام الرأسمالي، فلا الحروب الخارجية، ولا أوهام جوزيف تومبيتر وهايك وميليتون فريدمان، كانت قادرةً على تبرير الرأسمالية والدفاع عنها:

- شومبيتر باعتقاده أن التكنولوجيا تساعد على تجاوز الأزمة، فيما التكنولوجيا عمّقتها بطرد الملايين من سوق العمل.

- هايك وفريدمان عبر أوهام الرهان على التصحيح الذاتي لحركة الأسواق.

وبالمثل فشلت سياسة الضخ في لعبة العقارات وغيرها... وفشلت الرأسمالية من ثَمّ في تجاوز أزمتها البنيوية لا في السباق القديم مع اشتراكية موسكو، ولا بعد الانهيار السوفياتي وجدار برلين.

كما اتّضح سقوط الوهم الليبرالي الذي ربطه جون لوك مع حرّية الأسواق، فمن الفاشية والنازية التي تسببت في الحرب العالمية الثانية، إلى الحروب الإمبريالية الأمريكية وفظائعها والإعلان عن حقيقتها العنصرية، كما في الحقبة المكارثية، ثمّ حقبة ريغان — وتاتشر، واليوم بعد أزمة 2008/ 2009 العقارية والمالية وانهيار يماز برذرز وأخوته من المصارف الكبرى..

4- ومن مفارقات الأزمة الرأسمالية المتفاقمة ما سمّاه فيلسوف التفكيك (فوضى ما بعد الثورة الصناعية وما بعد الحداثة وما بعد العقل البرجوازي)؛ عودة أطياف أو شبح ماركس وتحكّمه من قبره في (فوضى السوق الرأسمالي).. فالتركيب العضوي لرأس المال واختلال المعادلة بفعل الأتمتة والثورات المعلوماتية المتتالية يغري أكثر فأكثر بالتوسّع في تقسيم العمل العالمي بين المركز والمحيط، وانتقال المزيد من (البنى الصناعية) بحثًا عن الأيدي العاملة الرخيصة والأسواق، وذلك ما حول العولمة من سمة إمبرياليّة إلى ظاهرة تحظى بتذمّر قطاعاتٍ واسعةٍ من الطبقة الوسطى والعمّالية البيضاء.. وهنا بدأت تتقاطع شبكة العنكبوت الجديدة لليمين الجديد: رأسماليون كبار في (القطاع الصناعي) الذي يخوض منافساتٍ صعبةً مع المحيط العالمي، وقطاعات بيضاء من العمالة المتضررة، ومن العمالة الوافدة الرخيصة.. وكما في كل ظاهرة، تسطع الأيديولوجيات أقنعةً زائفة (كما رأى ماركس وألتوسير) وتوحد خلفها شرائح وقوى اجتماعية وطبقية متضاربة، ولا أفضل هنا من بعث الحياة في تصوّرات دينية إسلاموية أو كنسية أو يهودية، وعلى نحو شمولي أيضًا، من الشمال ما بعد الصناعي وما بعد العقل البرجوازي، إلى جنوب ما قبل الثورة الصناعية والعقل المستقيل منذ قرون.

وعوضًا عن أن يظهر الصدام وتظهر الحروب صراعات طبقيّةً وصراعات على الموارد وتقسيم العمل، تلبس الأقنعة الأيديولوجية صدام الحضارات بلغة هنتنغتون، والفسطاطيين بلغة الجماعات الأصولية... ويبدو المسرح جاهزًا لليمين، وللدمى والأدوات السياسية بل لأكثرها انحطاطًا وأكثرها وحشية من ريغان إلى ترامب، ومن رجال قلم الاستخبارات البريطانية في شركات الهند الشرقية والسويس (من بن عبد الوهّاب ورشيد رضا) إلى البغدادي والبقيّة...

الحروب المقبلة لليمين:

من المفهوم ابتداءً، أن الرأسمالية بكل الأحزاب التي تمثّلها، هي في (خندق اليمين) بما في ذلك التيار الكينزي، والأوساط الليبرالية الأقل وحشية، بيد أن ذلك لا ينعكس بصورة ميكانيكيّة على تقديراتها السياسية وطُرق إدارتها لمصالحها المتضاربة في الإطار الرأسمالي نفسه، بل إنّها بالقدر الذي وحّدت صفوفها ضدّ خصومها شرق وجنوب العالم، بقدر ما خاضت حروبًا مدمّرةً فيما بينها.

وبالمجمل، يمكن تسجيل الملاحظات الآتية في هذا المجال:

1- إذا كانت الحروب، وخاصّة حروب التوسّع ونهب الموارد والصراع على الأسواق سمةً أساسيةً وثابتةً من سمات الرأسمالية في كل مراحلها، من المزاحمة الحرّة إلى الاحتكارات في العقود الامبراطورية (الإمبريالية)، ومن أحزاب الليبرالية المطلقة إلى قوى وأحزاب دعم المستهلك (الكينزية)، فإنّ ما يميّز سنوات الأجنحة الأكثر تشدّدًا من اليمين، هو الخطاب العنصري الذي لا لبس فيه، وهو خطاب يؤدّي في أحيانٍ كثيرةٍ إلى تزايد واتّساع عناصر هذا الخطاب وتحوّلها إلى أهداف بحد ذاتها، وهو ما أشار له شبنغلر في ملاحظاته حول الهمجية الشمالية العليا وما تنتجه من همجيات أصولية في الجنوب، وكذلك إشارات توفلر المبكّرة عن مستقبل الرأسمالية (مزيج من المافيا والمضاربات وانبعاث الأصوليات الرجعية).

2- أن القاسم المشترك بين كل الرأسماليات لا ينفي التنافس فيما بينها واتّخاذ مظاهر (قومية) كما في النازية الألمانية والفاشية الإيطالية..

3- لا يجوز أبدًا إهمال محدّدات أخرى في مجمل الصراعات داخل المعسكر الإمبريالي أو إزاء الآخرين، ومن ذلك الجانب السياسي والاجتهادات المختلفة في تشخيص هذه الأزمة أو تلك أو في تحديد الأولويات وما ينبثق منها من مدارس تلعب دورًا حاسمًا (مستقلًا) عن (البنية الرأسمالية نفسها).

ومن ذلك الجغرافيا السياسيّة والجيوبوليتيك، وكذلك الانقسامات التي تتكرس مع الزمن، دوائرَ خاصّة، مثل الخارجية والمخابرات والبنتاغون في الحالة الأمريكية، وحراكها على إيقاع الاحتكارات المتنوعّة (نفط، سلاح، قمح.. الخ).

انقلابُ النيجر
واتّساع الطوق الروسي في منطقة الساحل والصحراء

د. سامح إسماعيل
باحثٌ في العلوم السياسيّة وفلسفة التاريخ/ مصر

مع تأزّم الوضع السياسي في النيجر، إثرَ الإطاحة بالرئيس المنتخب محمد بازوم، عبر انقلابٍ عسكريّ تقليدي؛ تبعثرت أوراقُ اللعبة السياسيّة من جديد، وسط شواهدَ تؤكد أنّ الصراع السياسي بين روسيا والغرب انتقل بشكلٍ حادّ إلى الأطراف، حيث تشهد بؤر الصراع الساخنة في السودان وليبيا وغربِ أفريقيا، مواجهات حادة بين الطرفين.

في أعقاب الإطاحة بالرئيس بازوم، خرجت مظاهراتٌ داعمةٌ للانقلاب، ولوّح المتظاهرون بالأعلام الروسيّة قرب القاعدة العسكريّة الفرنسيّة في العاصمة نيامي، وسط هتافات تنادي بسقوط فرنسا.

من جهة أخرى، وبحسب دويتش فيللة، قال مسؤول أوكراني رفيع: إنّ روسيا كانت وراء استيلاء العسكريين في النيجر على السلطة، وهو الأمر الذي حاول وزير الخارجية الأمريكية، أنتوني بلينكين، التقليل من شأنه، في مقابلةٍ مع بي بي سي، حيث قال: «أعتقد أنّ ما حدث وما زال يحدث في النيجر، لم يكن بتحريض من روسيا أو فاغنر».

بدورها، رحّبت مجموعةُ فاغنر، شبه العسكرية، بالانقلاب العسكري في النيجر، في دلالةٍ على اتّساع الطوق الروسي المهيمن بقوّةٍ على العديد من دول المنطقة، ولا سيّما جمهوريّة إفريقيا الوسطى، والسودان، ومالي، وليبيا.

نفوذ روسيا في الداخل:

ينظر شعبُ النيجر نظرةً إيجابيّةً إلى الوجود الروسي في مالي وبوركينا فاسو، وسط دعايةٍ هائلة تروج للدور الفاعل لمجموعة فاغنر في مكافحة الإرهاب، وتمتلك روسيا قوى داعمة لها في النيجر، عبر ما يسمى بدوائر الوحدة الإفريقية، أو دوائر العولمة البديلة، ولموسكو نفوذٌ كبيرٌ في محيط المجتمع المدني والنقابات العمالية هناك، كما تدعم القوى التي تدعو

إلى انسحاب الجيش الفرنسي من النيجر، الوجود الروسي في البلاد.

وتُعدُّ منظّمة «الاتّحاد المقدّس لصيانة سيادة الشعب وكرامته M62» أبرز مؤسّسات المجتمع المدني الداعمة للوجود الروسي في النيجر، ولفتت المنظّمةُ إلى أنّ الدعم العسكري الروسي من خلال مجموعة فاغنر، يمكن أن يساعد النيجر في مكافحة الإرهاب.

وبحسب الجارديان، فإنّ موسكو لديها نفوذٌ كبيرٌ في أحزاب سياسيّة عدّة في النيجر، وهناك زعماء يدينون بالولاء لموسكو، أمثال: عبد الرحمن أومارو من حزب Incin Africa))، الذي سافر كثيرًا إلى روسيا للقاء شخصيّات بارزة هناك. وكذلك رئيس حزب MPD))، الذي تمّ القبض عليه من قبل، بتهمة التواطؤ مع قوّة أجنبيّة (روسيا)؛ لزعزعة استقرار النيجر. ويقال إنّه تلقّى مبلغًا كبيرًا من المال لإجراء اتّصالات في هذا الاتّجاه، كما أنّ حزب أوموجا، لديه نفس الموقف المؤيّد لروسيا.

أصبح الطوق الروسي شديد الإحكام في منطقة الساحل والصحراء، وبات يمتدّ عبر حزام سياسي/أمني يضم: تشاد ومالي وبوركينا فاسو وأفريقيا الوسطى وغينيا، وصولًا إلى النيجر، وتجلى ذلك بوضوح في التظاهرات المؤيّدة للانقلاب في نيامي، حيث حمل متظاهرون علمًا روسيًّا، ولافتةً عليها صور زعيم الانقلاب في النيجر الجنرال عبد الرحمن تشياني، وزعيم المجلس العسكري في بوركينا فاسو إبراهيم تراوري، وزعيم المجلس العسكري في مالي آسيمي جويتا، وزعيم المجلس العسكري في غينيا، العقيد مامادي دومبويا.

احتمالات المواجهة العسكريّة:

بدأ الانقلابيّون في تجنيد متطوعين لمحاربة تدخّل عسكريّ محتمل، من المجموعة الاقتصاديّة لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، وفقًا لأسوشيتد برس. وذلك بعد أيام فقط من إعلان الجماعة الاقتصاديّة لدول غرب أفريقيا، أنّها قامت بحشد «قوّة احتياطيّة»، مستعدّة لغزو النيجر وإعادة الرئيس المنتخب ديمقراطيًّا محمد بازوم، إلى الحكم.

ويطرح قرار الإيكواس تساؤلات عدّة حول قدرة المجموعة على تنفيذ تهديداتها، في ضوء الاضطرابات التي تشهدها نيجريا، وكذا التضامن الذي أبدته بوركينا فاسو ومالي مع النيجر، وإعلان مالي بشكل صريح الحربَ على دول الإيكواس، في حال تحركّت الكتلة لغزو النيجر.

الموقفُ الفرنسي الداعم للتدخل العسكري في النيجر، يقابله موقف أمريكي شديد الغموض، فواشنطن التي تملك وجودًا عسكريًّا في النيجر، دعت أكثر من مرّة إلى انتهاج سياسة «الصبر الاستراتيجي»، وعدم الاندفاع تجاه التدخل العسكري.

ولدى واشنطن قاعدة عسكرية بالقرب من مدينة أغاديز الشمالية، تُعدّ نقطة الانطلاق الرئيسية لجميع عمليات الاستخبارات والمراقبة في غرب إفريقيا. وأنفقت واشنطن 110 ملايين دولار؛ لبناء القاعدة بالقرب من أغاديز، وضخّت ما لا يقل عن 500 مليون دولار من المساعدات الأمنية في البلاد منذ عام 2012. وقامت الولايات المتّحدة بتدريب الضباط النيجيريين، ومساعدتهم في المهام التي تهدف إلى مواجهة الجماعات الإرهابية، وحاليًا يوجد ما يقرب من 1100 جندي أمريكي، يتمركزون بشكلٍ دائمٍ في البلاد.

ومع وقوع الانقلاب، والغموض الذي يغلف الدور الروسي، رغم الشواهد التي تؤكده، اتخذ المسؤولون الأمريكيون خطواتٍ لتقليص التعاون مع النيجر على المدى القصير، حيث قال متحدث باسم البنتاغون: «لقد أوقفنا، على أساس مؤقت، جهود التعاون الأمني، ولا نجري تدريباتٍ عسكرية، بينما نراقب هذا الوضع المتطور». وأضاف: «نحن نركز على حل دبلوماسي؛ للحفاظ على الديمقراطية التي تمّ الوصول إليها بشق الأنفس في النيجر».

في الوقت نفسه، أوضح مسؤولون أمريكيون أنّ واشنطن لن تغادر النيجر بمحض إرادتها. وقال مسؤول أمريكي لوكالة رويترز للأنباء: «الطريقة الوحيدة لتنتهي هذه المهمة، هي أن تطلب منا حكومة النيجر المغادرة.»

بدوره، قرر المجلس العسكري الحاكم في النيجر، إلغاء اتفاقيات التعاون مع فرنسا، وطالب باريس بسحب 1500 جندي فرنسي يتمركزون في البلاد، وهو ما ردت عليه باريس بالرفض، بداعي أنّ القرار صادر من جهةٍ غير شرعية. وفي مقابل التصعيد مع فرنسا، اختار المجلس العسكري الحاكم في النيجر، عدم الدخول في أي صدامٍ مع واشنطن.

ويبدو أنّ واشنطن التي تكتفي بالمراقبة، لا تريد الاندفاع تجاه مواقف تخدم الوجود الفرنسي في المنطقة، بشكلٍ مباشر، في ظلّ غموض الدور الروسي، لكنّها قد تستغني عن قناعاتها السياسيّة، في حال الإعلان قيام موسكو باختطاف النيجر، كما حدث تحت أعين البنتاغون في مالي، ما يعني منح الضوء الأخضر للإيكواس، للتدخل العسكري بمساعدة فرنسا في النيجر، وعليه، فإنّ واشنطن قد تختار القرار الصعب، في حال مواجهة الأصعب منه.

مخاضاتُ ولادةِ عالم متعدّد الاقطاب

رضي الموسوي
كاتبٌ صحفي/ البحرين

«سوف يبقى عددُ السكان والنسب بين الأعراق وبعض الجماعات الإثنيّة عند مستوى 2005؛ لأنّ القسم الأعظم من البشريّة سوف يُقتل أثناء الثورات المناهضة للعولمة التي ستشارك فيها شعوبٌ وأممٌ بأكملها. سوف يموت الكثيرون، في حين أنّ الصدامات الأعنف والأقسى ستكون بين الأطلنطيين - أنصار العولمة والأوراسيين - أنصار التعدديّة القطبيّة، وسوف تؤدّي إلى كارثة بيئيّة وتكنولوجيّة، وإلى ظهور فيروسات وأمراض جديدة». (عالم الاجتماع الروسي ألكسندر دوغين، كتاب «الجغرافيا السياسيّة لما بعد الحداثة»).

لا شكّ أن إرهاصات ولادة نظام عالميّ جديد متعدّد الأقطاب عسيرةٌ ومحفوفةٌ بمخاطر الحروب الكونية، التي تجلّت مؤخّرًا في حرب أوكرانيا بين روسيا وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتوجّه اتّهامات كثيرة إلى ألكسندر دوغين، أنّه هو من همس في إذن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وأشار إليه بشن الحرب، باعتباره منظّرًا للنظرية الأوراسية، وقد دفع دوغين الثمن غاليًا عندما تعرّض لمحاولة اغتيال ذهبت ابنته ضحية فيها بتفجير سيارتها بداية اندلاع الحرب. يقدم دوغين نظرةً سوداويّةً لمستقبل البشريّة، لكنّه يخلص إلى أن عالمًا متعدّد الأقطاب سوف ينشأ من رحم معاناة العالم من الحروب والصراعات التي ستغير الكثير في الجغرافيا السياسية وفي مواقف الدول، ويرى أن العديد من القيم والمناهج سوف تتغيّر بما فيها الديمقراطيّة الغربيّة التي ستتطوّر المركزيّة على حسابها، وستكون مصالح الدول مقدّمة على مبادئ الديمقراطيّة وحقوق الإنسان، كما يرى أن مستقبل روسيا ليس مع الغرب، بل في بعدها وعمقها الأوراسي.

قول دوغين، ربّما يفسر الحرب المستعرة في أوكرانيا وبروز كُتل اقتصادية وسياسية وعسكرية وأمنية في أكثر من مكان، وخصوصًا إصرار الولايات المتحدة الأمريكية إبقاء سيطرتها على العالم وقيادتها له في القرن الواحد والعشرين، وإن كلّف ذلك حروبًا مجنونة، وقد شعرت واشنطن ودوائر صنع القرار الأمريكي، أنّ إمبراطوريتها لا يمكن لها أن تبقى على القمة إلى أبد الآبدين، لذلك تحركت الإدارات المتعاقبة على البيت الأبيض في الربع الأخير من القرن العشرين، وخصوصًا عقد التسعينات، بعيد انهيار الاتحاد السوفييتي ونشوء عالم القطب الواحد، فدرست وخططت لتبقى زعيمة العالم بلا منافس.

بعد قرابة ثلاثة عقود من انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية، وطرح سؤال كيف يمكن أن تستمر أمريكا في قيادة العالم بمفردها، جرت مياه كثيرة تحت جسر الاقتصاد العالمي، وتحركت مواقع الدول وإمكاناتها الاقتصادية وترتيبها في الاقتصاديات الدوليّة، فصار الثقل الاقتصادي يتوجّه شرقًا بدلًا من الغرب الذي كان مسيطرًا على المراتب العشرة الأولى طوال القرن العشرين. تغيّر السؤال المركزي الأمريكي إلى: كيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية عرقلة ولادة عالم جديد متعدد الأقطاب؟ وكيف تتم عملية لجم الصين من تبوء المركز الأوّل عالميًا على الصعيد الاقتصادي والقوة الناعمة التي عملت بكين على نسجها بهدوءٍ شديدٍ منذ إطلاق الزعيم الصيني الراحل ماوتسي تونغ نظرية العوالم الثلاث التي أسست لمرحلة الخصومة الصينيّة السوفيتيّة، بعد رحيل الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين؟

اشتغلت الصين على تأسيس قوّة اقتصاديّة ناعمة تحوّلت معها إلى مصنع للعالم في كلّ شيء تقريبًا، وبنت تحالفات متينة مع الدول النامية لتتمدّد اقتصاديًا بهدوءٍ وبطءٍ على طريقة حياكة السجاد الإيراني، ومشت في مشروعها الضخم «الحزام والطريق»، حتى بلغت قروضها الممنوحة في خمس سنوات لـ 22 دولة نامية في الفترة من 2016 إلى 2021 أكثر من 185 مليار دولار. وقد انتزعت الصين مرتبتها الثانية في الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة من حيث القيمة بناتج محلي يحوم حول 18 تريليون دولار، مقابل 23 تريليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية، لكن ومن ناحية القدرة الشرائية، فالصين هي الأولى، فضلًا عن أن واشنطن مغرقة بديون تزيد على 31 تريليون دولار، خلافًا للصين التي لا تعاني من أزمة في هذا الشأن ولا يتجاوز دينها الخارجي 2,7 تريليون دولار، بل وتقرض أمريكا أكثر من تريليون دولار.

يشير الواقع الاقتصادي العالمي الراهن إلى أن عالم متعدد الأقطاب هو الصيرورة التاريخية الثابتة التي تسير نحوها البشرية، ما حدا بواشنطن سرعة التحرك لمواجهة تداعيات كثيرة في شكل تجمعات وتكتلات ومحاولات الانعتاق من الهيمنة الغربية، وليس ما حصل في النيجر سوى إحدى التجليات المعبرة عن رفض الشعوب مصادرة ثرواتها لصالح الدول الكبرى. تعدّ النيجر واحدة من أفقر دول العالم من حيث حجم الاقتصاد، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي 13,97 مليار دولار في العام 2022، متراجعًا عن العام الذي سبقه الذي بلغ 14,92 مليار دولار، ولا يتجاوز نصيب الفرد 533 دولار سنويًا، كما أن من يحصل على الكهرباء لا يتجاوز 18,6 بالمئة من إجمالي السكان البالغ عددهم نحو 26 مليون نسمة، ومساحتها 1,27 مليون كيلومتر مربع، وقد احتلت النيجر المرتبة 124 على مستوى العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي. لكنها تتمتع بثروات طبيعية تمكنها من مكافحة الفقر والعوز، ومن أهم صادرات النيجر الذهب والبذور الزيتية والمواد الكيميائية، وهي أهم مُصدّر لخام اليورانيوم في إفريقيا، ورابع

أغنى دولة في العالم من احتياطيات هذا الخام الذي يضيء ليل باريس بينما تغرق أغلب مناطق النيجر في العتمة. فالتطورات الحاصلة هناك ومسارعة وصول السفير الأمريكي إلى هذا البلد الإفريقي المعدم والاهتمام الفرنسي الكبير واستنفار بعض الدول الإفريقيّة، يفسر حالة التوتر التي بلغتها بعض الدول الكبرى التي ما تزال تستحوذ على ثروات البلدان النامية، التي أغلب أبنائها محرومون من التعليم كما هو حال أبناء النيجر الذين تبلغ نسبة الملمين بالقراءة والكتابة بينهم 37 بالمئة فقط!

قلق مجموعة بريكس:

لعلّ التحدّي المقلق والمتصاعد لعالم القطب الواحد هو بروز مجموعة بريكس التي تأسست في 2009 وعقدت قمّتها الأخيرة في جنوب إفريقيا من 22 إلى24 أغسطس/ آب الماضي، وعلى جدول أعمالها ملفات غاية في الأهمية منها توسيع عضويّة المجموعة، حيث تقف في طابور طلبات الانضمام لهذه المجموعة الواعدة 22 دولة، علمًا أنّ المؤسّسين هم البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا، وكلمة «بريكس» تمثّل أوّل حرف من اسم كلّ دولة من الأعضاء الخمسة. في مقدّمة طلبات العضويّة لبريكس تأتي أندونيسيا والسعوديّة ومصر، وتشكّل الدول الأعضاء الخمسة نحو 40 بالمئة من مساحة العالم، وسكان المجموعة يشكّلون أكثر من 40 بالمئة من سكان الكرة الأرضيّة، وتبلغ مساهمة المجموعة في الاقتصاد العالمي 31,5 بالمئة متقدّمة على مجموعة السبعة الكبار (G7) التي تبلغ مساهمتها 30,7 بالمئة، لكن الأخيرة ما تزال تستحوذ على 60 من الثروة العالميّة، وبدخول دول بحجم السعوديّة (حجم ناتجها المحلي بلغ 1 تريليون دولار) وحجم إنتاج يبلغ نحو 12 مليون برميل يوميًا، وأندونيسيا (1,2 تريليون دولار) تكون المجموعة قد تجاوزت السبعة الكبار في مجال الثروة العالميّة واحتياطات الطاقة النفطيّة.

قبيل انعقاد قمة «بريكس» في جوهانسبيرغ بجنوب إفريقيا، أكّد وزير الخارجيّة الروسي سيرغي لافروف (21 أغسطس/آب2023) «أنّ منظّمة بريكس لا تهدف لأنْ تصبح قوّةً مهيمنةً جماعيّةً جديدة»، مشيرًا في مقالة له بمجلّة «أوبونتو» الجنوب الإفريقيّة، إلى أنه «ليس لدى المجموعة هدف استبدال الآليات المتعددة الأطراف القائمة». ولفت الوزير الروسي إلى أن دول (بريكس) مستعدّة للاستجابة «بأن تصبح إحدى ركائز نظام عالمي جديد أكثر عدلًا ومتعدد المراكز». كلام لافروف هذا يقلق واشنطن وحلفاءها ويزعجهم، ليس فقط لأن بريكس تتوسع بثبات، حتى الآن على الأقل، بل لأنّ الحديث عن عالم متعدد الأقطاب يُركّز مسمارًا جديدًا في تابوت عالم القطب الأوحد.

الملف الثاني والمهم في قمة البريكس هو العملة المشتركة والتبادل التجاري بعيدًا عن الدولار الأمريكي، وقد بدأ أعضاء المجموعة بالعمل على ذلك فعلًا، حيث تصل المبادلات بالعملة الوطنية بين الصين وروسيا إلى 80 بالمئة من إجمالي المبادلات، وأن المبادلات بين أعضاء بريكس زادت بمعدل 56 بالمئة وبلغت 422 مليار دولار على مدى السنوات الخمس الماضيّة، كما بدأ العمل على تطوير بنك التنمية الجديد الذي أسّسته المجموعة عام 2015 برأسمال 50 مليار دولار، بديلًا عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، رغم ما يواجهه البنك من مشاكل على خلفيّة العقوبات المفروضة على روسيا، التي تعدّ أحد مصادر التمويل الرئيسيّة، كما أن ملف الأمن الغذائي للمجموعة طرح في القمة، خصوصًا مع تفاقم الخلل في المعروض من القمح في الأسواق العالميّة؛ بسبب الحرب في أوكرانيا.

رد استباقي:

لم تنتظر واشنطن نتائج قمة جوهانسبيرغ، بل رتبت لقمة ثلاثية جمعتها وطوكيو وسول في كامب ديفيد في 17 آب/أغسطس الماضي، لتضرب بها عصفورين بحجر: الأول الصين التي هي الهدف المشترك بين الثلاثة مع تزايد التوتر في جنوب شرق آسيا، وخصوصًا في بحر الصين الجنوبي، والعصفور الثاني مواجهة نتائج قمة بريكس التي أفصحت عن أهدافها بالعمل على كسر الاحتكار، وإيجاد عالم متعدد الأقطاب، وهو الهدف الذي يسبّب صداعًا مزمنًا للولايات المتّحدة الأمريكيّة. اتّخذت قمة كامب ديفيد قرارات تقطع الطريق على تحويل نتائج قمة البريكس إلى برامج عمل؛ إذ قرّرت القمة الثلاثيّة العمل على مواجهة كوريا الشماليّة المستمرّة في تجاربها البالستيّة والنوويّة، وعلى فتح خط ساخن ثلاثي جديد وإجراء تمارين عسكرية منتظمة وعقد قمم ثلاثية سنوية، وفق قول مسؤولين أميركيين، لإضفاء الطابع المؤسساتي على العملية. أما الولايات المتحدة التي شعر سفيرها في اليابان رام إيمانيويل بنشوة النصر من نتائج كامب ديفيد، فقد ذهب بعيدًا: «خلقنا شيئًا هو تمامًا ما كانت الصين تأمل في ألا يحدث (..) رسالتنا هي أننا قوة وحضور دائمان في المحيط الهادئ، وبالإمكان الاعتماد على أميركا.. وعلى الصين أن تفهم أننا القوة الصاعدة، وهم يتراجعون»، وفق قوله. أما الرد الصيني فقد كان جاهزًا على لسان وزير خارجيتها وانغ يي الذي حض طوكيو وسول على العمل مع بكين «لإنعاش شرق آسيا»، وقال متهكّمًا: «مهما صبغتم شعركم بالأشقر أو جعلتم شكل الأنف رفيعًا، فلن تصبحوا أوروبيين أو أميركيين، لا يمكنكم أن تصبحوا غربيين أبدًا.. يجب أن نعرف أين هي جذورنا».

منسوب التوتر عند البيت الأبيض قاده لأن يعقد جلسة لمجلس الأمن الدولي لمناقشة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية وأسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها، وكأن العالم نسي الكذب السافر الذي مارسته الإدارة الأمريكية لغزو العراق أو نسي ما جرى في سجن أبو غريب العراقي، أو الدعم المطلق الذي تقدمة واشنطن للفاشية الصهيونية في حرب الإبادة الجماعية التي تنفذها ضد الشعب الفلسطيني.

خلاصة القول: إنّ عالمًا متعدد الأقطاب يتشكل رغم درب الآلام والنزيف الذي تسببه الإدارات الأمريكية المتعاقبة والمتحالفين معها، ولن تتمكّن واشنطن من الوقوف أمام إصرار العالم على الانعتاق من الاحتكار والتبعية وخلف الحتمية التاريخية التي تسير البشرية نحوها بخطى واثقة، وإن كانت بطيئة.

عودةُ الحرب الباردة؟

حسن شاهين
باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌ فلسطيني/ مصر

في السادس والعشرين من تموز، يوليو 2023، احتجز الحرسُ الرئاسي بالنيجر رئيسَ البلاد المنتخب محمد بازوم، وأعلن عزله من منصبه. الخطوة التي عارضها الجيش في بداية الأحداث، ثم قبل بها بحجة حقن الدماء، وحفظ السلم الأهلي.

وكان بازوم قد وصل إلى سدة الحكم عام 2021، في أوّل انتقال ديمقراطي للسلطة في النيجر منذ الاستقلال عن فرنسا عام 1960. بعد الانقلاب مباشرةً قامت فرنسا ومعها الاتّحاد الأوروبي بإيقاف مساعدات بمئات ملايين الدولارات للنيجر، واتخذا موقفًا حازمًا من الانقلاب. في المقابل كان موقف الولايات المتحدة أقلّ حدّة، حيث عرضت الوساطة بين الجيش والرئيس بازوم، وهو ما رفضه الانقلابيون، وكان لافتًا أنها لم تستخدم حتى الآن تعبير «انقلاب» في وصف ما حصل في النيجر، واكتفت باعتباره «إعاقة للديمقراطية»؛ الأمر الذي عزّته صحيفة الواشنطن بوست إلى خشية الإدارة الأمريكية من تأثر علاقاتها الأمنية مع النيجر؛ لأنّ ذلك سيعني حظرًا فوريًا لجميع المساعدات الأمنيّة، بما فيها تلك المستخدمة في محاربة الجماعات الإسلامية المسلحة النشطة في النيجر وغرب إفريقيا عمومًا، علمًا بأنّ للولايات المتحدة قاعدتين عسكريتين في النيجر تضمان نحو ألف جندي أمريكي.

إفريقيًا برز موقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «ECOWAS»، وهو تجمع إقليمي مكون من 15 دولة. «إكواس» طالب بعودة الرئيس المنتخب فورًا، ملوّحًا بالتدخل العسكري في النيجر وحدّد أكثر من مهلةٍ لذلك، لكنّه لم يفعل شيئًا عند انتهاء مدّة المُهَل، فيما رفضت الجزائر طلبًا فرنسيًا بفتح أجوائها أمام طائرات حربيّة فرنسيّة ستشارك في عمليّة عسكريّة محتملة في النيجر، بحسب ما نقلت وسائل إعلام غربيّة، وهو ما يشير إلى تحفّظ الجزائر التي يربطها مع النيجر شريط حدودي طوله ألف كيلو متر، على الحل العسكري للأزمة.

وحدهما مالي وبوركينا فاسو دعمتا الانقلاب، وإن بشكل غير مباشر، حين ذهبتا برفض تدخل «إيكواس» العسكري إلى حد التهديد بقتال جيشيهما إلى جانب انقلابيي النيجر، ولم يكن موقفهما مفاجئًا، فقد تم الإطاحة بقيادة كلا الدولتين بشكلٍ غير ديمقراطي في 2021 و2022 على التوالي. وكما حال الانقلابيين في النيجر تتخذ قوى الحكم الجديد في مالي وبوركينا فاسو موقفًا معاديًا من فرنسا، ويتمتّعون بعلاقاتٍ جيّدةٍ مع روسيا وذراعها العسكري غير الرسمي، شركة فاغنر التي هناك مؤشّراتٌ قويّةٌ على مشاركتها الفاعلة في دعم الانقلابين الأولين وشبهات حول مشاركتها العمليات في الثالث، وإن استبعد ذلك وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن، الذي استبعد أن يكون انقلاب النيجر بتحريض من روسيا أو فاغنر، لكنّه حذّر في الوقت نفسه من أنهما ستحاولان استغلال الفراغ السياسي والاقتصادي الحاصل نتيجة الانقلاب.

تقع النيجر في قلب غرب إفريقيا، ولا يزيد الناتج المحلي لسكانها البالغ عددهم 25 مليونًا عن 15 مليار دولار، وهي بذلك تعدّ دولةً فقيرةً رغم غناها باليورانيوم، حيث تعدّ سابع مصدر له في العالم، ومن أهم مُصدريه إلى أوروبا وفرنسا التي تعتمد على وارداتها من النيجر من العنصر المشع في توليد الطاقة النووية، التي زادت أهميتها بعد تراجع الصادرات الروسية من الغاز إلى أوروبا عقب الحرب الأوكرانية.

النيجر دولةٌ فقيرةٌ وليس لها ثقلٌ إقليميٌ أو دولي وازن، فما الذي يجعل انقلابًا عسكريًا فيها يحظى بهذا الاهتمام الدولي، خاصّةً أنّه خامس انقلاب عسكري تشهده البلاد منذ الاستقلال عن فرنسا عام 1960؟

الجواب يكمن بالدرجة الأولى في الظرف التاريخي الذي حصل في ظله الانقلاب، حيث يعيش العالم اليوم تحولات كبرى في

مراكز القوة الدولية، فمن جهة هناك صعودٌ لقوى جديدة تتطلّع لمدّ نفوذها إلى أقاليمَ بعيدة عن إقليمها الطبيعي. ومن جهة ثانية تعمل قوى الغرب التي هيمنت على العالم طوال القرون الأربعة الماضية على لجم هذا الصعود والإبقاء على هيمنتها، وإن بأشكال جديدة، أكثر نعومة، وفيها درجة من الشراكة مع النظم الحاكمة في الدول الوطنية، هذا ناهيك عن المصالح المباشرة لفرنسا على وجه الخصوص ثم الولايات المتحدة بالنيجر، ويكفي أن نذكر أنها حتى الانقلاب الأخير كانت الدولة الوحيدة في منطقة غرب إفريقيا التي ما زالت تربطها علاقات وثيقة بفرنسا، ولن يكون سهلًا ولا مقبولًا بالنسبة للقوّة الاستعماريّة القديمة أن تفقد ثالث حليف لها في أقل من ثلاث سنوات، في منطقة كانت مجالًا تسيطر عليه ثقافيًا وسياسيًا بلا منازع، حتى الأمس القريب.

مما تقدم يمكن فهم سبب تشدد الموقف الفرنسي، لكن ذلك ليس كافيًا لفهم تمايزه وتحليله عن موقف الحلفاء الغربيين، سواء داخل الاتحاد الأوروبي كألمانيا وإيطاليا، أو الولايات المتحدة التي كما أسلفنا امتنعت عن وصف ما حصل في النيجر بالانقلاب. إنّ موقف أمريكا يعيد إلى الذاكرة محطّات تاريخيّةً في علاقتها بإرث حلفائها ومصالحهم، بدءًا من أزمة السويس عام 1956 وليس انتهاء بأزمة النيجر، حين تحينت الفرصة بانتهازية ودهاء، حتى توجد لنفسها موطئ قدم أولًا، ثم تصبح الطرف المركزي في معادلة الهيمنة على هذه الدولة أو تلك وتترك لحليفها المهيمن السابق بعض الفتات.

ولا يبدو أن الولايات المتحدة تعمل حسابًا كبيرًا للدور الروسي في إفريقيا؛ لأنها تعلم أن روسيا لا تستطيع أن تكون بديلًا للعلاقات الاقتصادية والأمنية مع الغرب، هي فقط تشاغب وتبحث عن صفقات أعمال مع القوى الانقلابية، وظهر ذلك عندما تعهد المجلس العسكري في النيجر للأمريكان بالابتعاد عن الروس. يبقى الخطر الحقيقي بالنسبة للولايات المتحدة من الصين التي تعمل منذ عقدين عبر دبلوماسيتها ومؤسساتها الاقتصادية على مد نفوذها داخل القارة السمراء.

إنّ إفريقيا اليوم هي بؤرة الاشتعال للصراع الدولي، وهي تشكل بيئةً مناسبةً لذلك؛ نظراً لهشاشة أنظمتها السياسيّة، وضعف مناعة مجتمعاتها التي ما زالت تتنازعها التجاذبات الإثنية والقبلية والدينية، ولم تنجح في بناء دولة وطنيّة حديثة.

الظرف الدولي الراهن يجعل احتمالية اندلاع حرب باردة جديدة عالية، وربما تكون هذه الحرب قد بدأت بالفعل كما صرح الرئيس البرازيلي لولا دي سيلفا مؤخّرًا، ومن أهم مؤشراتها صعوبة عودة الاستقرار لأي بلد تندلع فيه أزمةٌ داخلية، فهي تفعل في جسد الدول فعل مرض السكري في جسم الإنسان، حيث يبطئ التئام الجروح حتى السطيحة منها. كذلك الأمر في حال صراح الأقطاب الدولية الذي يعبر عنه مصطلح الحرب الباردة، تصبح عودة الاستقرار إلى بلد تتفجر فيه أزمة حادة أو صراع داخلي عملية صعبة وتأخذ وقتًا طويلًا، فبمجرد حدوث نزاع داخلي في دولة ما سرعان ما تتدخل الأقطاب الدولية لدعم قوى داخلية، في محاولة منها للهيمنة أو لتعطيل استتباب هيمنة الأقطاب الدولية الأخرى داخل هذا البلد، وهو السيناريو الذي شهدناه في البلدان العربيّة التي حصلت فيها انتفاضاتٌ شعبيّة.

ربما من المبكر الخروج بحكم حول إن كان العالم قد دخل بالفعل في حرب باردة جديدة، لكن المؤكّد أنّه لو وقعت هذه الحرب ستكون وطأتها ونتائجها، خاصة على شعوب الدول النامية أكثر قسوة من الأخيرة التي انتهت بتفكك الاتحاد السوفييتي، وذلك لتعدد الأطراف الداخلة فيها اليوم، فنحن لسنا أمام قطبين عالميين فقط، بل هناك أقطاب عدة، بعضها متحقق كالصين والولايات المتحدة، وأخرى في الطريق كالهند، ولكل منها تحالفاته، وطموحاته وتطلعاته الدولية. ومن ناحية أخرى، وعلى خلاف الحرب الباردة بين القطبين الاشتراكي والشيوعي، تتراجع القيم والمبادئ العليا والأيديولوجيات الفكرية في صراعات اليوم، وتغيب تقريبًا شعارات كالتحرر الوطني والاشتراكية والعدالة والحرية والاستقلال وغيرها، فليس هناك وضوح لليمين واليسار، كما نرى على سبيل المثال في الحرب الأهلية السودانية، صراعات من هذا النوع يمكن أن تقود إلى تحلل وتفكك الدول، وإحداث أضرار ربما لا يمكن إصلاحها في المستقبل.

تشقّق العلاقة الأميركيّة الإسرائيليّة...!

أكرم عطاالله
كاتبٌ صحفيٌ فلسطيني/ بريطانيا

في تطوّرٍ لافتٍ أعلنت الخارجيّةُ الأميركيّةُ في حزيران الماضي وقفَ مشاركتها في مؤسسات البحوث والعلوم في مستوطنات الضفّة الغربيّة في الصناديق المشتركة مع إسرائيل، قبل سنوات فعلها الاتحاد الأوروبي وعلقت تافاقية هوريزون للعلوم بالتعاون مع إسرائيل، وحينها قامت الولايات المتحدة بالضغط على أوروبا للعودة عن قرارها، لكن حين تفعلها الولايات المتحدة، فهذا تطوّر مهمّ على صعيد علاقةٍ تتعرّض لهُوةٍ لم تحدث منذ إنشاء إسرائيل.

مع تطوّر الأزمة في إسرائيل بدأت تتعالى الأصوات الناقدة، وأبرزها ما كتبه توماس فريدمان الشهر الماضي بأن أميركا بدأت بإعادة تقييم علاقتها مع إسرائيل، وهو المقال الذي أحدث قدرًا من الصدمة في الداخل الإسرائيلي ليس لجهةٍ مهنيّةٍ كاتبه، بل لقرب فريدمان من الرئيس بايدن ما عدّ أن تلك كانت رسالة من البيت الأبيض.

مقالات بدأت تكتب ملاحظات نقدية، وبعضها يطالب بمراجعة الدعم المقدم لإسرائيل، جزء منها من كتاب الأعمدة جزر آخر من سفراء سابقين لواشنطن في تل أبيب، مثل مارتن انديك صديق إسرائيل ودان كريتزر، الذي لا يقل حميميةً معها، فقد باتت إسرائيل محل نقاش في الأروقة السياسية الأميركية، وهو ما لم يحدث من قبل، بل كان واحدًا من الخطوط الحمراء في السياسة الأميركية، يتقرب لها كل العاملين في الحقل العام بدءًا من الرئيس مرورًا بكلّ المؤسّسات.

لم يكن مسموحًا الحياد بما يخصّ إسرائيل، بل موالاة تامة، هكذا كان الأمر لعقودٍ لكن في السنوات الأخيرة بدا أن هناك تصدّعًا في هذا الجدار بدا يُسمع صوته بحدّة في الأشهر الأخيرة، وازداد صخبه في الأسابيع الماضية بما لا يدع مجالًا للشك بأن هناك تغيّرًا ما يحدث ولا يمكن تجاهله، وازداد وضوحًا وتسارعًا في الآونة الأخيرة.

الشهر الماضي بينت نتائج استطلاع غالوب تراجعًا في تأييد إسرائيل داخل الولايات المتحدة، ويزداد هذا التراجع أكثر بين مؤيدي الحزب الديمقراطي، ليحظى الفلسطينيون لأول مرة بتأييد الجيل الشاب من مؤيدي الحزب أكثر من إسرائيل مع تنامي التيار التقدمي داخل الحزب الحاكم ووصول عدد من مؤيدي الفلسطينيين للكونجرس في الدورات الأخيرة، وفشل مؤيدي إسرائيل من إسقاطهم رغم الضغط والمال، كل تلك تعكس ميولًا بدأت تتضح في السياسة الأميركية التي تعدّ انعكاسًا للمزاج السائد وتحديدًا مؤيدي حزبها.

هذا الميل لم يحدث فقط بعد انتخاب حكومة اليمين، وبدء إجراءات ما أسمتها بالثورة القضائية، أو بعد حرق حوارة ودعوة وزير إسرائيلي وتأييده للجريمة، لكن تلك الحكومة سرّعت أو سهلت على السياسة الأميركية كسر التقليد المعروف بعدم انتقاد إسرائيل، لكن المزاج العام آخذ بالتغير منذ سنوات، كانت إشارته الأولى قبل عامين في الحرب على غزة والتظاهرات الأميركية ضدّ العدوان ووصول الجدل إلى عتبة الحزب الديمقراطي الذي قال حينها توماس فريدمان في مقال «كادت الحرب وتداعياتها تفجر الحزب».

لم يكن ما حدث في الاتفاق الأميركي الإيراني الأخير من تجاهلٍ تامّ لإسرائيل سوى تعبيرٍ آخر عن فتورٍ العلاقة، حيث تمت الصفقة بين واشنطن وطهران بالإفراج عن الأسرى مقابل الإفراج الأميركي عن أموال إيرانية في بنوك كوريا الشمالية والعراق دون إخطار إسرائيل أو اشراكها كما جرت العادة بل أكثر، فسابقًا تمكنت حكومة لابيد قبيل الانتخابات الإسرائيليّة السابقة من منع اتفاق بين الطرفين، فقد كان لها من الحضور والشراكة ما يمكنها من وضع فيتو على القرار الأميركي، لكن نتنياهو الذي يحلم بعتبة البيت الأبيض هذه المرة علم بالاتفاق متأخّرًا ليعلّق بخفوتٍ شديد.

بعد الاتفاق المتعلّق بالأسرى والأموال كتب عاموس يدلين رئيس مركز دراسات الأمن القومي ما يعطي الاستنتاجات الحقيقية عن «إخفاق الاستراتيجيّة التي يقودها بوقف إيران قبل دخول العتبة النووية ومعارضة أي اتفاق؛ الأمر لا يتعلق فقط بإيران ومفاوضاتها بقدر ما يؤشر لتردي العلاقات وقد كان يدلين في شباط الماضي مطلع التعديلات القضائيّة كان قد حذّر من أحد تهديدات الأمن القومي، وهو اهتزاز العلاقة مع الولايات المتحدة.

أيضًا لا يتعلّق الأمر بتعديلات قضائية، وهي تلك التي تم إقرارها منتصف تسعينات القرن الماضي، وقبلها كانت العلاقة بين واشنطن وتل أبيب في أفضل حالاتها، ولكن الشعور الأميركي بالانفصال الثقافي والنفسي وتآكل القيم المشتركة بين الدولتين، وهو ما ذكره الرئيس بايدن صراحةً، وبالنصّ في أحد تصريحاته.

لم تكن الولايات المتّحدة الدولة الرئيسيّة في إقامة إسرائيل، بل كانت أوروبا، بريطانيا أوّلًا ثمّ فرنسا التي قاتلت إسرائيل بطائراتها في حرب حزيران 67، وبعد ذلك بدأ التبني الأميركي بشكلٍ كاملٍ وقد كان الإساس في ذلك مجموعة المصالح المشتركة، ولكن ذلك لم يكن كافيًا لصناعة توأمة، فقد كانت دول كثيرة قد

ارتبطت مصلحيًا، ولكنّها لم تكن كما إسرائيل التي أصبحت جزءًا من الداخل الأميركي، فقد كانت القيم المشتركة الليبرالية العلمانية هي الأساس بتلك التوأمة.

ما يحدث في إسرائيل ليست مجموعة إجراءات تشريعيّة، هذا ما تدركه السياسة الأميركية، بل تغيير لهُوية الدولة وضرب الأساس الذي قام عليه التقارب من قيم مشتركة، فالسلوك الإسرائيلي يتجسّد في أكثر من زاوية يرصدها حتى المواطن الأميركي الآخذ بالتغيّر، فإسرائيل تمارس سياسةً تمييزيّةً، وهذا واضح. ووزير فيها كان يهلل لإحراق حوارة، وتلعب وسائل التواصل الاجتماعي دورًا بارزًا في كشف حقائق الاحتلال والاستيطان والسيطرة على شعب آخر، وقتل الناس كل ذلك إذا ما تم قياسه على ميزان القوانين، لا بدّ وأن ترسب إسرائيل وهي تقدّم يوميًا نماذج انكشافها على كل المستويات.

الموقف السياسي الأميركي الذي لم يدعُ نتنياهو حتى الآن للبيت الأبيض هو انعكاس لمزاج أميركي آخذ بالتغير في النقابات والجمعيات والكنائس وطلاب الجامعات والشبيبة، وهذا نتاج زيادة الوعي العالمي وبضمنها الأميركي وبقاء إسرائيل دولة احتلال بات يحكمها الحاخامات وجهد كبير يقوم به نشطاء على الساحة الأميركية، يتعرضون لضغوطات وتشهير مع انكشاف أكثر لإسرائيل بتقديمها حكومةً شديدة التطرف تقدّم نموذجًا دينيًا للعالم العلماني ووجها دكتاتوريا للعالم الديمقراطي تلك هي القيم التي تتلاشى وستستمر بالتلاشي طالما استمرت إسرائيل بنفس الاتجاه.

هناك بدايةُ تشقّق في العلاقة بين الحليفين التاريخيين والاستراتيجيين بات يظهرُ بشكل متسارع للعلن سيؤثّرُ كثيرًا على مجريات الشّرق الأوسط وعلى إسرائيل، وعلى الصراع بينها وبين الفلسطينيين، يمكن ملاحظة مساره وتطوّره لقراءةٍ ربّما وقائع مستقبليّة...!

في مواجهة مخطّطات حسم الصراع .. المقاومةُ حاضرة

نهاد أبو غوش
كاتبٌ ومحلّلٌ سياسي/ فلسطين

لا يظهر الموضوعُ الفلسطيني في الاحتجاجات العاصفة التي تهزّ إسرائيل منذ بداية عام 2023، مع وصول ائتلاف اليمين المتطرّف للحكم، مع أنّ أي محلّل موضوعي يمكنه الربط بسهولة بين ارتفاع منسوب التوحّش الإسرائيلي ضدّ الفلسطينيين، وبين انقلاب اليمين المتطرف على أبناء جلدته ممن يختلفون معه في الرأي والتوجّهات، حتى فلسطينيي الداخل لا يشاركون في هذه الفعاليات إلا بشكلٍ نادر، ولسان حالهم يقول: «ليس هذا شأننا» فهم لهم قضاياهم التي يتحركون من أجلها ضد الحكومة، كقضية استشراء الجريمة وتواطؤ الشرطة مع المجرمين.

لا يعني ذلك وجود اتفاق كامل بين القوى السياسيّة الصهيونيّة المختلفةً تجاهَ القضيّة الفلسطينيّة، فثمّة تباينات عدّة دون شك، لكنّها لا تصلُ إلى درجة الخلاف الجوهري، ولا أدلّ على ذلك من كون أبرز مرتكبي الفظائع ضد الفلسطينيين، هم الذين يقودون الاحتجاجات في إسرائيل خوفًا على هوامش الديمقراطية والحقوق المدنية المُفصّلة على مقاسات العنصرية الإسرائيلية.

ثمة عديد القواسم المشتركة التي توحد القوى الصهيونية في نظرتها للقضية الفلسطينية، فهي ترفض الانسحاب لحدود حزيران 1967، وتدعو لبقاء القدس موحدةً تحت السيادة الإسرائيلية، والاحتفاظ بالسيطرة على الأغوار والمرتفعات الاستراتيجية بالضفة، وضم الكتل الاستيطانية، وإبقاء الانقسام الفلسطيني، أما قضيّة حق العودة للاجئين فهي خارج أي نقاش! رغم ذلك ثمة تمايزات تظهر في مواقف القوى الصهيونية، ويجري الانتقال بتسارع ملحوظ من تبني موقف إدارة الصراع، إلى فكرة تقليصه ومقايضة الحقوق الوطنية الفلسطينية بما يسمى التسهيلات الاقتصادية، وها هي حكومة نتنياهو — بن جفير — سموتريتش تتبنى مواقف الأخير ودعوته لحسم الصراع بقوة الحديد والنار بدل المفاوضات والاتفاقيات.

لخص نتنياهو توجهات حكومته بقوله: إنه يعمل على إحباط طموحات الفلسطينيين في قيام دولة فلسطينية، ولعلّ الفارق بين نتنياهو ومَن سبقه من القادة الإسرائيليين أنّ الأول يجاهر بما عمل الجميع على تكريسه. تحدث أكثر من زعيم عن حلّ الدولتين لكن أحدًا لم يخطُ خطوةً واحدةً في سبيل ذلك، ولم يوفّر فرصةً لقتل هذا الخيار من خلال تكثيف الاستيطان وتشديد هيمنة الاحتلال على حياة الفلسطينيين، والآن تلوح فرصةً استثنائيّةً أمام اليمين الإسرائيلي لتنفيذ حلمه التاريخي بإنشاء إسرائيل الكبرى بضم أكبر مساحات ممكنة من أراضي الضفة والجولان السوري. هذا الحلم لم يولد من العدم، بل كان كامنًا ومعلنًا في برامج الليكود وفي الأدب والثقافة الصهيونيّة منذ عشرينات القرن الماضي، وتجدد مع وصول اليمين للحكم عام 1977، وكان حاضرًا بجلاءٍ في صفقة القرن التي أبرمها نتنياهو مع ترامب.

احتلال زهيد الكلفة:

تضافرت مجموعة عوامل لتشجيع اليمين الحاكم على الإفصاح عن توجّهاته والشروع في تنفيذها ومنها:

- الانزياح المتواصل للقوى السياسية الصهيونية نحو اليمين واليمين المتطرف، مقابل انحسار اليسار الصهيوني إلى درجة الاندثار.
- أغلبية مريحة وطيّعة لليمين في الكنيست (64 مقابل 56) بعد أربع جولات سابقة فشلت في حسم الصراع السياسي والشخصي في إسرائيل.
- تفكّك النظام الرسمي العربي، وانقسام العرب إلى محاور متصارعة؛ الأمر الذي تجسّد في قيام أربع دول بالتطبيع مع إسرائيل، حتى وهي في ذروة تطرّفها وعنصريّتها، وما زال حبل التطبيع على الجرار مع استمرار الجهود الأميركيّة والإسرائيليّة لمزيدٍ من الاختراقات.
- التبدّلات في العلاقات الدوليّة وسيادة لغة المصالح والمنافع الفئويّة والجهويّة على منطق المبادئ والروابط القومية والإنسانية، وانشغال العالم بالمشكلات الدوليّة الكبرى المستجدّة، مثل الحرب في أوكرانيا، والتوتّر الأميركي الصيني المتصاعد ونشوء محاور دوليّة جديدة تبشر بعالم متعدد الأقطاب.
- العامل الأهم الذي شجع اليمين الإسرائيلي على التمادي في عدوانه هو استمرار الانقسام الفلسطيني، وغياب تكامل الخيارات الكفاحية، وتعطيل عناصر القوة الفلسطينية الكامنة، ما أدّى إلى خفض كلفة الاحتلال على جميع الصعد الأمنيّة والاقتصاديّة، وتحوّل الاحتلال إلى مشروع رابح لا يفكر المحتلّون في التخلّي عنه بل في تعزيزه.

الضفة مركز الأطماع:

شكّلت أراضي الضفة الغربيّة محط أطماع التوسعيّة الإسرائيلية التي لم تكتفِ بالسيطرة على 78٪ من أراضي فلسطين، بل باتت تطمع فيما تبقى من الأراضي المحتلة وبخاصة المنطقة المصنفة (ج) ومساحتها 62٪ من مساحة الضفة البالغة 5885 كيلومترًا مربعًا، فالضفة تضم المناطق ذات الأهمية الدينية بالنسبة لغلاة المتطرفين في القدس والخليل والشمال، إلى جانب السيطرة على الأغوار ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية. في الأدبيات الصهيونية المنتشرة ثمة حديثٌ عن العودة لغوش قطيف وكفار داروم في قطاع غزة، ولكن تبدو هذه المهمة جنونية نظرًا لوجود أكثر من مليوني فلسطيني في القطاع الذي لا تزيد مساحته عن 1,3٪ من أراضي فلسطين.

الأمر بسيط في الضفة: سيطرة إسرائيلية تامة على كل المنطقة (ج) وبعض المناطق المصنفة (ب)، وحشر الثلاثة ملايين فلسطيني في أماكن سكناهم الحالية من دون أية حقوقٍ وطنيّة جماعيّة، دون أي سيادة على الأرض والأجواء والموارد، وبذلك تتحوّل مدن الضفة وبلداتها وقراها إلى مساكن عمّال، ولتحقيق هذا الهدف تشترك كلّ أدوات دولة الاحتلال العسكريّة والأمنيّة الاقتصاديّة والمستوطنين في إجهاض الحلم الفلسطيني بالحريّة والاستقلال، وربط مصالح ملايين الفلسطينيين اليوميّة بسوق العمل الإسرائيليّة من خلال إصدار نحو مئتي ألف تصريح عمل، ووجود عددٍ مماثلٍ ممن يعملون دون تصاريح، وفي مشاريع أقيمت بالضفة ومرتبطة بالمشغل الإسرائيلي.

يدفع مشروع تصفية القضية الفلسطينية، الذي يسميه سموتريتش «حسم الصراع» ويتبناه نتنياهو عمليًا، إلى شنّ حملة شاملة على الحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة؛ بهدف إخضاع الشعب الفلسطيني ودفعه للقبول بهذا الحل باعتباره أهون الشرور، يشمل الهجوم محاولات اجتثاث المقاومة بكلّ وسائل القتل والإعدامات الميدانيّة والاعتقالات وصولًا إلى الضغط على السلطة لإرغامها على إجهاض هذه الظاهرة المتجدّدة قبل تحوّلها إلى الخطّ الرئيسي للنضال الوطني الفلسطيني ضدّ الاحتلال.

لا يترك هذا المشروع مجالاتٍ واقعيّةً للتقاطع معه من قبل أي طرفٍ فلسطيني، فهو يستهدفُ كذلك القضاءَ على رموز الوطنيّة الفلسطينيّة، والسيطرة على كل الأراضي الفلسطينيّة. وإلى جانب هذا الهجوم، تضغط سلطات الاحتلال لاختزال دور السلطة الفلسطينية في الوظائف الأمنيّة التي تخدم إسرائيل، وعلى حساب ما تقوله السلطة عن نفسها أنّها نواةٌ لمشروع الدولة الفلسطينية المستقلة.

جاء المشروع الصهيوني تتويجًا لسلسلة تطوّراتٍ داخليّةٍ إسرائيليّةٍ انعكست على الموقف من القضية الفلسطينية، بدءًا من تمنّع شمعون بيرس عن تنفيذ تعهدات حكومة رابين المعلنة من الانسحابات المتفق عليها، ثم إصرار حكومة نتنياهو الأولى على إعادة التفاوض على ما اتفق عليه سابقًا، وتسويف مفاوضات الحل الدائم التي كان ينبغي لها أن تبدأ في السنة الثالثة من تطبيق اتفاق أوسلو، وصولًا إلى تفجير مفاوضات كامب ديفيد من قبل باراك وتبني خيارات القمع الوحشي، ثم اتفاق كل الحكومات اللاحقة على تقويض الفرص الواقعية لقيام الدولة الفلسطينية.

كان هذا السيناريو واضحًا لقيادة السلطة، إن لم يكن في المواقف المعلنة ففي الميدان وعلى أرض الواقع، بل شُخّص هذا الوضع في دورات المجلس المركزي والمجلس الوطني في 2018، لكن القيادة امتنعت عن اتخاذ أي موقفٍ يقود إلى تبنّي بديلٍ وطني لكلّ مسار المفاوضات العقيمة، وظلت تراهن على إمكانية حصول معجزات، إما من خلال التغيرات الجارية في إسرائيل، أو بالرهان على التحولات في الإدارة الأميركية، وكل ذلك ثبت بطلانه، فتبخرت الآمال والأوهام، لكن المصالح والحسابات الضيّقة ظلّت هي التي تحول دون اتّخاذ خياراتٍ بديلة.

وهكذا تظهر القيادة عجزها عن التعاطي مع التطورات المتسارعة، دون إبداء أي نيّةٍ للتنحّي وفتح المجال أمام أجيالٍ جديدة، أو العودة إلى رحاب الوحدة الوطنيّة، فوجدت حلًا لمعضلتها من خلال التعايش العملي

مع هذا الواقع، مع مواصلة انتقاد إسرائيل لفظيًا من دون القيام بأي فعلٍ لتغيير المعادلة!

المقاومة تفرض حضورها:

فرضت المقاومة نفسها بوصفها الردّ الطبيعي على استهداف كلّ ما هو فلسطيني، فهو مستهدفٌ في حياته وأرضه ومقدّساته وكرامته الشخصيّة والإنسانيّة، لا فرق في ذلك إن كان مقاتلًا أو مزارعًا أو صحفيًا، رجلًا أو طفلًا أو امرأة، كما أنّ رخصة القتل ممنوحةٌ لكلّ إسرائيلي جنديًا كان أو مدنيًا أو مستوطنًا، ولكن بسبب حالة الترهّل التي وصل لها النظام السياسي الفلسطيني، اتّسمت عمليّات المقاومة مؤخّرًا بطابعها الفردي والعفوي، وعدم صدورها عن التشكيلات المعروفة لقوى الحركة الوطنية لأسبابٍ كثيرةٍ أبرزها ما تعرّضت له الأجنحة العسكرية للفصائل من عمليات اجتثاث وقمعٍ دموي من قبل الاحتلال بعد عام 2001، في موازاة ما تعرضت له من احتواءٍ وضغوطٍ من قبل السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى الكلفة الباهظة جدًا لقرار المقاومة، تكفي الإشارة إلى ما تعرضت له حركة الجهاد من اغتيالاتٍ واستهدافٍ لعناصرها وكوادرها إلى جانب حملتين عسكريتين في غزة، وما تعرّضت له الجبهة الشعبيّة بعد عملية عين بوبين/دير ابزيع في أغسطس 2019، التي تلاها حملة مطاردات شاملة تخلّلها اعتقال المئات من الكوادر والقيادات السياسية للجبهة واستهداف المؤسسات القريبة منها.

تطوّرت أشكال المقاومة الفرديّة والحلقيّة المحدودة إلى تشكيلات أوسع، وغالبًا ما تكون التشكيلات الميدانيّة موحّدةً من منتسبي مختلف الفصائل، وبدأت «كتائب المقاومة» تنتشر من جنين ومخيّمها شمالًا إلى باقي مدن وبلدات شمال الضفة مع امتداداتٍ أوليّةٍ في رام الله والجنوب، وعلى الرغم من الكلفة العالية للمقاومة باستهداف المشاركين فيها واغتيالهم، إلا أن الظاهرة المتجددة للمقاومة فرضت نفسها على الأرض جزءًا من معادلة الصراع، وأهم ما في هذه الظاهرة اعتمادها بشكلٍ أساسيّ على الإنسان الفلسطيني وإرادته الحرة وقراره أكثر من اعتمادها على البنى المادية والأسلحة والعتاد، وتحول عدد من رموز المقاومة إلى أيقوناتٍ ملهمةٍ لجيلٍ كاملٍ من الشباب الفلسطينيّ الذي يأبى الخنوع، وبات يرى في المقاومة الرد الأمثل على الاحتلال وجرائمه.

أبرز ما يغيب عن المعادلة الفلسطينية المتشكلة هو المزيد من الاحتضان الفعلي والتبني السياسي لهذا النوع من المقاومة، والحرص على وجود نوع من التكامل والتعاضد بين مختلف أشكال النضال المقاوم والجماهيري والسياسي، لا أن يكون هذا الشكل من المقاومة بديلًا عن كلّ أشكال النضال، بحيث يتحوّلُ دور الجماهير إلى مجرّد تشجيع حفنة من الأبطال الثوريين الذين ينوبون عن الشعب.

ضمّ ما تبقّى من أراضي الضفّة الغربيّة «لإسرائيل»..
نهايةٌ لمسرحية حلّ الدولتين

حيدر العيلة
كاتبٌ مهتمٌ بالشأن الصهيوني/ فلسطين

منذ عام 1967، وسلطات الاحتلال الصهيوني تعمل على بسط سيطرتها على كامل الأراضي الفلسطينيّة عبر سياسة المصادرة والتوسّع الاستيطاني، وتحديدًا في الضفة الفلسطينيّة، واعتمدت سلسلةً من السياسات الهادفة إلى تضييق الخناق على سكانها الأصليين؛ بهدف تهجيرهم وطردهم من أرضهم، وتضاعفت عمليّات سرقة أراضي الضفّة الغربيّة بعد توقيع اتفاقية أوسلو التي نصّت فيما يتعلّق بتقسيم أراضي الضفّة على الآتي:

تعترفُ منظّمة التحرير الفلسطينيّة بدولة «إسرائيل» (على 78٪ من أراضي فلسطين، أي كل فلسطين ما عدا الضفّة الغربيّة وغزّة)، وخلال خمس سنوات تنسحبُ إسرائيل من أراضٍ في الضفة الغربيّة وقطاع غزة على مراحلَ، أوّلها: أريحا وغزة اللتان تشكّلان 1,5٪ من أرض فلسطين التاريخيّة، وأنشأ اتفاق أوسلو الثاني ثلاثة أقسام إداريّة مستقلّة «مؤقّتة» في الضفة الغربيّة، وهي المناطق «أ» و «ب» و «ج»، لحين الاتفاق على وضع نهائي لهذه الحالة، وهذه المناطق الثلاث غيرُ متجاورة، ولكنّها مجزّأة حسب المناطق السكنيّة المختلفة والمتطلّبات العسكريّة «الإسرائيليّة».

المنطقة «ج» أو «C» كما اصطُلح على تسميتها، هي أكبر مناطق الضفة الغربيّة المنصوص عليها في اتفاقية أوسلو الثانية، حيث تشكّل تلك المنطقة نحو 61٪ من أراضي الضفة الغربيّة، وحسب الاتفاق، فإنّ السلطة الفلسطينيّة مسؤولةٌ فقط عن تقديم الخدمات الطبية والتعليمية للفلسطينيين في المنطقة، بينما السيطرة على الجوانب الأمنيّة والإداريّة والقانونية هي لإسرائيل وحدها.

تعدّ المنطقة المصنّفة «ج» هي مربع الاستهداف الأبرز في عمليات تهجير الفلسطينيين التي تعتمدها سلطات الاحتلال، ومن أجل تحقيق هذه الغاية، عمدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على اتخاذ قراراتٍ متتاليةٍ بمصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين وبناء المزيد من المستوطنات، وخصصت المزيد من الميزانيات والمنح والامتيازات لأجل خلق واقعٍ جديد، ينتفي بمقتضاه إمكانية التوصّل إلى حلٍ يتمُّ بموجبه استعادة تلك الأراضي.

وحسب بيان للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في نهاية آذار 2023 بلغت مساحة مناطق نفوذ المستوطنات «الإسرائيلية» في الضفة الغربية نحو 537 كم2 في نهاية عام 2022، وتمثّل ما نسبته نحو 10٪ من مساحة الضفة الغربية، فيما تمثّل المساحات المصادرة لأغراض القواعد العسكريّة ومواقع التدريب العسكري نحو 18٪ من مساحة الضفّة الغربيّة بواقع 1,016 كم2، بالإضافة إلى جدار الضمّ والتوسّع الذي عزل أكثر من 10٪ من مساحة الضفّة الغربيّة، وتضرّر ما يزيد على 219 مدينةً وقرية فلسطينيّة، الذي يبلغ طوله نحو 714 كم. كما صادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967، نحو 353 ألف دونم من الأراضي الفلسطينيّة وصنفتها «محميّات طبيعيّة» تمهيدًا للاستيلاء عليها. كما أسلفت، فإنّ المنطقة «ج» تشكل نحو 61٪ من أراضي الضفة الغربيّة المحتلّة.

السلطة الفلسطينيّة المكبّلة باتفاقيات أوسلو تسعى وتطالب بإعادة السيطرة على أجزاء تلك المنطقة الواسعة جزءًا من بناء الدولة الفلسطينيّة حسب الوعود الأمريكيّة والدوليّة.

وبالعودة إلى اتفاقية أوسلو كان مفترضًا، أن يكون عام 1999 نهاية المرحلة الثانية من عمليّة السلام، بإقامة الدولة الفلسطينيّة في الضفة الغربيّة، بما فيها مدينة «القدس الشرقية» وقطاع غزة، لكن الاستيطان الإسرائيلي في الضفة والقدس، الذي تضاعف مرات عديدة منذ انطلاق عملية السلام، يحوّل فعليًا دون إقامة دولة فلسطينيّة قابلة للحياة ومستدامة.

السلطة أُدركت بعدَ فواتِ الأوان أن اتفاقية أوسلو تحتاج حسب المنطق الصهيوني، إلى عشرات الاتفاقيات المنفردة وجولات من الحوارات الطويلة، التي لا طائل من ورائها، التي لن تحصد من ورائها سوى خيبات الأمل المتلاحقة، ولكنها، ورغم كل النكسات ما زالت تراهن على هذا المسار الوهمي. في المقابل، تعمل الحكومة «الإسرائيلية» وبخطط مبرمجة على إفراغ تلك الاتفاقية (رغم مساوئها) من أي بارقة أملٍ للتوصّل إلى اتفاقٍ يضمنُ قيام دولةٍ مستقلّةٍ على أقل من 20٪ على أرض فلسطين التاريخيّة.

حكومات الاحتلال المتعاقبة عملت منذ توقيع اتفاقية أوسلو وما قبلها، على سياسة طرد ممنهج للفلسطينيين من المنطقة «ج» استعدادًا لعملية الضم، وهذا المخطط الجهنمي الذي يقوده الآن اليمين الصهيوني بشقيه اليمين الليبرالي واليمين الصهيوني الديني القومي بزعامة سموتريتش وبن غفير ينظرون إلى المنطقة (ج) باعتبارها مساحةً أساسيّةً للاستيطان والأمن اليهوديين، وتشكل الضفة الغربية حسب المفهوم الديني للصهيونية الأساس التوراتي التي قامت عليه فكرة إنشاء (وطن قومي لليهود في فلسطين).

وفي ظلّ هذا «الصراع» السياسي والدبلوماسي بين السلطة الفلسطينيّة الضعيفة، التي لم تبق لديها أية أوراق قوّة لفرض رؤيتها (بعد أن نبذت الكفاح المسلّح، وعمدت إلى ملاحقة المقاومين لإثبات قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاه إسرائيل وأميركا)، وبين الحكومة الصهيونية التي، كما ذكرت، تعمد إلى تخريب أي جهد عربي أو دولي، لإيمانها المطلق أن إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية والقدس وغزة «حدود 67» هو أول مسمار في نعش دولة الاحتلال، ولذلك قامت دولة الاحتلال بمضاعفة عمليات القضم التدريجي للأرض الفلسطينية في المنطقة «ج» حتى لا تبقي أي أمل لأي حل سياسي مستقبلي يتضمن انسحاب «إسرائيلي» من كامل أراضي

الضفة الغربية.

السيطرة على المنطقة «ج»، من وجهة نظر دولة الاحتلال، أنه لا يمكن السماح أن تكون المنطقة جزءًا مركزيًا وحيويًا من الدولة الفلسطينية لما تحتويه من (مناطق زراعية واسعة، وحدود مع الأردن، وموارد طبيعية، ومناطق بنية تحتية مهمّة وخلافه). ولذلك فإنه وحسب اتفاقية أوسلو «المحبوكة إسرائيليًا» لأهداف بعيدة المدى تم تقسيم الضفة إلى ثلاث مناطق، غير متصلة، أكبرهما المنطقة «ج» التي تم الاتفاق بأن تبقى تحت السيطرة الإدارية والأمنية الإسرائيلية بالكامل، وهي تضم المستوطنات اليهودية الكبرى والبؤر العشوائية، ويقطن في المنطقة «ج» أكثر من نصف مليون مستوطن، موزعين على أكثر من 150 نقطة استيطانية، بما في ذلك البؤر الاستيطانية غير «القانونية».

ويقطن في نفس المنطقة «ج» أكثر من مائتي ألف فلسطيني موزعين على أكثر من 530 مدينة وبلدة وقرية، يمتلك الفلسطينيون منها فقط ربع تلك الأراضي، 5٪ للمؤسسات والمساكن ونحو 20٪ للأنشطة الزراعية والرعي (هآرتس). ولكل ذلك تعمل الحكومة الإسرائيلية الحالية من الناحية الإستراتيجية على بسط سيطرتها على معظم المنطقة «ج» لتوسيع المستوطنات القائمة وإنشاء مستوطنات جديدة (تم شرعنة 10 بؤر استيطانية تم تفكيكها سابقًا) لتهيئة الظروف لمرحلة تطبيق السيادة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة «ج». لقد عملت الحكومات الصهيونية المتعاقبة يمينها ويسارها وما زالت تعمل على إفشال أيّة مبادرات مستقبليّة لإمكانيّة تحقيق حلّ على أساس الدولتين حسب ما يسمى المبادرة العربيّة للسلام، أو حتى حسب اتفاق أوسلو الهزيل، وذلك تحقيقًا للأهداف الصهيونيّة التوراتيّة بأنّ أرض «يهودا والسامرة» الضفة الغربية هي قلب الوطن اليهودي، وأن التنازل عن أي جزء منها هو خيانةٌ كبرى لا تسامح معها (تصريح الحاخام الأكبر لدولة الاحتلال).

الفكرة الرئيسية التي تروّج لها الحكومة الحالية وسموتريتش تحديدًا هي عملية «الضم الزاحف»، تحت وفوق الرادار، ويعكس ذلك السياسة الصامتة والحثيثة بتوسيع المشروع الاستيطاني من خلال «تنظيم المستوطنات الفتية»، أي الاعتراف القانوني بالبؤر الاستيطانية غير «القانونية»، وبعد استكمال عمليات الطرد والضم، حسب خطة سموتريتش، لا يبقى أمام الفلسطينيين سوى خيارين لا ثالث لهما: الهجرة إلى الدول العربية، أو الاستسلام تحت الحكم «الإسرائيلي» في الكانتونات المتمتعة بالحكم الذاتي مقيمين غرباء دون حقوق.

إنّ تنفيذ سياسة الحكومة «الإسرائيليّة» فيما يتعلّق بالمنطقة (ج) والعمل الجاري على ضمّها إلى دولة الاحتلال يضع الكيان الصهيوني أمام خطر الانزلاق إلى واقع «الدولة الواحدة»، حسب رؤية معهد بحوث الأمن القومي الصهيوني؛ لأنّ الضمّ الفعلي للمنطقة، يعني إحباط أية فرصة للتسوية السياسية أو تحقيق الانفصال المؤدي لحل الدولتين، والبديل الوحيد القائم هو حل الدولة الواحدة ثنائية القومية، المرفوض إسرائيليًا «من منطلق عقائدي»، فهي لا تعترف أصلًا بوجود الفلسطينيين وحقّهم في تقرير المصير، والفكرة الصهيونيّة قامت على أساس أنّ «إسرائيل الكبرى» دولة يهوديّة، لليهود فقط. عمليًا، حل الدولة الواحدة الثنائية القومية أمر مرفوض تمامًا لإسرائيل؛ لأنّه يشكّلُ خطرًا وجوديًا عليها أمام التفوّق الديموغرافي للفلسطينيين.

إنّ الكيان الصهيوني يعمد إلى تخريب أية إمكانية للانفصال والانسحاب من المنطقة «ج» إدراكًا منه أنّه في حال جرى الانسحاب منها، وتخلّت عنها لصالح السلطة الفلسطينيّة، فإنّ الكيان سيكون أمام جملةٍ من المحاذير الخطيرة التي ستجعله يرفض مجرد التفكير في الانسحاب من كامل المنطقة «ج»، وهذه المحاذير كما أوردتها صحيفة يسرائيل هيوم العبرية، ليست موقف الأحزاب المتطرّفة فقط، ولكنّها أيضًا مواقف باقي الأحزاب الصهيونيّة، وأيضًا توصيات من مراكز البحث ومعاهد الدراسات الأمنية في الكيان، والمحاذير هي:

1. إنّ قيام دولة فلسطينيّة - ذات تسلسل إقليمي متصلة - ستكون رابطًا بين أراضي الدولة الفلسطينية والأردن وإسرائيل، تخشى من أن أي تغيير في النظام الأردني، ليس في غير صالح إسرائيل، ومن ثَمّ سيعمل هذا الربط على فتح جبهة شرقيّةٍ معادية.

2. الدولة الفلسطينيّة ستكون بالقرب من شرايين الحياة الرئيسية لإسرائيل، وهذا يعني سيطرة فلسطينية على المناطق الأمنية ومواقع الجيش المهمة.

3. الإضرار بالتوسع الاستيطاني من خلال قطع التسلسل الاستيطاني الإسرائيلي وعزل المستوطنات في جيوب وكانتونات محاطة بالعرب.

4. الاستيلاء على الأصول (احتياطيات الأراضي الزراعيّة، والموارد الطبيعيّة والمياه، والمناطق الخاضعة للرقابة الإسرائيليّة).

5. الاستيلاء على الطرق الرئيسيّة ومنع الحركة الإسرائيليّة في المنطقة - تمزيق نسيج حياة المستوطنين - والتضييق عليهم.

6. حرمان إسرائيل من الأصول الأمنيّة - مواقع استراتيجيّة ومحاور استراتيجيّة، في حال تغيّر الوضع الأمني.

7. تعطيل الأمن الإسرائيلي وحرية العمل في المنطقة ضدّ المنظمات المناوئة، التي ترفض الاعتراف بوجود «إسرائيل» (معهد بحوث الأمن القومي).

لذلك، فإنّ حكومة اليمين الحالية، وحتّى حكومات شبه اليمين، لا يمكنُ أن توافق على الانسحاب بالكامل من تلك المنطقة المسماة «ج» عبر المفاوضات أو الوسائل السلميّة للاعتبارات المذكورة، وتعملُ ليل نهار على تقويض حلّ الدولتين، والرفض المطلق لحلّ الدولة الواحدة ثنائيّة القوميّة.

إنّ دولة الاحتلال وفي سعيها المحموم للسيطرة الكاملة على أجزاءٍ كبيرة من أراضي الضفّة الغربيّة (الضمّ الزاحف)، ورفضها الانسحاب إلى حدود عام 1967، حسب نصوص القرارات الدوليّة، ستعجل بالتأكيد من المواجهة القادمة ما بين الكيان الغاصب ومحور المقاومة ورأس حربته فصائل المقاومة الفلسطينية، التي عليها أن تكون مستعدّةً لما هو قادم.

الكيان الصهيوني.. أزمةُ قضاءٍ أم أزمةُ «دولة»؟

اسحق أبو الوليد
كاتبٌ سياسيّ فلسطيني/ فنزويلا

فجّرت الأزمة الدائرة الآن في الكيان الصهيوني «قنبلة» الخطر الوجودي على «دولة الأمّة اليهوديّة» وحفّزت العديد من التيّارات الفكريّة والغيبيّة والدينيّة للتحليل تارةً والتنبّؤ تارةً أخرى، ليس بما سيجري من أحداث وتطوّرات في «إسرائيل» على المدى المنظور، بل وصلت إلى تحديد تواريخ انتهاء وجودها دولةً للصهاينة في فلسطين، منهم من كان متفائلًا جدًا، وأعطى الكيان خمسة سنوات باقية من حياته، ومنهم «المتشائم» الذي أعطاه عشرين سنةً أخرى! وهذا بلا شكّ يناقض والتحليلَ العلمي الاجتماعي السياسي من جهة، ويسهم في تضليل قطاعات شعبيّة واسعة؛ فلسطينيًا وعربيًا وعالميًا بحقيقة قوّة الكيان، وبطبيعة الأهداف الإمبرياليّة - الصهيونيّة ومشاريعهما في الوطن العربي؛ ما سيؤدي إلى تحييد كتلة شعبيّة تاريخيّة وإخراجها من مواقع الصراع؛ بحجّة أنّ «الموت الذاتي للكيان» هي «مسألة وقت». هذا بلا شكّ يصبّ في إطالة عمر الكيان الصهيوني الاستعماري في فلسطين، الذي لن يفشل وينتهي ويموت إلا بالنضال بأشكاله كافةً، وخاصّة المسلّحة، والمبني على استراتيجيّة واضحة المعالم والأهداف مسلّحة بطول النفس، والوعي العلمي المتواصل القادرة على إنجاز عملية التحرير الوطني بشكلٍ كامل.

الأزمةُ التي يمرُّ بها الكيان الصهيوني ليست الأولى ولن تكون الأخيرة، ولكن ما يميّزها أنّها الأكثر استمراريّة. فرغم أنّها لم تنشأ بأسباب اقتصاديّة مباشرة؛ أي لا تندرج في إطار «الصراع الطبقي» من أجل تغيير «النظام» بل جاءت في سياق تنامي قلق وجودي لقطاعات سكانيّة واسعة في الكيان من التعديلات القضائية التي تهدد، من وجهة نظرها، نظام الحكم الديموقراطي العلماني في «إسرائيل» وتضع مجمل وجودها دولةً في خطرٍ حقيقي. في المقابل، هذا يتنافى ويتناقض مع رأي القسم الآخر من السكان، المؤيدين للإصلاحات، وهم بلا شكّ يمثّلون الأغلبيّة، الذين يعتقدون أن الاصلاحات «تعزز الديموقراطية والقضاء العادل وتقوي وتعمق جذور اليهود في أرض الأجداد، كل أرض إسرائيل، التي يحقّ لكل يهودي أن يمشي فيها كما يريد ويبني/ يستوطن بيته في أي مكانٍ يريده فيها؛ لأنّها وطنه الذي منحه لهم الربّ، دون أي عائق قانوني».

للوهلة الأولى، يبدو أن هنالك تناقضًا مستعصيًا، بل تناحريًا بين الفريقين الصهيونيين أو بين وجهتي النظر، ما دفع بعض المحللين وبعض المسؤولين في الكيان الصهيوني للتحذير من خطر «الانجرار إلى حربٍ أهليّة» في حال عدم استجابة دعاة «الاصلاح القانوني» للتراجع عنها، وحمّلت أوساط معارضة، عسكريّة ومدنيّة، نتنياهو نفسه المسؤوليّة مباشرة، وقيل له على أكثر من لسان: إنّه «يمهّد الطريق لحربٍ أهليّة ويزجّ المؤسّسة العسكريّة في الصراعات الداخليّة، ما سيقود إسرائيل للهلاك والدمار، التي أصبحت قدرات الردع لجيشها تتآكل وتتراجع أمام أعدائها».

أصحاب هذا الرأي، ارتكزوا على رفض المئات من جنود وضباط الاحتياط للالتحاق بوحداتهم وإعلانهم التمرد العلني على القرارات في الوحدات التي ينتمون إليها. نتنياهو رفض هذه الاتّهامات، وانتقد تصريحات المسؤولين كافةً، التي تتناول الجيش وقدراته الردعيّة واستعداداته الحربيّة، ما دفع قائد سلاح الجو تومر بار للتصريح في 11 آب الحالي بأن «الجيش الإسرائيلي لديه الجاهزية لخوض حرب رغم الضرر في كفاءته الآخذة في الاتساع مع مرور الوقت»، وقال نتنياهو في الاجتماع الذي عقده للمسؤولين العسكريين والأمنيين في الثالث عشر من آب الجاري «يبدو الأمر كأن جيشًا له دولةٌ وليس دولةٌ لها جيش».

إنّ ما يجري داخل الكيان من تعارضات وتناقضات بين رموزه القياديّة ليست شخصيّة، وأنه تتم شخصنتها أحيانًا لأهداف انتخابيّة شعبويّة، وهذا تعبيرٌ عن طبيعة التيارات الأيديولوجية التي قامت على أعمدتها الحركة الصهيونية العالمية، وخاصة التيارين الأساسيين العلماني بكل مكوناته والديني بكل طوائفه. إنّ التيارات في الحركة الصهيونية - وإن هي غير متجانسة أيديولوجيًا وثقافيًا إلّا أنّها متقاربة وشبه منسجمة طبقيًا - وإقامة «دولة اليهود» جاء لتلبية احتياجات اقتصاديّة للنظام الرأسمالي العالمي والبرجوازيّة اليهوديّة، وليس لتلبية تهاليل الحاخامات ونواميس

الكنيس اليهودي، وقد ارتبطت موازين القوى بين التيارين داخل الحركة الصهيونية وخارجها بموازين القوى العالميّة، خاصةً في المعسكر الغربي، الذي اتّجه بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وتفكك المعسكر الاشتراكي، بشكلٍ سافرٍ نحو الليبيراليّة الجديدة واليمين والديكتاتوريّة الإعلاميّة؛ أي ديكتاتوريّة السلطة الخامسة التي للحركة الصهيونيّة باع طويل فيها. وكما هو معروف، الارتباط العضوي للكيان الصهيوني بالمعسكر الغربي يجعل ما يجري داخل مجتمعاته يؤثر وينتقل للكيان، فقد تزامن هبوط ثُمّ اندثار اليسار في أوروبا باندثار ما سمي «باليسار» الصهيوني الذي كان حزب العمل عموده الفقري، الذي تصدر قيادة الكيان الصهيوني الاستعماري في فلسطين دون أية منافسة حتى عام 1977، عندما نجح حزب «اليمين» المتطرف (الليكود) لأول مرة فاتحًا الطريق أمام ما أسماه «بالهجوم الاستراتيجي لحل النزاع مع الجيران العرب، وإنهاء العداء لإسرائيل» ومن أجل فرض ما يجمع عليه الصهاينة بكل تياراتهم من «أن المشكلة الفلسطينية هي شأن إسرائيلي وليس شأن عربي» حيث تمّ فعلًا تثبيتُ هذه الاستراتيجية في اتفاقيات كامب ديفيد بين النظام المصري والكيان الصهيوني، ولاحقًا في الاتفاقيات والمعاهدات كافةً، التي وقّعت مع أنظمة عربيّة مختلفة بما فيها «منظمة التحرير». فإذنً، هنالكَ اتفاقٌ استراتيجيٌّ شبه كامل بين التيارات الأساسية في الحركة الصهيونية العالمية، وهنالك أيضًا تفاهم عميق مع الدوائر الإمبريالية على كيفية حل «المشكلة» الفلسطينية ونهج التعاطي مع الواقع العربي، مصدر الخطر الوجودي الاستراتيجي على «الدولة» وعلى مجمل المشروع الصهيوني الإمبريالي في المنطقة. فإذا كانت هذه هي الحقيقة، فكيف يمكن إزاحة هذا الخطر الموضوعي الحقيقي ووضعه في مرتبة ثانويّة وتقديم خطر التناقضات الداخليّة عليه باعتباره خطرًا واقعيًا داهمًا وملموسًا؟ وهل يمكن لفردٍ صهيونيّ أو لمجموعة أفراد منهم «القضاء» على كيان ما زال مطلوباً منه أن يؤدي دورًا حيويًا، وينفّذ مهامًا استراتيجيّةً للنظام الرأس مالي الإمبريالي، من خلال خطأ في التقدير لتشريع أو سن القوانين؟ وما موقع من يسمونهم غير اليهود، وخاصةً السكان الأصليين الفلسطينيين في هذه الأزمة وهذا الصراع؟

إنّ للكيان الصهيوني الاستعماري الاقتلاعي خصائصَ تلازمُهُ منذ نشأته، فبرغم ما حقّقه من تطوّر اقتصاديّ هائل وامتلاكه لأحدث التقنيات والتكنولوجيا العسكريّة ما زال يعتمد على «الهجرة اليهوديّة» والمساعدات التي تقدّمها الدوائر الإمبرياليّة اللذين يؤديان دورًا مهمًا في بقائه واستمراريّة وجوده؛ ولأنّه ليس مجتمعًا متجانسًا، بل لقيطٌ تتحكّمُ الصهيونيّة العالميّة بكل صغيرةٍ وكبيرةٍ فيه؛ نشأت قوانينُ ومعادلاتٌ خاصّةٌ تضبطُ سلوكه، وتضع أفقًا لحجم التحولات ونوعها التي يمكن أن يفرضها الواقع المحلي والدولي، تعيق وتمنع تطور «الصراع الطبقي» الذي يؤدي إلى التغيّر الجذري «للنظام»؛ أي الإطاحة بحزبٍ أو أحزاب الطبقة البرجوازيّة الحاكمة وبأيديولوجيّتها الصهيونيّة من قبل حزبٍ أو حركة يساريّة تقدميّة لا صهيونيّة. هذه هي المسألة المركزيّة في كلّ الأزمات التي يعاني منها الكيان، «إسرائيل» إما تكون صهيونيّة أو لا تكون.

إنّ معضلة الكيان المزمنة والمستعصية تتمثّل في تساوي تغير النظام مع إنهاء «الدولة» من هنا تأتي التشريعات والقوانين كافةً لحماية الدولة لا لحماية «الوطن» الذي لم تستطع الحركة الصهيونيّة منذ نشأتها حتى اليوم من تحقيقه، والدليل أنّ مواطن الكيان مرتبطةٌ بالأمن أكثر من ارتباطهم «بالوطن» الذي هم على استعداد لتركه والرحيل عنه إذا فُقد فيه الأمن. من هنا التباين بين «اليمين واليسار» في الكيان؛ إذ إنّه ليس تباينًا فكريًا طبقيًا، بل يتم في إطار الأيديولوجية الصهيونية وعلى أرضيتها وكلاهما شاركا في الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني، وتغيير المعالم الجغرافية لوطنه فلسطين، والأهم أن من قاد مرحلة التأسيس والبناء الاستعماري هو ما سمي «باليسار» الذي ادعى أنه ببنائه الكيبوتس والمشافي يقيم «الاشتراكية» في «إسرائيل». إذن؛ فما يسمح ويفرض الوفاق بين الطرفين في القضايا والمسائل الاستراتيجيّة، خاصّةً المتعلّقة بالصراع الفلسطيني الصهيوني الذي هو جوهر الصراع، والعربي الصهيوني الذي يمثّل الإطار العام له وساحته الرئيسيّة هو إخلاصهم التام للأيديولوجيّة الصهيونيّة والاستراتيجيّة الإمبرياليّة. من هنا تنحصر احتجاجات أحفاد هؤلاء المستعمرين في الدفاع عن «الدولة الديمقراطيّة» الذي تخيّلها «المؤسّسون الأوائل» والمستوطنون اليهود وغير اليهود الذين قدّموا من «العالم الحر» وما زالوا على ارتباط مادي وروحي به، وبديهي أن المحتجين في شوارع تل أبيب والقدس لا يعدّون أن «الخطر» على وجود دولتهم يأتي من «الاحتلال» والقمع والبطش والتمييز العنصري بحقّ الشعب الفلسطيني، صاحب الحقّ التاريخي في هذه الأرض، لهذا أيضًا هم؛ أي المحتجّين، لا يريدون وليسوا معنين بمشاركة الجماهير الفلسطينية في «إسرائيل» في هذه الاحتجاجات؛ كيلا تخرجَ عن المسار المحدّد لها، وكيلا يفقدَ القائمون السيطرةَ عليها وعلى أطوارها ونهاياتها.

ما الذي يجري في (إسرائيل) ؟

حاتم استانبولي
كاتبٌ سياسيٌّ فلسطيني/ القدس

الاحتجاجات التي خرجت رفضًا للتعديلات القضائيّة هي في الجوهر انفجارٌ لتراكماتٍ على مدى 75 سنة من عمر الكيان الصهيوني بين جناحي الحركة الصهيونيّة، عنوانُهُ هُويّةُ هذا الكيان، خاصّةً أنّه منذ تأسيسه وخلافًا لمعايير الدولة لم يقم هذا الكيان بإعلان عقدٍ اجتماعيّ ينظّم العلاقات فيما بين القوى الاجتماعيّة اليهوديّة أو مع القوى الاجتماعيّة الفلسطينيّة، واتّفق على أنّ الجهة التي تضبط إيقاع النظام هي المحكمة العليا الإسرائيليّة التي تشرّع القوانين المدنيّة في إطار الحفاظ على مصالح المنظومة الدينيّة.

إسرائيل عبر 75 سنة أصبحت مركز ثقل وقرار للحركة الصهيونيّة، ولكنّها خلال هذه السنوات كانت تشهد صراعًا ما بين اتّجاهات الحركة الصهيونيّة العلمانيّة والدينيّة وامتداداتها داخل إسرائيل وخارجها، فالحركة الصهيونيّة التي كان مركز ثقلها المقرر في بريطانيا، استطاعت استصدار إعلانٍ من قبل بريطانيا العظمى لإقامة وطنٍ قوميٍ لليهود، هذا الإعلان الذي صدرً في 2 من نوفمبر 1917 قدّمه وزير خارجية بريطانيا آرثر بلفور إلى اللورد ليونيل دي روتشيلد، ممثّل الاتحاد الصهيوني اليهودي لبريطانيا وإيرلندا.

تعدّ الحركة الصهيونيّة هي الأداة التي عملت على مدى أكثر من مائة وعشرين سنة من أجل قيام وطنٍ قومي لليهود، وفي الوقت ذاته هي الإطار الّذي يسمح من خلاله لغير اليهود بغض النظر عن دينهم أو جنسيتهم أو لونهم لتقديم مساهماتهم في بناء الحلم الصهيوني في فلسطين وخارجها. والحركة الصهيونية هي فكرة رأسمالية استخدمت الديانة اليهودية من أجل تحقيق أهداف سياسية، هذه الفكرة الرأسمالية المغلّفة بإطارٍ ديني لإعطاء تميّز وخصوصية لرأس المالٍ اليهودي في إطار حركة رأس المال العالمي وأدواته ومؤسساته.

وتأسست الصهيونيّة في مؤتمر بازل في سويسرا 1897 بناءً على تحالف بين رأس المال اليهودي الليبرالي مع صغار البرجوازيين من اليهود المتدينين (الأرثوذكس)الذين كانوا ينتشرون في أوروبا الشرقيّة، وخاصة في روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء (بلاروسيا) وبولندا. والصهيونية حكمها صراع كان يتصاعد حدته ويتراجع بين جناحين رئيسيين يمثلان العلمانيّة والدينيّة باتجاهاتها كافة. في حين كانت العلمانيّةُ تقدّم دائمًا نفسها على أنّها اتجاهٌ صهيوني يحملُ سماتٍ يساريّةً من أجل تسويقها في المجتمعات الأوروبيّة التي كانت اليساريّة في كلّ اتجاهاتها تشكّل غالبية الرأي العام في هذه الدول، وهنا فإنّ حزب العمل الإسرائيلي الذي أسّس عام 1930، وسيطر على الاتحادات العماليّة (الهستدروت) وقاد الحكومات الإسرائيليّة منذ عام 1948 حتى عام 1977، وخاض حروب إسرائيل مع النظم العربية كان عضوا فاعلًا في الاشتراكيّة الدوليّة التي كانت تسيطر على الدول الفاعلة في أوروبا.

الحركة الصهيونية التي تعبّر عن أداة رأس المال اليهودي بشقيه (العلماني والديني) كانت ترسم سياساتها بالتوافق بين طرفيها يعتمد ناظمًا يحصر الخلاف بين اتجاهات الحركة الصهيونيّة في إطارها، ومعيارًا يعتمد ضرورة الحفاظ على المكتسبات التاريخية للحركة، إن كان في فلسطين أو خارجها، وفي إطار عملها على نجاح مشروعها في فلسطين حرصت على تقديم نموذجها في فلسطين للخارج على أنّه امتدادٌ للمجتمعات الغربيّة المتقدّمة الأقوى، التي تحمل تمييزًا عرقيًا والأكثر حكمة ومعرفة من أجل إعطاء مبررات للهجرة والاستيطان في فلسطين لتبرير جرائم المستوطنين اليهود الجدد بحقّ الشعب الفلسطيني في ترجمةٍ ماديّةٍ لمرافعة ونستون تشرشل أمام لجنة بيل عام 1937، الذي عبّر فيها عن الموقف العنصري الفاشي للساسة الصهاينة البريطانيين حين قال: لا أوافق على أن الكلب في المعلف له الحق النهائي بالمعلف حتى لو قبع هناك لزمن طويل، ولا أقرّ له بهذا الحق، في إشارة إلى أصحاب الأرض الفلسطينيين الأصليين. وأضاف أيضًا أنّه لا يوافق على أن ظلمًا لحق بالهنود الحمر في أمريكا أو ذوي البشرة السوداء في أستراليا؛ لأنّ عرقًا أقوى وعرقًا أعلى مكانةً وعرقًا أوسع حكمةً ومعرفةً قد جاء واحتل مكانهم وبلادهم، في إشارة للمقاربة بين إبادة الهنود الحمر والمواطنين الأصليين في أستراليا والجرائم الصهيونيّة بحقّ الفلسطينيين. في خطابٍ آخر عام 1937 أمام البرلمان البريطاني صرح ونستون تشرشل أنّه لو خُيرَ بين النازية والشيوعية فإنه لن يختار الشيوعيّة.

هذه التصريحات التي عبّر فيها ونستون تشرشل عن الجوهر العنصري الفاشي للفكر الاستعماري الصهيوني من حيث التوقيت أُطلقَت التصريحات ما قبل بداية الحرب العالَمية الثانية في مرحلة صعود

النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا، ليكشف عن الجوهر المشترك بين الفكر النازي والفاشي وبين الفكر الصهيوني؛ هذا يؤكد الخيط الرفيع ما بين النازية والفاشية من جهة، والصهيونيّة من جهةٍ أخرى، ويكشف أن المجازر التي ارتكبت بحق الفقراء اليهود من قبل النازية كانت مبررة صهيونيًا من أجل تحقيق الحلم الرأسمالي الاستعماري للصهيونيّة في فلسطين.

إنّ الخلاف حول الصلاحيات القضائيّة بين التيار العلماني والتيار الديني هو في الجوهر ينظرُ له على أنّه خلاف حول هُويّة إسرائيل عبر تقويض المؤسّسة الوحيدة التي ضبط الناظم لحل الخلافات بين تيارات الحركة الصهيونية بما يخدم تقاطع مصالح رأس المال الصهيوني مع رأس المال العالمي ومؤسساته، حيث ينظر للتعديلات القضائية على أنّها كسر لمعادلة التوافق بين تياري الحركة الصهيونية لمصلحة التيار اليميني الديني، في خطوةٍ ينظر لها تيار الحركة الصهيونيّة العلمانيً على أنّها تعديلات من الممكن أن تقوض الصورة العامة لإسرائيل التي سوقتها للمجتمعات الأوروبيّة على أنّها امتدادٌ ونموذجٌ لمجتمعاتهم، بحيث لا يمكن للمراكز الصهيونية في الحكومات والدول الغربية أن تقوم بتبرير سلوكها أو حمايتها أو تقديم مساعدات لحكومة أو دولة تعلن بصراحة عن هويتها العنصرية الإرهابية والعدوانية ضد الشعب الفلسطيني المعتدى عليهم منذ 75 سنة في ظل مواجهة الغرب مع روسيا واتّهامها بالاعتداء واحتلال الأراضي الأوكرانية، في حين أن القانون الدولي يُقِرّ عبر قرارات من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أنّ إسرائيل دولة إحلاليّة محتلّة، وفي الوقت ذاته تطرح سؤالاً عن مبرّرات الحماية الغربيّة للممارسات الإسرائيليّة العدوانيّة اليوميّة على الشعب الفلسطيني.

إنّ الحماية الغربيّة والضمانات التي أعطتها الحكومات الغربيّة للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين قائمةٌ على أن المستوطنين اليهود هم فئةٌ أعلى مرتبة وحكمة ومعرفة وتلتزم بالقيم الديمقراطية الغربية، وهي تنفيذٌ لمرافعة ونستون تشرشل (رئيس وزراء بريطانيا) أمام لجنة بيل عام 1937، هذه الحماية والضمانات التي أعطت المستوطنين الحق في عدوانهم والتعامل مع إسرائيل على أنّها دولةٌ لا تخضع للمحاسبة، وهي خارج فعل القانون الدولي، في حين يرى التيار الصهيوني (الديني) أن الحركة الصهيونية هيأت الظروف الدولية والإقليمية لإعلان فلسطين من بحرها إلى نهرها دولة يهوديّة، وعلى الجميع أن يقر بهذه الحقيقة التلمودية التي تحقق الحلم الصهيوني الذي قامت على أساسه الحركة الصهيونية؛ هذه الأفكار أعلن عنها وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريش بالإضافة لوزير الأمن بن غفير.

هذه الأفكار الصهيونية توضح أن الفكرة العنصريّة الإرهابية الإحلالية تستند إلى رؤية تستخدم الأدوات والأساليب العدوانيّة ضدّ الشعب الفلسطيني التي يشرعها القضاء الصهيوني. أما الحديث عن ديمقراطية إسرائيل فهي ديمقراطيّةٌ خاصّةٌ بمواصفاتٍ استثنائيّة، ناظمها الحفاظ على التوازن بين التيارات العلمانية والدينية في الحركة الصهيونية بما يحفظ استمرار نفوذها الإقليمي والدولي. فمعيار ديمقراطية إسرائيل هو معيار ذات طابع عنصري يعمل فقط لمصلحة المجموعات التي تعتنق الديانة اليهودية إن كانت في فلسطين أو خارجها.

أما عن اليهودية التي تحاول الصهيونية أن تعطي لها بعدًا عرقيًا يبرّر ارتفاع مكانتها أو معرفتها عن باقي البشر، فهذا يناقض العلم والمعرفة فلا يمكن أن تكون للأفكار المتغيّرة عبر الزمان علاقة بالعرق الإنساني الذي يخضع للعلوم البيولوجيّة (الوراثيّة) فجميع المجموعات الإنسانيّة متداخلة في حسبها ونسبها عبر التاريخ الإنساني، ولا يوجد أي حقيقة علميّة تؤكّدُ الصفاء العرقي إلا في أذهان النازيّة والفاشيّة وامتداداتها الفكريّة في الحركة الصهيونيّة التي نرى تعبيراتها في تصريحات وزير المال الصهيوني والأمن بن غفير.

إنّ مواجهة هذه الأفكار ودحضها مسألةٌ ضروريّةٌ لا تتعلّق بالفلسطينيين وحدهم، بل هي مهمةٌ إنسانيّةٌ لكشف الأفكار النازيّة والفاشيّة والعنصريّة التي بدأت تظهر وتتمدّد وتأخذ تعبيرات فكريّةً مغلّفةً بالأفكار الدينيّة وسيلةً للانتشار بين الفئات والشرائح المحرومة من المعرفة والتعليم، التي تعاني من الفقر الذي ينتج نقمة يتم تحويلها وتوجيهها نحو تدمير ذاتها، خاصّةً وأنّ أفكار بتسلئيل وزير المال الإسرائيلي وبن غفير من حيث الجوهر تتلاقى مع أفكار داعش وأخواتها وكل منهما يغذي الآخر.

إنّ المواجهة بين المقاومة المشروعة للفلسطينيين وبين العنصرية الإرهابية لإسرائيل الإحلاليّة هي مواجهةٌ وطنيّةٌ بامتياز لا مكان للمواجهة الدينيّة التي تريد أن تشوّه الصراع الوطني، وتعطي مبرّرات صهيونيّةً لتبرير استحضارها واستخدامها للأفكار الدينيّة في أحقيّة المكان، فكلّما عزّز الشعب الفلسطيني من مقاومته الوطنيّة، فإنّه يعزّز أزمة الكيان الصهيوني القائم على أساس أكثر الأفكار رجعيّةً وعنصريّةً، وفي الوقت ذاته يسحب البساط من تحت المبررات الدينية للصراع الذي تتغذى عليه الحركة الصهيونية التي لا يعنيها إلا مصالحها الرأسمالية في استمرار سيطرتها على مفاصل النشاط الاقتصادي والسياسي الإقليمي والعالمي.

رفاعة الطهطاوي: رائد من رواد النهضة

يعدّ رفاعة رافع الطهطاوي (1801-1873) أحد قادة النهضة العلميّة في مصر والعالم العربي خلال القرن التاسع عشر، لقّب برائد التنوير في العصر الحديث، لما أحدثه من أثرٍ في تطوّر التاريخ الثقافي المصري والعربي الحديث. اختير إمامًا مشرّفًا ومرافقًا للبعثة العلميّة الأولى التي أرسلها محمد علي باشا إلى فرنسا بعد أن رشحه الشيخ حسن العطار (1766-1835) لهذه المهمة، وزكّاه عند السلطان. بذلك يعدّ الطهطاوي هو أنبغ المصريين الذين بُعثوا إلى أوروبا، وقد كانت له بعد عودته جهود مشهود لها في حياة مصر الثقافيّة، ما جعله بحقّ زعيمًا لنهضتنا الفكريّة في ذلك العصر.

وقد ذكر رفاعة في رحلته العلوم والفنون التي درسها، وعين الكتب التي قرأها، والتي ترجمها أو بدأ يترجمها وهو في باريس. ومنها نلحظ أن ثقافته كانت موسوعيّةً، فبحسب ما كتب د. حسام الدين فياض، فقد قرأ كتبًا كثيرةً في مختلف العلوم مع أساتذته، ثم قرأ كتبًا كثيرةً أخرى وحده. وبرهن بهذا على أنّه كان يتمتّع بروحٍ جامعيّةٍ حقّة.

وكان من عوامل تحفيزه للدرس والاجتهاد - حسب د. فياض، دراساته الدينية في أكبر جامعة دينية - ثمّ تخرّجه عالمًا دينيًا، وكان تلميذًا لشيخ الأزهر، وقد راعه منذ اللحظة الأولى الفارق الكبير بين ما كانت تتمتّع به ديار المسيحيّة من تقدّم في مختلف نواحي الحياة، وبين ما كانت تتمتّع به مصر وديار الإسلام من تأخّرٍ وخمودٍ وجمودٍ في مختلِف نواحيِ الحياة، وخاصّةً في الناحية العلميّة، وهذا ما جعل رحلته مليئةً بالمقارنات، لهذا نحسُّ في جهوده التي ذكرها أنّه ما كان يفرغ من قراءة كتاب في أي علم أو فنّ حتى يقبل على ترجمته، يريد بذلك أن ينقل لديار الإسلام وبنيه هذا العلم الجديد، علّه يبعثهم إلى نهضةٍ جديدةٍ تنتهي بهم إلى أن يكونوا كأبناء المسيحيّة حضارةً ورقيًا.

لقد ترجم كتبًا أو رسالاتٍ صغيرةً ثمّ ترجم فصولًا من الكتب الكبيرة، وتحين الفرصة ليعرض على محمد علي مشروعه لإنشاء مدرسة الألسن، وقد أنشئت بالفعل، واتسعت بعد إنشائها حركة الترجمة، واستطاع «الطهطاوي» أن يحقق بعض آماله النهضويّة.

يعد كتاب رفاعة الطهطاوي «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» الكلمة الفصل، التي أراد القول من خلالها: إنّ ما يقدمه في الكتاب هو انتقاء ما يراه مناسبًا للمصريين، وللعرب عامة، مما وجده وعايشه في باريس، فهو لا يريد نقل «النموذج الباريسي/ الفرنسي»، بحذافيره إلينا، وإنما انتقاء الإبريز، الذهب الصافي، الخالص، منه، فهو الذي سيفيدنا في نهضتنا.

ميليشيا انحطاط الثقافة

وليد عبد الرحيم
مخرجٌ سينمائيّ وكاتبٌ فلسطيني/ سورية

مع كلّ مادة تُكتب، أو مقولة تُقال، تبدو الرؤى والآراء على المستوى العالمي أكثر اضطرابًا وأشدّ ارتباكًا وضبابيّة، وهو ما ينسحبُ مجرورًا بضرورة «عولمة المعرفة» على مفردات الحالة الثقافيّة العربيّة وكنهها من خلال حجّة ضرورية الانفتاح على العالم والانسجام الثقافي المُتقارب تدريجيًا بين الأمم!

ثمّة مثقفون وأنصاف لا يرون الحقيقة؛ ذلك بفعل التراكم والانصهار في ببغاوية المقولة لا تمحيص الفكرة، هنا يبدو الحرص على الحقيقة أقلّ شأنًا من خلال مساوقة النغمة السائدة بفعل الضخّ الإعلامي المُوَجّه والموَجّه نحو تحفيز العقل الساكن على الخوض الجاهز المُراد ترويجه باعتباره لُبّ البحث عن الحقيقة ومآله. تبدو تلك طامة بحد ذاتها، ويخسر مُعتمِدُها أهمّ ركيزة في التعريف الأكاديمي والعلمي المعرفي لمعنى الثقافة، ومن ثمّ سمة حاملها ومعتنقها وتسميته.

لقد خسر العرب عمومًا فضيلة الريادة خلال نصف القرن الأخير، وها هم يلعقون نتاجات بثّ الدعاية الغربيّة والصهيونيّة من خلال الليبراليّة الجديدة، باعتبارها آخر صرعة ثقافيّة مشفوعة ومحميّة بقوى عاتيّة مكتنزة بالمال والوسائل الإعلاميّة والقوّة التدميريّة التي تدعم فكرة الانتفاع من الرأي المُلقّن لا رفده معرفيًا، هكذا يتحوّل المثقّفُ تدريجيًا إلى ببغاء مهما كان شأنه المعلوماتي المحفوظ، فالموقف الذاتي - الفرادة في التقييم - يغيب هنا لصالح السائد ليصبح مُردّدًا لا مبتكرًا لرأي أو وجهة، ومن ثمّ يخسر فَرادَته التي هي سمة المُثقّف والمبدع، ومن ثَمّ عند خسران الفرادة صفةً تنتفي سِمةُ المثقّف عن ذاتها.

في أهم تعريف وأعمقه عالميًا يمكن العود إلى المصدر اللغوي لمصطلح الثقافة ذاته، ليبدو التعريف اللغوي العربي في أدقّ تجليّات الفهم الكلّي الأساس وأعمقه للتوصيف بكل ما يكتنزه من دقة، فثقّف الرمحَ تعني أنه شذّبه وأزال شوائبه ليصبح حادًا خاليًا من الزيادات والشوائب التي تُشوه صقله ونجاعة استخدامه، فالرمح أو السيف المثقّف هو النقي الخالص من شوائبه، هكذا تم خلق المصطلح بكل دقة وذكاء.

لا تحتوي الثقافة في مضمارها ما يشير أو يعبر عن ذاته بتقلقلٍ واضطراب، وهي ما لم تكن حاسمة التصويب والتوجُّه تغدو كونها شيئًا آخر لا يمتُّ للمعرفة والثقافة وما ينتج عنهما من مقولة وموقف بصلة، لهذا يبدو المثقف الحقيقي راديكاليًا لا دبلوماسيّ الرأي والرؤية، ولذلك تحديدًا فإنّ الثقافة تفقد معناها حين تماري السائد أو تتمحك بسلطة أو دولة أو حزب أو قبيلة، أو هي تحسبُ حسابًا للجانب المعاشي الذي يربط الإنسان عمومًا بحبل الآخرين أو الجماعة، وتلك حالةٌ مضنيةٌ للفرد المثقّف طبعًا، لكنّها خلاف ذلك فهي تشبه خنجرًا يذبح البنية المعرفية والثقافية، فيضحي مطعونُها مُواربَ الرأي خاضعَ الفكر والمقولة مستلَبَ الخُصوصية، تلك هي الضربة القاضية التي تحول المثقف إلى أداة بيد غير يده، ومن ثَمّ رؤية تحيد عن رؤيته، وهكذا يفقد لذة الخصوصية، وسرعان ما ينضم بإرادته إلى القطيع، ليفقد النسق الفردي المبدع، وينخرط في الجمعي فيضحي رقمًا مكملًا له.

في سنوات العَجْف الماضية التي تمتدّ نحوَ نصف قرن سادتْ حال التقهقر، برأينا بدأ ذلك منذ لحظة هزيمة الثورة الفلسطينيّة وخروجها المُذلّ من بيروت، وتهافت الأنظمة العربيّة التي كشفت عن تركيبتها وارتباطها بعدو شعوبها مقابل كرسي الحكم الوهمي الذي يتطلّب النكوص عن الاستقلاليّة والكرامة والحريّة، وهو ما يتطلّب بثّ منهجيّة تخريبيّة للوطنيّة والقوميّة وبالمقابل نبذ الفكر الثوري التحرري ومحاربته، فالتحرّرُ في جوهريته يُطيح أوّلَ ما يطيح بعروش التبعية والذل، ولتحقيق كل ذلك يجب الهيمنة على المسار العام للثقافة برمجةً للخضوع؛ أي القفز على الوطني والقومي والإنساني، بحيث تغدو المعرفة منهجيّةً تابعةً للقوة، والثقافة ضربًا مما يُلقن لا مما يُستنتج، هكذا وصل الأمر إلى استلهام الأحزاب والقوى الثورية والتقدمية والمقاومة ذاتها لفكر لا يمتُّ للبِّها بصلة واستخدام مقولات لا تقترب من مقولاتها، حتى فقدت مصطلحاتها الفكرية والسياسية والنضالية، فالعديد من القوى اليسارية والعلمانية، مثلًا، استلهمت نقيضها من فكر التيار الديني، والفرد المتنور ذهب نحو الفكر الظلامي ليضيئه من خلال امتداحه لجنباته بطريقة مواربة أو خطابية، هكذا انتصر الظلام على الضوء مرحليًا، والتخلّف على التقدميّة.

ما سبق تمّ تزويده عالميًا من خلال الإعلام العالمي وحوافزه وجوائزه، الذي وكما هو معلوم مهيمن عليه من قبل الصهيونية أو من قبل متعاطف معها، حتى بتنا نسمع ونقرأ لبعض الأسماء المروّجة إعلاميًا ما هو مضحك من مقولات تزييفيّة تطال التاريخ العربي ورموزه، ومؤخّرًا باتت تلك سمة علنية تمس تاريخ فلسطين وشعبها وتروّج التلفيقيّة الصهيونيّة، تروج للعدو وتزجُّ بمعلومات ومقولات بعضُها تم التراجع عنه من قبل المفكرين الصهاينة ذواتهم بعد فقدان بريقه وانكشاف زيفه وسخفه.

من هؤلاء من يمتلك غباء ووقاحة نادرة، ومثال حي، يمكن الاستماع أو قراءةُ اسم مضطرب مريض مثل يوسف زيدان الذي ينكر وجود صلاح الدين الأيوبي مثلًا، وهو أمر بحثي وارد في التاريخ، ومع نفي وجود

صلاح الدين يسوق في مكان آخر أن الرجل سفك الدماء وقتل أكثر من مئتي ألف عربي ومسلم، ثم يضيف في وقت آخر أنه قتل مليونًا ونصف المليون، فكيف قتل كل هؤلاء وهو شخصيّة وهميّة لم تكن موجودةً أصلًا، وفي مكان آخر يصفه بالعميل للصليبيين!

إلى جانب أن ذلك غريب ومرضي، فهو مضحك لا يليق بتلميذ في الابتدائية، ويعبر عن شخصية تحتاج إلى علاج عقلي ونفسي في آن معًا.

عقب كشف العلاقة التاريخيّة العضويّة بين نظام التابعين في الإمارات العربيّة المحتلّة، ظهرت شخصيات لا اسم سابق لها ولا هي ذات سوية معرفية، بل تبدو مضحكة السوية، باتت تشيد باليهود واليهودية وتنال من النبي محمد «الذي ظلم اليهود الأبرياء وقتلهم في يثرب» كما تحاول النيلَ بطريقة مضحكة من الفلسطينيين تاريخًا وحاضرًا، بل وتكيل الشتائم لهم، ذلك بالتزامن مع الاتفاقات الإبراهيميّة التي تحمل في جوفها تحويل الإسلام إلى طائفة بروتستانتيّة من خلال اختراقه وتزويره وحرفه تجاه المصالح والولاءات للصهيونيّة، ذلك بدوره بدا مضحكًا، والآن هم يقومون بطباعة نسخة من القرآن الكريم محذوف منها كل ما يصف اليهود أو ينال من أفعالهم بتواطؤ شيوخ النفاق التابعين لأنظمة العبودية والخنوع الإبراهيمي.

يتطلب هذا البرنامج المتسم بالسطحية أفرادًا عربًا ومسلمين، فقد فشل الكيان بترويج مُراداته، لهذا اعتمد هذه الشخصيات المضطربة للتعبير عما يريد، إلا أنه فشل مجدّدًا بسبب عدم انسياق أي من المثقفين الحقيقيين المرموقين في هذا البرنامج، فبات كل من يروج للصهاينة ومرادهم هم ممن لا يمتلكون شخصية ثقافة حقيقية، ولا سوية معرفية أو تجربة أدبية أو فنية، وهنا انطلقت فكرة رئيس الموساد التي لقنها لحكام الإمارات بترويج جزرة منح الإقامة الذهبية!

الإقامة الذهبية هي عبارة عن إقامة مدتها عشر سنوات، مركزها الأساسي في دبي ويرعاها الدكتاتور محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي الصُّوري، وهي تستهدف المثقفين والفنانين العرب مستغلة الأوضاع المزرية في أقطار الوطن العربي، كلبنان وسوريا وتونس وليبيا ومصر، بحيث يتم تدريجيًّا استقطاب ما أمكن من هؤلاء للعمل لصالح الكيان الصهيوني وترويج مقولاته، أو الكف عن المواقف التي تفضح إرهاب الكيان النازي وجرائمه، وقد تم منح الإقامة الذهبية للعشرات من الفنانين والكتاب والمثقفين لهذه الغاية لتقييد الفكر الحر وقلب الحقائق، وبالفعل استجاب العديد من الحاصلين على الإقامة لذلك الأمر، كما تم توظيف أفواه البعض عبر الترغيب والترهيب كما أراد الموساد الصهيوني الذي هدد بفضح الحكام في حال لم ينجح ذلك، هذا الفضح يشمل فيديوهات ممارسات جنسية مشينة، والكشف عن سرقات من الشعب وصفقات مخدرات وغير ذلك مما هو مشين، لهذا نرى أن الفاسدين من حكام وأمراء العرب واللصوص هم الأقرب للكيان الصهيوني.

يمكن استنتاج حقيقة قائمة اليوم، مفادها أنه ليس من قبيل مصادفة ما أن حارق القرآن الكريم والهاجمين على الإسلام ومادحي الصهاينة وإرهابهم«الديمقراطي» ومن يبثون مقولات تتوهم القدرة على تزوير أو نفي التاريخ سواء الفلسطيني أو العربي والإسلامي والمسيحي العروبي كلهم كتلة واحدة، فحارق القرآن في السويد يزعم أن «جبل الهيكل» في الأقصى الذي يجب هدمه، وأن فلسطين لا تاريخ لها، وهو يتطابق بذلك مع ما يقول العميل الذي يسميه إعلامُ التطبيع مفكرًا المدعو يوسف زيدان، هذا يثبت بأن هؤلاء يخضعون للأوامر ذاتها ويستلمون سياقها ونصّها مكتوبًا حرفيًّا مقابل المال أو التهديد بكشف فسادهم تمامًا، كحكام الإمارات العربية المحتلة وأعوانهم، لكن ما يجمع هؤلاء جميعًا ذلك الاضطراب النفسي والعصبي والشح الثقافي، وهو نتاج طبيعي لاضطراب البنية الثقافية.

لا يمكن خلق الثقافة بتعليمات، كما يستحيل خلق مثقّف بقرار، هذا مُشابِهٌ من جانب ما للخطأ الذي ارتكبته الأنظمة الوطنية والقومية، بل وحتى الأحزاب الثورية التي ظنت وبعضها مازال يعتقد على الرغم من الفشل المتكرر بأن المثقف قد يصنع صناعة أو يتكون بقرار سلطوي أو حزبي، فالثقافةُ في جوهرها جهد فردي أوّلًا تنجم عن معركة مع الذات، وتتطور بالاطلاع والبحث والقراءة والتفكّر، فهي تتفاعل بديناميكيّة جُوانيّة يختلط فيها العقلي بالروحي بحيث يمتزجان معًا لتكوين رؤية متماسكة تُضحي أصيلةَ الفَحوى مع تنامي المعرفيةً والمعلوماتية، هكذا يتمُّ صَقل رُمح الثقافة وتكوُّن شخصية المثقف التي يعجز المال عن تحويرها أو حرف مسارها؛ ذلك أن المال حاجة حياتية ضرورية لتسيير المعاشي اليومي، أما الثقافة فهي سبك للمعنى وحفر عميق في الذات لا يمكن تغييره وتحويله إلا بقناعة متجددة تقفز على المصلحية، هذا يفسر الحالة المَرضيّة لمن يدّعون الأستذة والثقافة ممن يمكن شراؤهم، كما يفسر اضطراب مقولاتهم الصادرة عنهم كحال مُدّعي الفكر يوسف زيدان مثلًا، وهو الأمر الذي يؤكد في الوقت ذاته تراجع تنظيم ميليشيا الثقافة التطبيعية الصهيونية، بل ويؤكد ولادتها الميّتة في جنينيتها، فالثقافة صقل وتشذيب للذات لا استلهام أو بناء مقولة ببغاويّة عليلة، وسوف نشهد لهذه الأسباب قريبًا تلاشيًّا كاملًا لميليشيا الثقافة الصهيونيّة هذه، ذلك لا يدخل في نسق التوقّع، بل في إطار نظريّة الحتميّة.

حرق المصحف في السويد

المرأةُ هي التي آنست الرجل الوحش في أسطورة جلجامش...
ما السرُّ الكامنُ في المرأة، وهل هو عصيٌّ على الإدراك؟

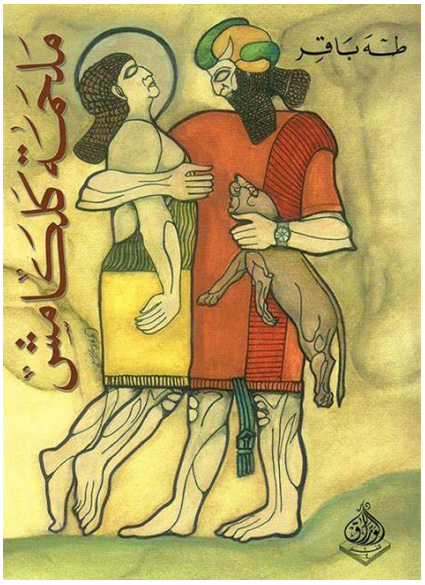

تغريد بو مرعي
شاعرة ومترجمة/ لبنان

أبيات عن المرأة، من ملحمة جلجامش:
أيّتها المرأةُ أعدُك بمصيرٍ آخر
سيُحبُكِ الملوكُ والحُكّامُ والأمراء
ومنْ بعيدٍ سيتراكضُ الرجالُ إليْك
وحتّى الشيخُ سيهزّ لحيته من أجلِك.

أخذت الآلهةُ في بداياتها شكل المرأة، حيث كانت المرأةُ موضعَ حبٍّ ورغبةٍ ورهبةٍ وخوف، فمن جسدها تأتي حياةٌ جديدة، ومن صدرها ينبعُ حليب الحياة، ودورتها الشهريّة تشبه دورة القمر، وخصبها يشبه خصب الطبيعة وإنبات الأرض، لذلك رُسمت الآلهة على شكل امرأة «عشتار» التي تُظهر تماثيلها في المتاحف الجوانب الجنسية فقط، وبشكل فاضح للغاية.

حضارات الشرق القديم نشأت من اهتمامها بالذهنيّة المدنيّة؛ وتمدّن المجتمعات لا يتمّ إلا عبر الإنسان، والنساء هنّ اللواتي ألقيت على عاتقهن مهمّةُ تهذيب النفس وترويضها. الملاحم الكبرى أكدت الصراعات الدائرة في التاريخ، بين سلطة الرجل والمرأة (الذكورة والأنوثة)، لا سيّما سلطة المعرفة التي تدعو إليها المرأة، مقابل سلطة الرجل المعرفيّة أيضًا والدائرة في فلك التابع والمتبوع. فهل الجسد سلطة مركزيّة يمكن من خلاله ترويض الغريزة التوحشيّة الحيوانيّة عند الرجل؟

فوفق الملحمة/الأسطورة جلجامش باعتبارها أقدم نص حفل بالمرأة (أُمًا، مخلقة، حكيمة، عاشقة ومخصبة)، جميعها أدّت دورًا بارزًا تكشف عن خبايا القوّة الكامنة لديها من خلال ترويض الرجل عبر استعمال الفتنة والجسد والجنس.. فعندما خلقت الآلهة أنكيدو بنصف حيوان ونصف إنسان، وعاش مع الحيوانات في الغابة، وشكّل خطرًا على الصيادين. فما كان من والد أحد الصيادين إلا أن نصح ابنه بالذهاب إلى جلجامش، قائلًا:

«اذهب إلى أوروك وأخبر جلجامش عن بأس الرجل، وليعطكَ بغيًا تصحبها معك، ودعها تغلبه وتروّضه حينما يأتي ليشرب مع الحيوانات من موارد الماء. دعها تخلع ثيابها وتكشف مفاتن جسمها، فإذا ما رآها فإنّه سينجذب إليها وعندئذ ستنكره الحيوانات التي شبّت معه في البريّة».

النصّ السابق يؤكّد السلطة المركزيّة للجسد، والجنس الذي يقوّي من شريعة الأوّل، ولا أحد يعرف مدى تأثير المرأة على الرجال إلا الرجال، ومنهم إنكيدو الذي بالرغم من أنّ طباع الحيوان وصفاته أكثر من الإنسان غلبت عليه، إلا أنه افتتن بجسد امرأة، هي (شمخاتو) الغانية التي استدرجت إنكيدو إلى حاضرة أوروك. فهي (سفيرة المعبد) القادرة بحكمتها أيضًا على استمالة مخلوقات الطبيعة وأنسنتها.

لقد أوكل لها جلجامش مهمة انتزاع إنكيدو من عالم الحيوان وجرّه إلى عالم الإنسان والمدنيّة، لكنّها لم تطلب من إنكيدو الذهاب إلى مدينة أوروك إلا بعد أن تأكدت من اكتسابه صفات الإنسانيّة تدريجيًا، بصورة أشبه ما تكون بعلاج نفسي.

وفي نص الملحمة يطلقُ عليها لقب (حاريمتو) أحيانًا، ولقب (شمخاتو) أحيانًا أخرى. والكلمتان تشيران إلى نوعين من كاهنات عشتار الموكلات بالبغاء المقدس.

من هنا نجد قدرة المرأة على ترويض الصفات المتوحّشة الحيوانيّة في إنكيدو الذي نصفه الأعلى ورأسه على شكل إنسان، ونصفه السفلي على شكل ثور، فقد استطاعت بغيّ من باغيات عشتار آلهة اللّذة والجنس، أن تغريه بنفسها، فضاجعها وتعرّف على ملذات الحياة، وأصبح صديقًا لجلجامش بعد أن كانت الآلهة قد ارسلته ليصارع جلجامش ويقضي عليه!

إنّ الملحمة تبيّن لنا أنواعًا عدّة من النساء: نجد الأم (الإلهة ننسون) أم الملك جلجامش، أولى النساء، أكثر سعة في رؤيتها للحياة، والأمثلة كثيرة. لعلّ معرفتها بـ(إنكيدو) ومخاطبته بعبارة (يا ولدي) قبل الرحيل إلى غابة الأرز وقتل (خمبابا) حارس الغابة. فقد أعدّت له مجلسًا توفّرت فيه على كل مستلزمات الاستقبال والاحتفاء، ونادته بكنيّة محبّبة باعتباره ابنها بالتبني وأوصته بأخيه الملك، فهو خلّه الذي يعرف الطريق، لذا عليه أن يسير في مقدّمة الموكب.

وثاني النساء هي (أورورو) المُخَلقة للبشر، الإلهة الأم، أوّل معبودات الإنسان. من أسمائها في بلاد الرافدين (ننماخ) و(ننخرساج) و(مامي) و(ننتو) وهي ربة

الخلق والولادة، وصانعة الجنس البشري، التي استجابت لطلب الإله لخلق إنسان ندّ لجلجامش جرّاء جور رعايا أوروك وغضبهمً من الملك؛ كي تتعادل كفتا الميزان في الحاضرة، فخلقت إنكيدو في البرية، من حفنة طين عجنتها ثم رمتها فصارت رجل الفلاة المتوحش.

أما الثالثة، فهي (سيدوروي) الحكيمة، من الإلهة الثانوية. كانت فتاة حان الآلهة. أقاموا لها مشربًا عند حافة الإقيانوس العظيم الذي يرسم تخوم الكون، خارج أسوار المدينة، وحانتها دالة على الذاهب والآتي، بمن فيهم الملك جلجامش الذي زارها قبل أن يرحل إلى بحر الظلمات لحيازة الخلود من (أوتنابشتيم) الجد، فصرّحت له بعبارات حكيمة فيما يخصّ الخلود الذي خصّ ً الآلهة. ً

حوار جلجامش وصاحبة الحانة (سدوري): عندما رحل جلجامش للبحث عن (اوتو-نابشتم) وصل إلى ساحل البحر ووجد صاحبة الحانة اسمها (سدوري)، ولما شاهدته مقبلًا وهو يرتدي جلود الحيوانات، مغبّر الوجه، أشعث الشعر، ارتابت في أمره وأوصدت بابها، ولكن جلجامش هدّدها بكسر الباب، وبعد أن عرفها بهُويّته والقصد من مجيئه حاورته قائلة له: (إن كنت حقًا أنت جلجامش الذي قتل حارس غابة الأرز (خمبابا) وقتل الأسود ومسك ثور السماء وقتله، فلم ذبلت وجنتاك ولاح الغم على وجهك واستبد بك الحزن وتبدلت هيئتك؟).

أجابها جلجامش: (كيف لا تذبل وجنتاي ويمتقع وجهي ويملأ الأسى والحزن قلبي وأن مصير البشر قد أدرك صاحبي وأخي الاصغر؟

إنه إنكيدو الذي أحببته قد انتهى إلى ما يصير إليه البشر جميعًا، فبكيته ليل نهار، ندبته ستة أيام وسبع ليال، معلّلًا نفسي بأنه سيعود إلى الحياة من كثرة بكائي ونواحي، وامتنعت من تسليمه إلى القبر حتى خرج الدود من أنفه، لقد أفزعني الموت، فهمتُ على وجهي في البوادي، إن ما حلّ بصاحبي يقض مضجعي، واحسرتاه!

لقد غدا صاحبي الذي أحببته ترابًا، وأنا سأضطجع مثله فلا أقوم أبد الآبدين، فيا صاحبة الحانة أيكون في وسعي ألا أرى الموت الذي أنا أرهبه؟)

فأجابت صاحبة الحانة وقالت له: (إلى أين تسعى يا جلجامش؟ إن الحياة التي تريدها لن تجدها، حينما خلقت الآلهة البشر قدرت الموت عليهم واستأثرت هي بالحياة، أما أنت يا جلجامش فليكن كرشك مليئًا على الدوام وكن مرحًا ليل نهار، وأقم الأفراح في كل يوم من أيام حياتك، وارقص والعب نهار مساء، واجعل ثيابك نظيفة زاهية واغسل رأسك واستحم في الماء ودلل الطفل الذي يمسك بيدك، وافرح الزوجة التي بين أحضانك، وهذا هو نصيب البشريّة).

تبقى الأخيرة، وهي (أنانا /عشتار) زوجة الإله (دموزي/ تموز) ودورها الريادي ليس في الملحمة، وإنّما في معظم تاريخ الأساطير في العالم مقابل (فينوس)، فهي إلهة الخصب والعشق، وما مسير التاريخ، إلا دالة على جدليّته التي حقّقت من جملة ما حققت وجود المرأة الفاعل. فعشتار إلهة الطبيعة وخصب الأرض، والحب. تظهر في النصوص تارةً كابنة لآنو إله السماء، وأخرى كابنة لسنّ إله القمر وسيد الليل. فكابنة لآنو، كانت عشتار إلهة للخصب والحب والدافع الجنسي، وكابنة لسن كانت إلهة الحرب، ترسل بأرواح القتلى إلى العالم الأسفل، حيث تحكم أختها أريشكيجال. تزوجت الراعي تموز، ولكنها أرسلت به إلى العالم الأسفل.

لقد تولّعت عشتار بجلجامش، وراودته عن نفسه، لكنّه رفض طلبها، فغضبت وطلبت من أبيها «أنو» أن يُرسل ثور السماء ليقتله، لكن جلجامش وإنكيدو بعد أن أصبحا صديقين، قتلا الثور، وانتزع إنكيدو فخذ الثور الأيمن وقذفه في وجْه عشتار، فحكمت الآلهة عليه بالموت، فمات بين يدي جلجامش الذي بكاه.

إن الانتقام في ملحمة جلجامش يصدر من الآلهة أكثر مما يصدر عن البشر، فقد استعانت عشتار بأبيها لكي تنتقم من جلجامش بعد رفضه الزواج منها وإهانتها إهانة بالغة؛ الأمر الذي نجده في كل العصور، فالمرأة وسيلتها الإغراء، ولكن عند عدم تحقيق رغبتها في الحصول على الرجل الذي يعجبها فهي تسعى إلى الانتقام.

عشتار تتحدّث عن نفسها

أنا الأول، أنا الآخر
أنا البغي، أنا القديسة
أنا الزوجة، وأنا العذراء
أنا الأم، وأنا الابنة
أنا العاقر، وكُثر هم أبنائي
أنا في عرس كبير ولم أتخذ زوجًا
أنا القابلة ولم أنجب أحدًا
وأنا سلوة أتعاب حملي
أنا العروس وأنا العريس
وزوجي من أنجبني
أنا أم أبي، وأخت زوجي
وهو من نسلي

إنّ الأساطير الرافدية تتحدّث بشكل فاضح عن العلاقات الجنسيّة بين عشتارً وعشيقها تموز، للتعبير عن أهمية الخصب، لذلك كانت ممارسات الجنس متفشّية في معبد مليكا عشتار في مدينة بابل القديمة، حيث كل الرجال لكل النساء، وكان على كل عذراء أن تقدم بكارتها قربانًا للآلهة داخل المعبد مع رجل غريب، وأن تقدّم الأموال التي تجمعها منً البغاء المقدس إلى الآلهة، وإذا حملت إحداهن فإنّ حملها مقدّس، بينما الماهنة الكبرى كانت تنام على سرير الإله بعل في أعلى برج بابل، ليضاجعها كبير الكهنة، وحتى اليوم فإن البغايا يُعرفن بالعشتاريات.

المرأة هي التي أنسنت الرجل الوحش في أسطورة جلجامش... الحالة المعاكسة التي عدّت أنها أنزلتها مرتبة أسفل عندما لامس جسدها جسد الرجل.. هو تأنسنَ وهي انخفضت معه من مرتبة الألوهة إلى الأنسنة، هذه الرمزية في الأسطورة تحمل معنى عميقًا في أهميّة الوجود الأنثوي لهذا الكون.

لغاية اليوم ما زالت هذه الأسطورة تسحر العقل قبل القلب في محاكاتها لتفاصيل عميقة تقف أمامها عاجزًا عن فهم خيال مبدعها.

المصـادر:

- كتاب «ملحمة جلجامش» الذي ترجمه عن الألمانية إلى العربية المترجم المصري عبد الغفار مكتوب.
- كتاب «ملحمة كلكامش أوديسة العراق الخالدة» الذي ألفه عالم الآثار العراقي طه باقر في عام 1962.
- كما ألف الكاتب والمفكر والباحث السوري فراس السواح كتاب «كنوز الأعماق - قراءة في ملحمة جلجامش»، تأليف الكاتب والمفكر والباحث السوري فراس السواح في عام 1987.

الوعـــي وغير الوعـــي

علاء حمد
شاعرٌ وكاتبٌ عراقي/ السويد

إنّ جدليّةَ الوعي المباشر والوعي السائد قد يمنحنا المساحة الكافية؛ لكي نكون مع النصّ الشعري، ومن هنا نبتعد عن الطقوس الكتابيّة، ولكن تبقى التأمّلات هي الواردة والجاهزة في الدخول إلى المنظور الكتابي، حيث إنّ جدلية غير الوعي أو الكتابة التلقائيّة تلاقي مصيرها في النصّ الشعري، ولا نستغرب إذا تناولنا موضوع الجنون طالما أنّنا نساعد على تقنية غير الوعي في الكتابة الآليّة.

هناك الكثيرُ من المتعلّقات والأدوات الموجودة في الذات، وهي نتيجةٌ من نتائج غير الوعي، وتمنحنا فرصة التواصل من خلال النصّ المكتوب، وأهم تلك المتعلّقات هي الأشياء المتعلقة بالذات الواعية، وتظهر جليًّا عندما تكون الذات خارج الوعي، كأنّ الذات في حالة من الكبت لجميع الأشياء، ومن الأدوات المهمّة التي تشغل النصّ الشعري هو فعل المتخيّل، الذي يمتاز بخصائص ومميزات عن غيره، وكذلك هو العنصر المساعد على وجود الخيال بالذات العاملة، ولكي نكون أكثر توضيحًا، يرافقُ المحسوس فعل المتخيّل، وعند غيابه يترك بعض الآثار على الذات العاملة.

نذهب إلى بعض المكبوتات التي تظهر من خلال غير الوعي الكتابي، وربّما، في بعض الأحيان تخرج بصيغة غير مقصودة، أو الرجوع إلى حالة من حالات الفلاش باك، ونميّـز طبيعة غير الوعي وعلاقته بالفلاش باك طبيعةً آنيةً خارج الفعل القصدي، ولكن في الوقت نفسه لها قصديتها التفكّرية قبل الغور في الحالة غير الواعية، ونلمس ذلك من خلال مداعبة اللغة التي تظهر بشكل تلقائي.. **ونستطيع أن نؤكّد بعض الجوانب التي تلامس الوعي وغير الوعي في التصرّفات الكتابيّة:**

- يظهر الفعل القصدي حالةً ضمنيّةً دون هدف يذكر، وخصوصًا عندما يكون الشاعر في غيبوبته الشعرية؛ أي إنّه يمارس حالةً من حالات غير الوعي الكتابي.
- يمارسُ فعل المتخيل حديثه المطلق، حيث يكون سلطة نافذة في النصّ الشعري؛ لأنّه يلازم حالة غير الوعي الكتابية، فتظهر عليه التلقائيّة، وتكون الصورة الإيحائيّة لها الظهور الجزئي بين الصور المعتمدة في الخارج الذاتي؛ وهذا ما نلاحظه من خلال البُنى التصويريّة في النصّ الشعري.
- انفراد الأنا؛ الضمير المنفصل، الذي يشير إلى الذات بشكل عام، تُظهر خصوصيّة الشاعر ومدى اقترابه من الحدث الشعري، وفي أحيان أخرى تمثّل الآخر ومدى تفرّده في الواقعة الشعريّة، لذلك خصوصيّة «الأنا» كأنّها مخصوصةٌ من خصوصيّة الشاعر التفرّديّة.
- تظهر طبيعة الأنا من خلال غير الوعي الكتابي معنًى اعتياديًا يعكس الشاعر من خلالها انفعالاته وتأثراته العاطفيّة، وكذلك ميوله نحو الفرد كائنًا متناقضًا، ويبدأ من أناهُ ومن ثمّ الآخرين.
- لا تتدخّـل الظروف الخارجيّة في الكتابة عندما يكون الشاعر في غير الوعي، فهناك تخزينٌ كبير، تخرج منه انعكاساتٌ وأحداثٌ كتابيّةٌ في النصّ المكتوب، وكأنّ هذا المخزون من متعلّقات النصّ المقروء، وقد جرى التفكير به وينزل على شكل أحلامٍ مترسّبةٍ في الذات العاملة.
- يقودنا غير الوعي إلى الغرابة والاستفهام، وتعني لنا بأن العجائبيّة قد سيطرت على المشهد الشعري بتناقضاتها وقدرتها السلبيّة والإيجابيّة، ومن خلال هذا المنظور، يكون الشاعر قد دخل عالمًا آخر، عالم الغرابة والعجائب، وهنا عالمان يؤديان إلى ما وراء الواقع.
- إنّ الكلمات لا تزور الجمل الشعرية باعتبارها معاني متّخمةً ومحمّلةً بصيغتها المباشرة، لذلك فهي تنزاح عن معانيها، ويوظفها الشاعر توظيفًا وليس معاني ملمّةً بمعانيها، ومن خلال هذا المنظور يكون للوعي المباشر أهميّته

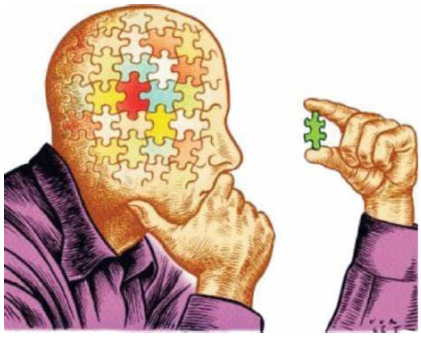

بفطنته نحو الإجراء بخصوص المعاني، وغير الوعي من خلال الوعي غير المباشر الذي يسيطر على مهمّة النصّ كينونةً خارجةً عن وعيها.

- قد يظنّ المرء أن غير الوعي هو فقدان الوعي والعثور على التيه في الكتابة الآلية، تؤكّد النظريات عكس ذلك تمامًا، فالحقيقة المختفية تظهر من خلال غير الوعي، حيث يتم الوصول إلى الوعي الحقيقي الذي ربّما يكون مكبوتًا أو غير ظاهر بالذات الحقيقيّة. (قد تظنّ أنّ الهدفَ هو الوصول إلى غير وعيك، ولكن في الحقيقة الهدف هو الوصول إلى الوعي ذاته، الصورة/ اللوحة السرياليّة يتجلّى فيها سرّك، وهي ليست سوى آليّة للكشف عن ذاتك الحقيقيّة. (كان هذا رأي المحلل النفسي سيغموند فرويد).

الجسد النصّي:

إنّ المغامرة النصّية، لم تخرج بالصدفة، فهي تجريبيّةٌ قبل أن تتحوّل إلى نصّ مقروء، ومن هنا، تتركّب لدينا الحالةُ المعنويّة لإتمام تلك المغامرة؛ طالما أنّ النصّ معنويّ ودلاليّ وتركيبيّ، ولكن في الوقت نفسه له مؤشّراته وعلاقاته مع فعل الإشارة، فالحالةُ خارج الجاهزيّة، بل وتدخل بالمغامرة العفويّة أحيانًا، أي تكون التلقائيّة مظهرًا من مظاهر تلك المغامرة النصّيّة، أو

يكون التفكّر بحالات قد حدثت، وفي هذه الحالة لا يحتاج الحدث الشعري إلى ترميم معيّن، فهو قد حدث بواقعيّةٍ ومضى عليهً فترةٌ زمنيّة.

إنّ المغامرة النصّية لها علاقة مع مغامرة اللغة وكيفية تنقية اللغة الملائمة، وقد تفشل تلك اللغة من ناحية ترميمها للنصّ الشعري، ولكن هناك بعض الثوابت اللغوية لا نستطيع الاستغناء عنها، مثلًا اللغة الرمزية واللغة السريالية التي تلتقي مع الرمزيّة في الخلق النصّي، وهناك اللغة الوصفية والرومانسية الخلاقة، التي تلتقي مع الرمزيّة أيضًا. إنّنا لا نستطيع اعتماد اللغة الوصفيّة مع الرمزيّة؛ لأنّ الرموز سوف تخنق ولن يستطيع النصّ المواصلة، لذلك من الممكن جدًّا أن تتحوّل تلك اللغة إلى لغة إبلاغيّة عندما تعانق الرمزية؛ وخصوصًا تلك الجمل والتراكيب التي تعتمد الاستعارات في البناء النصّي.

الذات وفنّ غير الوعي:

نزور أسباب القوّة الذاتيّة من خلال غير الوعي الكتابي، أو الكتابة الآليّة التي تؤدّي إلى عالم آخر، غير العالم المباشر الذي نحن فيهً، وفي الوقت نفسه تقيّم علاقات ما بين العالمين، وتكون فلسفة الأنا ذات منحى عاطفي في تفسير الواقع المباشر وربطه بغير المباشر؛ أي يسافر الشاعر من عالم إلى آخر، وتستقرّ ذاته في العالم الجديدً، وهو المؤدّي إلى البعد السريالي من خلال الجنون والجنون الخلاق؛ إذن، فهناك سببيّةٌ غير مباشرة يستفحلها الشاعر عندما يكون بحالة من حالات التأمّل، والشعر قائمٌ على التأمّلات والأبعاد اللغوية، ولكن لا يستغني عن الذات التأمّليّة التي تتحوّل إلى ذات تأمّليّة حقيقيّة، فيصبح لدينا قوّة للخلق التصويريً المشترك بين نقل الواقع التفكّري، الذي يتعلّق بالذات، والواقع غير التفكري الذي تدخله الذات، ومن هنا، تهيمن قوّة فعل المتخيل على القوّة غير التفكريّة، حيث يرسم الفعل أهدافه في كيفية العمل وكيفية بسط سجّادة الخيال المتقلّبة بين الحين والآخر.

هل تتحوّل الذات بشكلٍ مفاجئ؟

تمرّ الذات بمرحلتين للتحوّل من ذات عادية يوميّة إلى ذات حقيقيّةٍ تؤدّي غرضها الشعري.

الأسئلة كثيرة لو أردنا الغوص بالحقول الذاتية، وخصوصًا إذا تشعّبنا إلى وظائف الذات الآنيّة، فنراها تحوّلات لا تعتمد على الماضي، حيث يكون الفعل الحاضر ذا وسيلة إيجابيّة إذا كانت الذات سلبيّة، ويكون الفعلً الحاضرً ذا وسيلة سلبيّة إذا كانت الذات إيجابيّة؛ إذن، فنحن مع خصوصية البعد التصويري الذي يتكئ على الذات الإيجابية، ففي حالتها السلبية سيكون الشاعر بحالة انفعالية، لذلك لن يتخلص من الخصائصً المباشرة ونقلها في التصوير الشعري، وتكون الصورة مملوكة للبعد العاطفي الانفعالي؛ إذن، فيلتقي الوعي الذاتي مع غير الوعي، فإما أن يظهر غير الوعي بشكلٍ آلي أو يظهر بشكل جنوني. الشكل الآليً ممارسة ذاتية للذات الشاعرة، التي لا تتراجع عن خلقها التصويري وأبعاده في إيجاد فعل الدهشة وفلسفته الممكنة في البعد الشعري، حيث إنّ غير الوعي يلتقي مع الجنون الخلّاق، وليس الجنون العادي الذي يعتمد الهلوسة الذاتيّة، وإنّما هناك لغةٌ للأحلام التي توجدها الذات الحقيقيّة.

لا تقضي على المفاجأة إلا مفاجأة فعلية أقوى من الأولى، ونعني بالقضاء هنا ليس نسف المفاجأة الأولى وإزالتها، وإنّما من الممكن جدًّا أن يظهر تجاورها بشكلٍ قوي، حيث إنّ عنصر الدهشة يعتمد علىً المفاجآت والغرائبية والعجائبية، وهو من العناصر المميّزة التي تدخل في ميزات الأبعاد السرياليّة، وكما أكّد حول ذلك ميشيل كاروج: (بما أن الشعر بوجيز العبارة، لا يتولد إلا عن انخطاف مذهل، فهو لا يستطيع أن يدفع إلينا بغير انعكاس هذه المفاجأة وهذا الفقدان للاتجاه وإلا لما كان مخلصًا لذاته — أندريه بريتون، والمعطيات الأساسيّة للحركة السرياليّة - ص 125 — ميشيل كاروج — ترجمة: الياس بدوي).

ومن خلال عناصر النصّ نتوقّف عند الذهول، الذي يمنح بعض الأبعاد الدلاليّة والاختلاف اللغوي، فيصبح عنصرًا مؤسّسًا مع الذات؛ فتغدو حاملة لأبعاد الذهول لتأسيس عنصر الدهشة، فيصبح موضوعًا للقصد، أي لا يحمل الذهول موضوعًا لذاته، بل يكون هدفًا موازيًا إلى جانب فعل المتخيّل، الذي يغزو الذات فتصبح ذاتًا متخيلة؛ وإذا راجعنا موضوع الوعي الذاتي، فسوف يكون موجودًا، ولكن خارج المباشرة، أي نحصل على تجربة ذاتيّة لتكون مرجعيّةً للمعاني والدلالات. ومنً خلال هذا المنظور نستطيع الدخول إلى بعض الأبعاد الذاتية من خلال تجربتها بخصوص غير الوعي الذاتي والجنون:

- الوعي يغلق الذات، ويحدّد الكائن المحصور في الذات، كأن يكون الكائن الذاتي — الذاتي، فيظهر لنا (الفردي والجمعي)، وهناك خيوط اتصال بين الوعي الكتابي وغير الوعي، لذلك عند الخلق الكتابي كأن الذات تعتمد على المخزون الذاتي، ولم تخرج منه إلا من خلال الشرود الذهني، الذي ينقذ الذات العاملة بالعمل مجدّدًا باتّجاهاتٍ تصوّريّة. ومن خلال المنظور الذهنيً وشروده، فنحن في منطقة أحلام اليقظة التي تضيف لنا الصور الشاعريّة، التي يبحثُ عنها الشاعر عادة؛ فالرؤى والتأمّلات الشاردة، وكذلك عمليّة التفكير بالتذكّر (الفلاش باك) كلّها إضافاتٌ نوعيّةٌ للصور الشاعريّة التي تنتاب العمل الفنّي للنصّ الشعري، وعندما تكون اللغة وظيفةً للتعبير الشعري، يقول باشلار (ملاحظة صغيرة جدا بنظر المفكرين الذين يعتبرون اللغة مجرد أداة، يجب علينا إرغامها على التعبير بدقة عن كلّ خفايا الفكر - شاعرية أحلام اليقظة - ص 29 - غاستون باشلار - ترجمة: جورج سعد).
- يضيف العمل السريالي من خلال الذات الناقلة للعالم الآخر، القول والقول الشعري، وهما يتآلفان من خلال المنظور التأملي في لغة الأحلام التي تضيف جرعات إضافيّةً للمثول أمام الواقع الجديدً (ما وراء الواقع)؛ لذلك فالعمل الرؤيوي يصبح طبيعةً يوميّةً في الخلق النصّي، وهي تدريباتٌ أجراها الشاعر من خلال تعمّقه بالطقوس الرؤيويّة في الشعرية الحديثة، وإلا يبقى مع التفكّر التجزيئي اليومي وكل لحظة يستقبل موت الذات، وكلّ لحظة يحاولً تنشيطها.

شيءٌ يشبه الحبّ..
تقويضُ الصورة المثالية لعاموس عوز

د. نهلة راحيل
أكاديميّةٌ وناقدةٌ ومترجمة/ مصر

تطرحُ المؤسّسةُ الصهيونيّةُ الكاتب الإسرائيلي الشهير «عاموس عوز» (1939- 2018) في صورة الأديب الإشكنازي المجسّد المثالي لصورة الدولة ومفاهيمها، والممثل الأفضل للأغلبية الثقافية الحاكمة بالداخل رغم ظهوره في صورة المعارض المنادي بحلّ إقامة دولتين على أرض واحدة. وهي الصورةُ التي خلخلتها مؤخّرًا ابنته «جاليا عوز» (1964-) كاتبة قصص الأطفال والشباب، بعد أن أثارت جدلًا كبيرًا في أوساط المثقفين ومحبي الكاتب بعد رحيله عام 2018، بنشرها كتابَها الأوّل الموجه للكبار «شيء يشبه الحب» في 2021، الذي تحكي فيه عن طفولتها وكيف أساء لها والدها الكاتب الشهير واستمر في إيذائها- نفسيًا وبدنيًا- حتى وفاته.

تسرد جاليا - الابنة الوسطى لعوز- تفاصيل المعاملة القاسية «السادية»، كما وصفتها، التي تعرضت لها في طفولتها على يد أبيها لمجرّد رغبتها في تحقيق ذاتها. كما تؤكّد تعرض والدتها للضرب المبرح مرات عديدة من قبل زوجها إثر اتهامها له برغبته الدائمة في السيطرة على الجميع والحد من استقلالهم ظنًّا منه أنه في مكانة أفضل - داخل محيط الأسرة وخارجها بالطبع وسط المجتمع - تمكّنه من معرفة ما هو جيد لهم أكثر منهم.

وتشير جاليا في كتابها إلى استمرار تشبيه الأب لها بوالدته التي انتحرت، التي سرد حكايتها في سيرته الذاتية، زاعمًا بأن كلتيهما قد أساءوا إليه وتسبّبا في إيذائه بشكلٍ ما. وقد حاولت الابنة وصف الأجواء المضطربة التي كانت تسود البيت دائمًا؛ بسبب عنف والدها وتخويفه المستمر للأم والأبناء، ورصدت تعالي شخصيّة أبيها ورغبته الدائمة في فرض وصايته عليها على المستويين العملي والشخصي، وتقييده لحريتها واستقلالها. ولذلك قوبل الكتاب بتعاطف شديد وأعاد إلى السطح موضوع إساءة الآباء للأبناء، ومشكلة الآباء النرجسيين الراغبين في تملك أطفالهم والخائفين من استقلالهم وتحقيقهم لذاتهم.

ورغم هذا التعاطف، فقد أعلنت بقية أبناء عوز، معارضتهم الشديدة لما نشرته أختهم جاليا مؤكّدين ما نالوه من اهتمام في بيت الأسرة وما شملهم به والدهم برعايةٍ وحب. كما نفتْ الأم تعرّضها للضرب مدافعةً عن علاقتها الطيبة مع زوجها، التي دامت لأكثر من ستين عامًا، وهو ما أثار حفيظة الكاتب الصحفي «يارون فريد» الذي أعلن - في مقاله بجريدة معاريف «قصة عن الإسكات والظلام» المستوحى من عنوان سيرة عوز الذاتية «قصة عن الحب والظلام - تضامنه مع جاليا ضدّ إساءة الآباء أيا كانوا، حتى إن كان «أديب الدولة، المرشح الأبدي لجائزة نوبل، والصورة الإسرائيلية المثالية بهية الشكل والمضمون، التي يجب الحفاظ عليها باستمرار؛ كي لا تتخدش لا سمح الله».

والجدير بالذكر أن الكاتب الإسرائيلي عاموس عوز يعد أحد أهم الأدباء البارزين على ساحة الأدب العبري الحديث، حيث ناقش في كتاباته كل ما يخص المجتمع الإسرائيلي من صراعات بين اليهود والفلسطينيين، واليهود وأنفسهم من متدينين وعلمانيين وإشكناز وسفاراد وغيرها من تصنيفات. وقد كان عوز من المعبرين في كتاباتهم كذلك عن مشاكل الفرد الإسرائيلي وأزماته النفسية ومخاوفه الدائمة من المستقبل، ولذلك لاقت إنتاجاته الأدبية استحسانًا داخل إسرائيل وخارجها، خلافًا لآرائه السياسيّة التي كانت تثيرُ الجدل في أحيانٍ كثيرة.

وقد تركت حادثة انتحار والدته، وهو في عمر الثانية عشرة، أثرًا واضحًا على مجمل تجربته الأدبية، فجسّدها بشكلٍ غير مباشر في أعمال عدّة، كروايته الشهيرة «عزيزي ميخائيل» وروايته «الحالة الثالثة» ومجموعته القصصيّة «جبل المشورة السيئة»، حتى ظهرت بشكلٍ مباشرٍ وعلني في سيرته الذاتية «قصة عن الحب والظلام» التي كشفَ فيها التفاصيل الدقيقة المتعلّقة بانتحار أمّه وآثارها على بلورة شخصيّته الإنسانيّة والأدبيّة على حدٍّ سواء.

و«قصة عن الحب والظلام» هي سيرة حياة الكاتب التي يؤرّخ فيها للمراحل الأولى من حياته، وبالأخصّ فترة الطفولة التي عانى فيها من ظروفٍ معيشيّةٍ قاسيّةٍ في حي كيرم أفراهام بالقدس، واختبر بها مشاعر اليتم عقب انتحار الأم وهجرانه لأبيه وذهابه للاستقرار في كيبوتس حولدا الذي قضى به فترة صباه. وقد صدرت السيرة الذاتيّة لأوّل مرة عام 2002 عن دار نشر كيتر، ثم أعيد طبعها مراتٍ عديدةً وتُرجمت لأكثر من عشرين لغة، منها العربيّة عام 2010 على يد الفلسطيني «جميل غنايم».

ويتعهّد النص - كما يتضح من عنوانه - بتقديم حكايةٍ مبنيّةٍ على ثنائيّةٍ يحكي جزأها الأول عن الحب الذي منحته الأم للطفل عاموس ورعايتها له أثناء حياتها، ويحكي الثاني عن الظلام الذي خيّم على حياته بعد انتحارها وانتقاله للكيبوتس، حيث قرر تغيير لقبه من

«عاموس كلاوزنر» إلى «عاموس عوز» وخطا خطواته الأولى أديبًا مبلورًا رؤيته السياسيّة عن الصراع العربي- الإسرائيلي بمنأى عن آراء أسرته المؤدلجة. وكما هو مألوف في كتابة السير الذاتية، جاءت الأحداث مسرودة على لسان عاموس - الكهل - الذي يحكي عمّا مر به عاموس — الطفل - فيتدخل محلّلًا تلك الوقائع ومعلّقًا على أحاسيس الطفل وما رآه.

وإلى جانب حكاية الطفل المولود في أحد أحياء القدس عام 1939، يسرد عوز التطورات الدامية التي شهدتها مدينة القدس منذ أربعينات القرن العشرين، وحتى تأسيس دولة إسرائيل، ويؤرخ - من خلال ما سمعه من حكايات روتها له خالته - لأحداث الاضطهاد التي تعرّض لها اليهود في أوروبا ما بين الحربين العالميتين، ولنشأة التيار اليميني الصهيوني كما تبناه عم والده المفكر «يوسف كلاوزنر» الذي كان من أتباع القيادي الصهيوني «زئيف جابوتنسكي». ويسلط الضوء كذلك على دور الصهيونية الاشتراكية في إنشاء مجتمع يهودي تقدّمي في «الكيبوتسات» التي أثّرت في الحياة السياسيّة والاجتماعيّة داخل إسرائيل في العقود الثلاثة الأولى لقيام الدولة.

وعلى الرغم من إشارة عوز على صفحات سيرته إلى اختلاطه، وهو طفل، بالعرب الموجودين في القدس، فإنّه لم يتحدّث باستفاضةٍ عن الوجود العربي المزدهر في تلك المدينة مقابل التفصيل في الحديث عن مجتمع المثقفين اليهود الذي عاش في القدس قبل 1948. كما أنّه يشير- أحيانًا ضمنًا وأحيانًا مباشرة - إلى ضرورة اقتسام الأرض بين الفلسطينيين واليهود لأحقيّة الطرفين في الوجود عليها، وهو ما تبنّاه عوز طيلة حياته، حيث كان من أبرز الدعاة والمؤيّدين لحلّ إقامة الدولتين من أجل إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ولذلك يفسر عوز في سيرته هذا الصراع باعتباره مشكلةً نفسيّة، ترجع جذورها إلى خوف طرفي الصراع من ظل الماضي، فاليهودي - في رأيه - يخشى من «ظل الشتات» الذي عاش فيه سنوات طويلةً تعرّض خلالها للاضطهاد والعنف، بينما يخشى العربي من «ظل الاستعمار» الذي سلب هُويّته قرونًا عديدة، وهذه المقارنة - غير العادلة بالطبع - جعلته يحمّل أوروبا مسؤوليّة هذه المشكلة النفسيّة؛ فأوروبا التي استعمرت الشعوب العربية هي نفسها التي اضطهدت اليهود ولفظتهم خارجها.

فـ « الصرعات المريعة للغاية هي تلك التي تنشب عادةً بين طرفين مضطهدين... ربما كان هذا هو شكل الأمر بين العرب واليهود. فمنذ نحو مائة عام، أوروبا التي نكلت بالعرب، وأذلتهم وظلمتهم عن طريق سياسة التوسع الاستعماري والاستغلال والقهر، هي نفسها أوروبا التي اضطهدت اليهود وقمعتهم، وفي النهاية سمحت للألمان، وربما ساعدتهم في اقتلاع اليهود من كل أنحاء القارة. لكن العرب ينظرون إلينا، ولا يرون حفنة من الناجين، إنما رافدًا جديدًا ومتغطرسًا لأوروبا الاستعمارية التي عادت بدهاءٍ إلى الشرق متنكرةً هذه المرة في زي صهيوني - حتى تعود وتستغل وتطرد وتضطهد. بينما نحن، من جانبنا، ننظر إليهم ولا نرى ضحايا مثلنا، ولا حتى إخوان في المحنة، إنما قوقازيون متوحشون، معادون للسامية ومتعطشون للدماء، نازيون متنكرون: وكأن مضطهدينا الأوروبيين قد عادوا وظهروا هنا في فلسطين، ولكنهم تلفحوا بالكوفيات وربّوا الشوراب». (قصة عن الحب والظلام، صـ 388)

وعام 2015، أخرجت الممثلة الأمريكية- الإسرئيلية «ناتالي بورتمان» فيلمها الأول مخرجةً «قصة عن الحب والظلام»، وقامت فيه بدور والدة عاموس عوز الذي أدى دوره الصبي «أمير تيسلير». يحكي الفيلم قصة حياة عاموس عوز طفلًا نشأ في القدس في الفترة التي سبقت قيام الدولة، ويقدم الشخصيات المختلفة في حياة عاموس، وخاصّةً والده آريه (جلعاد كاهانا) ووالدته بنيّا (ناتالي بورتمان) التي تعاني من الاكتئاب الذي أودى بها إلى الانتحار. ويجسّد شخصيّة والدة عاموس وما لها تأثيرٌ كبيرٌ عليه، في طريقة تعامله مع الحياة والمحيطين. وقد صُورت مشاهد الفيلم بين القدس وكيبوتس حولدا، وأدّت الموسيقى التصويرية التي ألفها له الأمريكي «نيكولاس بريتيل» دورًا بارزًا في تعميق أثر المأساة على المشاهدين.

عاموس عوز

قصّة عن الحبّ والظّلام

ترجمة: جميل غنايم

منشورات الجمل
رواية

أدبٌ لا يخاطبُ أحدًا

د. أحمد الخميسي
كاتبٌ وقاصٌّ وروائي/ مصر

ولّى الزمنُ الذي كانت تصدحُ فيه الأغاني «فوق التل.. تحت التل.. اسأل عنا الريح تندل»، وترنيمة «خلي السلاح صاحي»، ودخلنا منذ ثلاثين عامًا مرحلةً أخرى في الأدب والثقافة أصبحنا في ظلّها نجد في معرض الكتاب العام الماضي سبع عشرة رواية تدور كلّها حول اليهود الذين يقع العرب في غرامهم، ويستدرون الدموع شفقةً على مصائرهم، وكل ذلك التلفيق الذي يستهدف «أنسنة» الوحش، وتقريبه إلى النفوس، وعقد الصلح مع الغزو والقبول بالاحتلال.

وعلى مدى ثلاثين عامًا أو أكثر منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد في 1978 جرى العمل على قدم وساق لهدم كل مرتكزات الأدب الوطني، وكسر كل ما هو قوميٌّ وواقعي، بل وإنساني في الفن والأدب والتاريخ، وبذل كل الجهود بالمال والجوائز لهدم البُنى المعرفيّة وأركان الذاكرة القوميّة وتلطيخ بطولات المواجهة. ولّى عصر «سليمان الحلبي» التي كتبها ألفريد فرج، وعرضت على المسرح القومي موسم 1965- 1966، وداهمنا زمن آخر، بمفاهيم تستهدف كسر الوعي الوطني، والتخلّي عن مفاهيم محوريّة، مثل ارتباط الأدب بقضايا المجتمع، والالتزام، وأنّ الأدب تعبيرٌ عن الواقع، وتطوير له، وبدلًا من كلّ ذلك يقدّمون لنا، ويروّجون لبديل آخر، وعوضًا عن حرية الوطن، يقدّمون لنا «الحريّة الفرديّة» غير المرتبطة بحريّة الوطن أو بحريّة الآخرين بصفتها المثال المنشود. الحرية التي تفضل الأديب الإسباني «ماريو بارجاس يوسا» بتعريفها في روايته مديح الخالة قائلًا: «كل حركة تسعى لتقديم مصالح جماعيّة لطبقة أو سلالة أو أمّة على سيادة الفرد تبدو لي مؤامرة لفرض المزيد من القيود على الحريّة البشريّة». هذه الحريّة الفرديّة التي تعلو فوق أي اعتبار وطني، وتغفل عمدًا الصلة المؤكّدة بين حرية الفرد وحرية الوطن. ويمضي «يوسا» فيحدّد بدقة الشعار الذي ينبغي للحركة الثقافيّة أن تتبناه حين يقول على لسان بطل روايته» دفاتر دون ريجو»: «لا تصل الحرية في مجالها الواسع إلا في نطاق الفرد، موطنها الدافئ الذي تجسدينه حضرتك ببظرك المحارب وأجسده أنا بقضيبي»! ومن أجل اعتناق هذه النظرة يتم اغواء الحركات الثقافية ونشر مراكز ثقافية متمولة وتدبيج المقالات وإصدار الكتب، ولا عجب إذًا أن يفوز «يوسا» بجائزة نوبل في الأدب عام 2010، ذلك أن الغزوة الاستعمارية الأمريكية واسعة النطاق تدرك تمام الإدراك أنه لا يكفي «اقتلاع الأشجار»؛ إذ لا بدّ من «اقتلاع الأفكار» وجنبًا إلى جنب مع «هدم البيوت» ينبغي هدم ركائز المقاومة في الوعي الأدبي والثقافي، لكي يضمن المحتل بقاءه طويلًا، ومع تمزيق العراق وتدمير ليبيا، وسوريا، ولبنان، واليمن، وتقسيم السودان وإشعال الحرب فيه، كان لا بدّ للاستعمار على مستوى الفكر أن يدمّر ويمزق في الأدب والثقافة كلّ ما هو وطني، وكل ما يتطلّع إلى التحرّر من التبعيّة والاحتلال. هكذا على مدى ثلاثين عامًا جرى بدأت بواسطة المقالات والجوائز والإغواء بالشهرة فصل العمل الأدبي عن دوره الاجتماعي، مع إزاحة الصلة المؤكّدة بين الأدب والعالم الموضوعي الخارجي. وفي الأدب أخذت تتصدر المشهد النزعة «الشكلانية» التي ترى أن دور الأدب في المقام الأوّل والأخير هو العناية بالبناء المبتكر وطرائق توليد النصّ والأسلوب والأشكال السرديّة، وباختصار أصبح دور الأدب التركيز على التقنية بوسائلها كافةً. وجرى تعميم تلك النظرة الفلسفيّة العدميّة التي ترى أنّ تغيير الواقع والعالم أمرٌ مستحيل، وأنّ الحقيقة الوحيدة الباقية هي ذات الكاتب الذي تسوقه نرجسيّته إلى أن يصف بأدق التفاصيل أدنى انفعالاته وأتفه تجاربه الجنسيّة وذكرياته الأشدّ سطحيّة؛ لأنّه بقدر ما يكون العالم منفّرًا تكون الذات جذابة! وهنا يغدو من السهولة بمكان العبور من «الشكلانيّة» إلى «العدميّة»، أو العكس، أو الوقوع في فخ الحالتين معًا. نلاحظ أيضًا ذلك الانتشار الواسع لنزعة الادّعاء بأن «الأنا الذاتي» هو الكائن الوحيد الموجود!

كلّ هذه الاتجاهات التي انفقت لترويجها الملايين عبر المراكز الثقافيّة ودور النشر المموّلة قطعت الصلة بين العمل الأدبي والمجتمع، وبرزت أقوى ما يكون في مدارس مثل «البنيويّة» و«التفكيكيّة» التي قامت على بتر العلاقة بين الأدب ودوره الاجتماعي، فأصبح العمل الأدبي «معروضًا باعتباره موضوعًا لغويًّا مغلقًا، مكتفيًا بذاته، مطلقًا..

بصفته مجرّد علاقات بين أجزاء العمل الفني وعناصره»، وكأنّ: «رفض تسخير الأدب والفن للأيديولوجيا يستلزم بحدّ ذاته تلاشي كل صلة بين العمل الفني والعالم». وهنا تصبح «الوسائل الأدبيّة» غايةً مقصودةً بحدّ ذاتها. وتنحي «التقنيّة الأدبيّة» الهدف من العمل الأدبي، وتطيح بالصلة المؤكّدة بين الأدب والعالم الخارجي وقضاياه، وهي الصلة التي كانت مؤكّدةً بقوّة منذ أن ظهرت «النظريّة الكلاسيكيّة للشعر» عند أرسطو الذي عدّ الأدب «محاكاةً للطبيعة»، ووظيفته - حسب هوراتيوس - هي «المتعة والفائدة»، لكن الزمن الذي نحياه زعزع هذا الفهم العميق بالتركيز على صورة الفنان المبدع الذي ينتج أعمالًا متناسقةً منغلقةً على ذاتها تكتسب أهميتها من اتّساقها، وليس من علاقتها بالحياة، وبالتركيز على أن دور الفنان ليس الإفادة والإمتاع، بل إبداع الجمال الذي لا يفضي لشيء يتجاوز ذاته. ومع ذلك فإنّ مفكري القرن 18 حين جعلوا من الجمال معيارًا أساسيًا للحكم على الأدب، لم يسعوا إلى قطع الصلة بين الأدب والعالم، لكنّهم فقط حوّلوا مركز الثقل من «المحاكاة» إلى «الجمال»، من دون قطع الارتباط بين الأدب والعالم. لكن القطيعة بين الفنّ ودوره الاجتماعي وصلته بالحياة والواقع تمّت في مطلع القرن العشرين مع رواج الدعوة القائلة إنّ هدف الفن الحقيقي هو: «إبداع الجمال» بكلّ ما يعنيه ذلك من استبعاد؛ أي بعد معرفي للعمل الأدبي، بحيث أصبح نموذج العمل الفني هو ذلك الذي حدده كارل فيليب بقوله: «لا ينبغي للعمل الفني أن يتحدّث عن شيء خارج عنه، لا ينبغي أن يتحدث إلا عن نفسه، وكينونته الداخلية، ينبغي أن يصير دالًا بنفسه». كل هذه الظواهر تغمر الأدب الحديث، وتسوقه إلى العدم، وانتفاء دوره، وقطع الصلة بينه وحتى بين القراء. والنتيجة أنّنا لم نعد نرى أو نقرأ عملًا يضع القضايا العامة في مركز اهتمامه، لم نعد نقرأ رواية مثل «الأرض» لعبد الرحمن الشرقاوي، ولا رواية مثل «الحرام» ليوسف إدريس، وتصلنا فقط شظايا أدب مبتور، معزول، يشبه منشدًا يغني لنفسه مستعذبًا صوته.

رحلةُ ما بين مخيّم وكامب

مريانا أمين
شاعرةٌ وكاتبةٌ لبنانيّة/ فرنسا

حين نسمعُ كلمة كامب «camp» في اللغة الأجنبيّة يفرح القلب وينتعش ونشعر فورًا بالاشتياق للنوم في أرجاء الطبيعة، ننعم بمخيّم صيفي شبابي يؤمن لنا الاسترخاء بجوٍّ مرح، يتخلّله صوت العصافير وبعض الموسيقى نستمتع بسماعها، ونحن نشرب كوبًا من الشاي، وكأنّنا نعيش وحدنا على هذا الكوكب الفسيح.

لكن! عندما ندمجُ كلمة كامب نفسها مع كلمة فلسطيني «camp palestinien» ونسمع العبارة، إن كان على «الراديو» أو التلفاز أو حتى نقرأها بمقالٍ هنا ومقالات هناك في مجلّات وصحف عربيّة وأجنبيّة! يرتجفُ القلبُ خوفًا وقلقًا قبل معرفة محتوى الخبر وما سيقال، فربط هاتين الكلمتين يشعرنا بإحساسٍ مؤلم غريب، يعبّر في العمق عن تشريد شعب، وعن انتزاعه وسلخه من أرضه وتشريده خارج حدود بلده.

كلمة مخيّم فلسطيني يعني الاستبداد والقهر والتجويع ومحاولة الإذلال بانتهاك حقوق شعب بكامله وانتهاك صارخ للعدالة الإنسانيّة والمجتمع الدولي وقراراته الأمميّة، والتنصّل من كلّ القيم والأخلاق الشريفة.

إنّ اقتران كلمة كامب بكلمة فلسطيني يعني التذكير بعام 1948، وبكل المجازر التي ارتكبت بحقّ مقيميه من قبل أشرس احتلال، وأفظع الممارسات الإرهابيّة والقتل الجماعي بحقّه، دون التفريق بين مدني وعسكري وبين شيخ وطفل وبين عجوز وصبيه.

في ذاكرتنا انحفرت هاتان الكلمتان لنعرف أنّ العدوان ما زال مستمرًا باستمرار إرادة شعب وغياب الأمم المتّحدة عن الساحة، لتصبح شاهدةً على مأساة إنسانيّة متواصلة منذ أعوام، وحتى اليوم، دون أن تحقّق شيئًا لشعبٍ مشرّد، لا خيمة تأويه.

هذه الأمم جمعاء التي تتحاز للمعتدي، وتجرّم المظلوم لتترك شعوبًا تتخبّط بآلامها وتُنشد النضال وتعيش على الأمل بيوم موعود لا بدّ أن تتحقّق فيه الحريّة والنصر!

هل يعلم العالم أجمع، أنّ في داخل كل خيمة أناسًا من جميع الأطياف لن تنسى أرضها وديارها، بل بقيت تعبّرُ كلّ يوم عن حالة مصادرة الوطن والإنسان بتاريخهِ وجغرافيته، ومفاتيح البيوت ما زالت تورّث من الأب إلى الابن إلى الحفيد في مخيّم لم يجمع القرى، بل جمع الشتات.

وإلى من لم يزر المخيم من قبل، فليعرف أنه عند الدخول إليه لم يعد باستطاعته رؤية السماء، فالأشجارُ غائبةٌ والقمرُ غائبٌ ومقوماتُ الحياة سيئةٌ للغاية؛ فالنظامُ الصحي المهترئ تداهمه كل شتاء مياه الفيضانات ليصبح أقرب إلى مدن الأكواخ بازدحام بشريّ كثيف، ولكنّه أسهم في حماية الذاكرةً الفلسطينيّة، ونقل رواية اللجوء والنكبة من جيل إلى جيل بين جدرانه.

وهل ينسى العرب أنّ المخيم يحتوي على شعراء وأدباء وكتاب ورسامين ونحاتين...؟! هل ينسون

أنّه شعب متجذّر في التاريخ ومن أذكى الشعوب فلائحة، الفلسطينيون الذين أسسوا البنوك وقاموا بأعمالٍ تجاريّةٍ ضخمةٍ في لبنان والشرق؟!

أما الخطأ فهو خطأ الجميع وعلينا أيضًا - نحن الكتابَ والصحفيين والإعلاميين - ألا نتكلّمَ عن المخيّم عند حصول مشاكل ومناكفات بين الفصائل، لنجعل العالم يسمع عنهم فقط وكأنهم قوات عسكرية؛ أو مجموعات متناحرة! ولا نسلط الضوء باستمرار على ما تحتويه هذه المخيمات من مثقفين وأدباء وفنانين، كما أن في الأرض التي يقيمون عليها لا تتاح لهم فرص الانتشار كي يتعرف عليهم العالم.

ختام القول؛ صحيح أن لكل عائلة في المخيم غرفة واحدة فقط مهما بلغ عدد أفرادها، إلا أنّ أطفالهم الذين يكبرون ويكبر معهم المخيم ككبر حبهم لفلسطين وأمنيتهم العودة إليها.

أجل يكبرون على حب العائلة وحب الوطن وألفة الجيران فهمهم واحد وهدفهم واحد، ألا وهو الخروج من مخيّم والرجوع إلى وطن فيه «كامب» صيفي يلهو فيه أطفال فلسطين وشبابهم كلّ صيف تحتص ضوء قمر القدس ويافا وحيفا والجليل...

في الهدف

بين العلمين

طلال عوكل
كاتبٌ ومحلّلٌ سياسيّ/ فلسطين

علمان بين العلمين، الأوّل كان لنعي الآمال بإمكانيّة إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، والثاني لتجديد الأوهام بشأن عمليّةٍ سياسيّة، تاهت بين دهاليز متاهة بافلوف. من الأولى لم يصدر أي كلام، ناهيك عن النوايا أو العمل، يشير إلى إمكانية زحزحة العقبات الأساسية الكبرى أمام تحقيق الوحدة الوطنيّة، الأمرُ بدا جليًّا، فتحقيق المصالحة يتطلب: تناول أحد البرنامجين السياسيين والانضمام للبرنامج الآخر، ويتبع ذلك، قبول الحصص التي يمنحها صاحب القرار لبقية الشركاء، هكذا لا يمكن تحميل المسؤولية على الاحتلال، أو أية جهاتٍ إقليميّةٍ أو دوليّة، على اعتبار أنها تشكل العقبة الأساسية أمام إنهاء الانقسام، فلقد أكّدت النتائج أن الفلسطينيين هم الذين يتحملون المسؤولية الأساسية بالرغم من وجود العقبات الأخرى.

العلمين رقم اثنين ضمّت إلى جانب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي كلًّا من العاهل الأردني عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وتضمّن البيان الختامي، إدانةً للممارسات والسياسات الإسرائيليّة، وتأكيدًا حازمًا على الوقوف إلى جانب الحق الفلسطيني. لكن البيان ليس كل شيء، فالقمة الثلاثية تكرار لقمتي العقبة وشرم الشيخ، الفاشلتين، ولكن دون حضورٍ أمريكي وإسرائيلي، وربما يكون مقدمة لاجتماعٍ خماسي تتّجه الإدارة الأمريكيّة لدعوة الأطرافٍ لعقده؛ الأمرُ يتعلّق بالجهود الحقيقيّة الرامية لتحقيق نجاح في مسألة التطبيع الإسرائيلي السعودي، والشروطٍ التي يعدُّ عليها السعوديون من ضمنها الملف الفلسطيني.

كل ذلك هراء، خصوصًا فيما يتعلّق بفلسطين وحقوقها، ذلك أن إسرائيل ترفض الحد الأدنى من المطلوب فلسطينيًا، أي ما يتعلّق بتسهيلات، وخفض التوتر، وتجميد الاستيطان، فهل تقبّل الحد الأقصى؟!

المتاح، هو ألا تشكّل المراهنة على التسوية، تغطية لجريمة قد ترتكب بحق القضية الفلسطينيّة.

الهدف
AL-HADAF
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

الكاتب والإعلامي اللبناني العروبي الكبير

طلال سلمان

1938 - 2023

ناجي العَلي

«صغيرتي بتير.. الهدية لم تصل بعد»

مروان عبد العال
روائيٌّ وعضو المكتب السياسيّ للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين / لبنان

الطفولة؛ ثمّةَ أشياء تمرُّ بسرعة، تترك بصماتها في الحياة. أشياء لا يمكن نسيانها بسهولة، قد تكون هي السر الذي يرسم معالم الشخصيّة أحيانًا.

عمرها نحو ست سنوات، عندما حضرت من الكويت إلى الأردن، وطبيعي أن تقيم العائلة في المخيّم عند دار جدّها؛ لأنّ الحضور كان اضطراريًّا، ولأنّ بيتهم لم يكن جاهزًا. كانت دلوعة العيلة؛ لأنّها أكبر حفيدة في العائلة. كانت بتير تلك البنوتة الصغيرة، أنيقة الملابس، ونظيفة (شايفة حالها)، "ويا أرض اشتدي ما حدا قدي".

وقفت على باب البيت تنظر إلى جدّها وهو خارج للعمل، اقترب ولدٌ صغيرٌ منها، ملابسه رثّة، ومبهدلة. بتير الصغيرة، نظرت إلى الولد «المخيمي» بازدراء، وهو يدعوها للعب معه، أبعدته عنها، حتّى كاد يسقط أرضًا؛ خرجت أمها إلى البيت، رأتها، فصفعتها صفعةً قويّةً على رأسها لم تنسها طوال حياتها، وقالت لها: لو لم يكن والدك يعمل في الكويت، لكنت هنا، وكان هذا الولد «ابن المخيم» وتلعبين معه رغمًا عنك.

تخبئ عينيها تحت سترتها بشيءٍ من الخجل، وهي تستحضر موقفًا آخر، استعادته من طفولتها؛ صور ملونة من مجازر صبرا وشاتيلا، كانت مشاهد مؤلمة، عندما تفلش أمها الصور أمامها، تقول لها: انظري يا بتير، هؤلاء الأطفال، كم يشبهونك، إنّهم أنت لو كنت هناك، لكنت الآن بينهم، لذلك عديني يا ابنتي ألا تغفري ولا تنسي أبدًا.

تذكّر جيّدًا أنّها كانت ترافق أمّها إلى معرضٍ لفنان الكاريكاتير "ناجي العلي"، الذي كان يُقام حينها في الكويت، كانت الدهشة باديةً عليها، وهي تجري فرحةً في المعرض، وتتحرّك كأنّها تريد أن تأكل كلّ لوحةٍ من لوحاته، حين تختفي فجأة عن أنظار أمّها، تسمعها تنادي عليها بأعلى صوتها. توقفت فجأة، حضر الفنان ناجي العلي، سمعها تتحدّث عما أعجبها من لوحاتٍ في المعرض، تسأل ماذا يعني بالمرآة المكتوب تحتها: مطلوب حيًّا أو ميتًا؟

أفهمتْها والدتها أنّ كلَّ عربي يجد صورته في المرآة يكون المطلوب حيًّا أو ميتًا! استغربت هذه الطريقة الذكية في التعبير، وكذلك الولد الذي يحمل اسم «حنظلة» شبيه بابن المخيّم، وتمامًا مثل شهداء مجزرة صبرا وشاتيلا. كلام البنت أعجب ناجي، فسلم على والدتها التي عرفها طالبةً نشيطةً في حركة القوميين العرب، وسألها: هل أصبحت مُدرّسة؟

فضحكت أمها وهزت رأسها وأجابت: أجل. فنظر إلى ابنتها، وسألها: وأنت ما اسمك؟ فقالت: بتير، رفع ناجي العلي رأسه، وقال: اسمك رائع يا بتير، هذه بنت ذكية، أوصيك بها، وأهداها كتاب يحتوي جميع رسوماته، وكتب عليه إهداء: "صغيرتي بتير، الهدية لم تصل بعد".